

١٩

جمال عبد الناصر

هزيمة ١٩٦٧



الرئيس جمال عبد الناصر بين أبنائه في صفوف القوات المسلحة مع الفريق محمد فوزي
و وعد و عهد لاستعادة الكرامة وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة

نقرب في هذا الجزء من الحوار من المنطقة الحرجة في حياة «جمال عبدالناصر»، وهي هزيمة يونيو ١٩٦٧.

ولن نتعرض للجانب العسكري من الحرب، فذلك حوار آخر مع العسكريين، ولكننا سنحوم حول هذه القضية، منذ بدايتها، حتى النهاية.

ويكشف لنا «سامي شرف» عددًا من الوقائع التي تُعلَن لأول مرة، من بينها دور «شمس بدران»، ورؤية «عبدالناصر» للهزيمة، وتقييمه لها من خلال محاضر جلسات لم تُنشر من قبل، مَارَسَ فيها «عبدالناصر» النقد، وشرح الأسباب الحقيقية للهزيمة من خلال رؤيته، ومن خلال المعلومات التي وضعت أمامه. كانت هذه الجلسات بعد الهزيمة مباشرة، وفي بداية عملية إعادة بناء القوات المسلحة التي أعطاها «جمال عبدالناصر» الكثير من جهده ووقته.

كانت البداية عندما سألت «سامي شرف» عن مقدمات حرب ١٩٦٧، في رؤية سياسية، بعيدًا عن المسائل العسكرية المعروفة، بدءًا من الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا، ومن زيارة الفريق «محمد فوزي» إلى الجبهة السورية، ومن الاجتماعات التي عُقدت في ذلك الوقت، وقال «سامي شرف»:

- كان الهدف من عملية ١٩٦٧، ضرب التجربة المصرية كلها، حتى لا تكون نواة تفرخ منها تجارب مماثلة في العالم العربي، وبالتالي في العالم الثالث.

• أبلغ تعبير عن ذلك، ما ذكره لي «صلاح نصر» من أن الرئيس قال له في حوار معه «دي حكاية محمد علي .. بتكرر يا صلاح».

- فعلاً .. إذا رجعنا لتاريخ مصر الحديث، نجد أن «محمد علي» عندما حاول الخروج من حدود مصر، وإقامة تنمية شاملة ضُربَ أيضاً.

• هل قال لك «عبدالناصر» هذا الذي قاله لي «صلاح نصر»، وذكره في الجزء الثالث المخطوط من مذكراته؟

- كانت هذه رؤية «عبدالناصر» منذ البداية، وقد ثبت صدقها، والمعلومات الجديدة التي مازالت تُنشر تذكرها، وتؤكد أن ما حدث سنة ١٩٦٧ تم التخطيط له من سنة ١٩٥٦. وهناك مفارقات غريبة، ففي سنة ١٩٥٦ كان «ليندون جونسون» هو زعيم الأقلية في الكونجرس الأمريكي، وفي حديث دار بينه وبين «أبا إيبان» سفير إسرائيل في أمريكا، قال له: إن الإدارة الأمريكية متقاعسة معك، ولكننا سنلبي جميع رغباتكم، وسنرغم الإدارة الأمريكية على تنفيذ هذه الرغبات. وهل من قبيل المصادفة أن يكون «جونسون» رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٦٧، وفي نفس الوقت الذي كان مقرراً فيه - سنة ١٩٥٦ - أن يلتقي وزير خارجية إنجلترا ووزير خارجية فرنسا ووزير خارجية مصر في جنيف لبحث تطورات أزمة القناة، كان مقرراً سنة ١٩٦٧ أن يقابل «زكريا محيي الدين» «جونسون» في يوم ٥ يونيه بالذات. فهل هذه مصادفات .. ربما .. ولكنها غريبة !!، وتستدعي وقفة على كل حال !!

• إذا قلنا أن ١٩٦٧ كانت فخاً مباعثاً .. ألم نتنبأ نحن لذلك؟

- كان هناك تنبؤٌ بدليل أن «جمال عبدالناصر» كان متنبهاً، واستطاع أن يحدد موعد العدوان يوم الاثنين ٥ يونيه، وحدد شكل العدوان. ولقد حاول تجنّب الحرب بعدة وسائل. فقد وافق على مقترحات «يوثانت» الخاصة بـ «بشرم الشيخ» و«خليج العقبة»، وكذلك أعطى تأكيداً رسمياً للجنرال «ديجول» وللولايات المتحدة وللاتحاد السوفيتي ولسكرتير عام الأمم المتحدة بأنه لن يبدأ بالحرب. وقد أكد في مؤتمره الصحفي العالمي يوم ٢٨ مايو على نفس القرار، وكان قد أصدر الأمر

بتحريك القوات المسلحة إلى سيناء متصورًا أن هذا التحرك سيجلب عليه الحيلولة دون مهاجمة الجيش الإسرائيلي لسوريا.

وكان تقدير «عبدالناصر» يوم ٦ يونيو أن مستوى التواطؤ الأمريكي مع إسرائيل معناه أن الولايات المتحدة تريد أن تفرض علينا في الفترة القادمة ثمنًا للانسحاب الإسرائيلي. والمشكلة هي أن هذا التواطؤ سوف يدفعنا لزيادة التعامل مع الاتحاد السوفيتي. ولقد عرفوا كيف يُوقِعُوا بنا أخيرًا، ولكنني لن أستسلم أبدًا لهم. والذي زاد من تأكيد هذا التواطؤ تصريح «دين راسك» الذي قال فيه: أنه لا يعرف على وجه التأكيد مَنْ الذي بدأ بالحرب، وكان هذا التواطؤ واضحًا، بالإضافة إلى ما قلناه من وقوف أمريكا إلى جانب إسرائيل يوم ٨ يونيو في مجلس الأمن، ورفضها الاعتراف بوجود عدوان إسرائيلي، ورفضها الإشارة إلى ضرورة انسحاب إسرائيل.

• ما هي ظروف تعيين «شمس بدران» وزيرًا للحربية؟

- كان «شمس بدران» مديرًا لمكتب القائد العام، وقد سبقه في هذا المنصب «عباس رضوان» و«صلاح نصر»، وكانا من الضباط الأحرار، ويقومان بدور هام في تأمين الثورة. ثم شغلا مناصب أخرى مدنية، وكان يليهما في الأقدمية «شمس بدران» الذي كان معتقدًا أيضًا أنه أحد رجال «عبدالناصر»، وليس معنى هذا أن «عبدالناصر» كانت له عيون أو آذان داخل القوات المسلحة، ولكن حيث أن «عبدالحكيم عامر» لم يكن يستوعب المسائل السياسية، فكان لابد من شخص ينقل لـ«عبدالناصر» تفاصيل هذه المسائل، بناء على طلب «عبدالحكيم» نفسه.

وفي هذا الصدد فإنني أذكر قصصًا كثيرة وقعت معي شخصيًا منذ بداية الثورة حتى سنة ١٩٦٧، وكنت أصحبه لهذا الهدف في جميع رحلاته إلى الخارج، فيما عدا رحلة فرنسا التي تولى الأمر فيها سفيرنا «عبدالمنعم النجار» وطاقم السفارة، بما له من صلات قوية جعلته يحضر جميع المقابلات، ويضع الرئيس «جمال عبدالناصر» في الصورة.

في زيارتي مع «عبدالحكيم» إلى الخارج كان يقول لي: تابع يا «سامي» المناقشة بعمق لأنني لن أستطيع أن أقول للرئيس كل حاجة، فأنت الذي ستنتقل ما دار في اللقاء. وأذكر أنه في سنة ١٩٥٦ ذهبنا إلى جدة لعقد اتفاقية دفاع مشترك بين مصر والسعودية، حتى تكون السعودية عمقاً لمصر، لتأمين قواتنا الجوية التي تنتقل إليها في حالة حدوث عدوان، وعقدنا لقاءات متعددة، وعندما انتهت المباحثات، كان قد اقترب موعد الحج، ورفض «عامر» أن أؤدي الفريضة لأنني إذا تأخرت فمن الذي سينقل ما حدث للرئيس. وهذا ما حدث لجميع رحلاته للاتحاد السوفيتي.

• كان السؤال حول ظروف تعيين «شمس بدران» وزيراً للحربية؟

- كانت قناعة «عبدالناصر» أن «عبدالحكيم» تجمّد، وأنه لم يستفد بما حدث سنة ١٩٥٦، فلم يطور نفسه، ولم يغير قاداته الذين كانوا قيادات تأمينية أو قيادات تقوم على الولاء.

لم تكن قدرات «شمس بدران» خافية على «عبدالناصر»، ومع احترامنا لهذه القدرات، وله كزميل، فإن جميع مَنْ عملوا مع «عبدالناصر» إما أنهم طوروا أنفسهم، أو وُضِعُوا في أماكن ذات كفاءة محدودة. فكان «عبدالناصر» حريصاً على تطوير كل من يَعْمَل معه، وهذا لم يحدث بالنسبة للقيادة العامة للقوات المسلحة، فلم يعمل «عبدالحكيم» على تثقيف قاداته عسكرياً، ولو فعل لتغيرت أموراً كثيرة، وقد كان لـ«شمس بدران» وضع تأميني يزيد عن دور «عباس رضوان» و«صلاح نصر»، لأن الجيش تَوَسَّع، وتَطَوَّر، وزادت المسؤوليات.

ولا تنس أن المشير هو الذي أصدر قراراً بتحديد اختصاصاته كوزير، كان «عامر» يريد أن يكون مدير مكتبه وزيراً.

• هل كان لـ«شمس بدران» تنظيم داخل القوات المسلحة؟

- نعم .. كان له تنظيم.

• تنظم خاص؟

- نعم .. تنظيم خاص.

- تنظيم «شمس بدران» ؟
- نعم .. تنظيم «شمس بدران».
- بعيداً عن «عبدالحكيم عامر»؟
- يصعب الفصل، ربما يعطي فكرة لـ«عبدالحكيم»، وفي تقديري أنه لم يكن يعطيه الأسماء ولا التفاصيل.
- كان معروفاً لديكم في رئاسة الجمهورية أن «شمس بدران» له تنظيم خاص في القوات المسلحة؟
- كان معروفاً، ليس نتيجة اختراق، ولكن بالملاحظة، ونتيجة تصرفات معينة، فإن أسماء بذاتها، من دفعة معينة بالذات، لها صلات معينة، هي التي تُختار للمواقع القيادية. أبسط قواعد الأمن يمكن أن تقود إلى معرفة مثل هذا الأمر.
- ونحن نتحدث عن «شمس بدران»، وعندما فكّر الرئيس في التنحي، قرر في البداية أن يتنحى لـ«شمس بدران»، فهل علم «شمس» بذلك؟
- يوم ٨ يونيو .. تم لقاء بين الرئيس «عبدالناصر» و«عبدالحكيم عامر»، وقال الرئيس أنه سوف يتنحى ويعلن تحمله المسؤولية، وأثير موضوع ماذا بعد؟ واقترح «عبدالحكيم» أن يتولى «شمس بدران»، وقال الرئيس: طيب لا تقل حاجة لأحد.
- حوالي الساعة ٣ صباحاً يوم ٩، وبعد منتصف ليل يوم ٨ يونيو اتصل بي «شمس بدران» تليفونياً وقال لي: انت قاعد بتعمل إيه؟
- قلت له: باشتغل.
- قال لي: رُوْح .. ما خلاص .. رُوْح بيتكم.
- قلت له: والله يا «شمس» مش انت اللي تقول لي رُوْح .. فيه حاجة ثانية؟ انت عاوز حاجة مني؟
- وانتهت المكالمة، فقلت للرئيس فوراً عن هذه المكالمة، فكان تعليقه: الله .. هو أول قرار أخذه «شمس بدران» إنه يعزلك؟!

- معنى هذا أنه علم؟
- طبعاً .. معناه إن «عبدالحكيم عامر» أخبره، وأنه بدأ يمارس صلاحياته كرئيس للجمهورية.
- «شمس بدران» كوزير حربية، شرح الموقف في مجلس الوزراء قبل العدوان مباشرة، وقال إننا قادرون على مواجهة أمريكا وضربها؟
- في أحد اجتماعات مجلس الوزراء سأله أحدهم عن الموقف إذا ما تدخلت الولايات المتحدة عسكرياً لصالح إسرائيل بالأسطول السادس، حيث أنه هو الاحتياطي الاستراتيجي لإسرائيل؛ فكانت إجابته أن القوات المصرية كفيلة بمواجهة الموقف، وكان قد عاد لتوّه من الاتحاد السوفيتي. وأيضاً عند خروج «عبدالحكيم عامر» من أحد الاجتماعات في قصر القبة سأله «محمود رياض» عن تصوّره للموقف، فردّ عليه قائلاً: أنه لو قامت إسرائيل بأي عمل ضدنا، فإننا نستطيع بثلاث قواتنا فقط أن نصل إلى آخر نقطة في إسرائيل. وكان يؤكد أن القوات الجوية المصرية على استعداد كامل لمواجهة الموقف.
- هل أعطى السوفيت وعداً لـ«شمس بدران» أثناء زيارته لموسكو بأنه إذا حدث عدوان على مصر سوف يتدخلون إلى جانبنا عسكرياً؟
- المحضر الرسمي للجلسات كُتِبَ بمعرفة السفير «أحمد حسن الفقي» والدكتور «مراد غالب» سفيرنا في موسكو، لم يرد فيه ما يُشير إلى ذلك، ولكن «شمس بدران» أبلغ الرئيس «عبدالناصر» شفويّاً عندما عاد من موسكو أن «جرتشكو» - وزير الدفاع السوفيتي - قال له ذلك، ولكن ذلك لم يرد في محضر الاجتماعات.
- «شمس بدران» قال للرئيس إن الاتحاد السوفيتي أبلغه أنه معنا؟
- نعم .. وقد طلب الرئيس المحضر الرسمي، فلم يرد فيه ذلك، وسأل «أحمد حسن الفقي» الذي أكد عدم صدق ما قاله «شمس بدران».
- قال لي الدكتور «مراد غالب» أن كلمات «جرتشكو» كانت في تلك الفترة من قبيل المجاملة أثناء التوديع في المطار .. هل هذا صحيح؟

- نعم .. صحيح.
- هل قال «شمس بدران» في مجلس الوزراء إننا قادرون على تحويل الأسطول السادس إلى علبة سردين؟
- حسب تسجيلات اجتماعات مجلس الوزراء، قال: إننا نستطيع أن نتصدى لأية عمليات ضدنا. ربما تكون مقولة «علبة سردين» أو «نبطه» كما وردت حسب بعض الروايات، قد قيلت خارج الجلسة.
- وزير الحربية في تلك الفترة «شمس بدران» هل أدار المعارك؟
- لا .. كان جالسًا بجوار «عبدالحكيم عامر» الذي كان يدير.
- ألم يكن له أي دور؟
- كان جالسًا بجوار «عبدالحكيم عامر»، ولم أكن معها حتى أحدد دوره، لكن المعلومات المؤكدة أن «عبدالحكيم عامر» هو الذي كان يدير المعارك شخصيًا.
- هل ذهب «جمال عبدالناصر» إلى القيادة العامة للقوات المسلحة في تلك الفترة للاشتراك في إدارة المعارك؟
- لم يشترك إطلاقًا في إدارة المعارك.
- كيف كانت تصل له المعلومات؟
- في بلاغات من المخابرات الحربية، وأخرى من القيادة، و«عبدالحكيم» يبلغه ببعض الأشياء. هل يبلغه بكل الأشياء؟! لا أعرف.
- إغلاق المضايق كان بمثابة قرار لإعلان الحرب، لأنه من المعروف عندما تغلق المضايق سوف تحارب إسرائيل .. فلماذا أقدمنا عليه؟
- إغلاق المضايق تم بإصرار من «عبدالحكيم عامر»، وبنى إصراره على أن قدرتنا العسكرية تستطيع أن تواجه الموقف. وعُقد اجتماعٌ بُحث فيه الوضع العام، وتقدير الموقف، وكان كلام نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة «عبدالحكيم عامر» أنه قادر

على دخول المعركة إذا فُرضت عليه، وأنه يستطيع أن يواجه الموقف. وله كلمة معروفة ومشهورة .. كلمة «برقبتني يا ريس».

ورغم هذا الإطار، فقد أكد «جمال عبدالناصر» على أن معركتنا معركة دفاعية، وكان «عامر» يُصر من قبل على إغلاق المضائق حتى أنه أرسل وهو في زيارة لباكستان برقية بالشفرة يطلب إغلاقها، وكانت رسالة عجيبة.

• ثم جاء سكرتير عام الأمم المتحدة - في هذا الوقت - إلى القاهرة، وقابل الرئيس قبل بداية حرب ١٩٦٧ .. هل يمكن أن نعرف ماذا جرى في هذا اللقاء؟

- تم اتصالان رئيسيان بـ «يوثانت» باعتباره سكرتيرًا عامًا للأمم المتحدة، غير الاتصالات اليومية في تلك المرحلة ..

الأولى بعد أن طلب «عبدالحكيم عامر» من الفريق أول «محمد فوزي» رئيس الأركان أن يبعث برسالة إلى قائد القوات الدولية الموجودة في سيناء، يعلن فيها سحب هذه القوات من منطقة الحدود المصرية، على أن يبقى جزء منها في «شرم الشيخ» و«قطاع غزة». الجنرال «ريكي» أبلغ هذه الرسالة لـ «يوثانت» باعتباره سكرتير عام الأمم المتحدة، واتصل «يوثانت» بالقاهرة وقال أنه يرفض إجراء أي نوع من أنواع الانسحاب الجزئي، إما أن تُسحب كل القوات، أو تبقى كل القوات.

• هل كان هذا ضمن إطار المخطط؟

- أي مخطط؟

• مخطط جر مصر إلى الحرب؟

- ستصل في نهاية إجابتي إلى معرفة ما تريد معرفته. لقد وضح أن الولايات المتحدة الأمريكية و«جونسون» على وجه التحديد، وإدارته، استخدموا «يوثانت» ضمن خطة «الخداع». فعندما جاء «يوثانت» إلى القاهرة، وقابل الرئيس عرض خطة من ثلاث نقاط.

وكان تقدير «جونسون» أن «عبدالناصر» سيرفضها، ولكن القاهرة وافقت عليها، وهذا أفسد جزءاً من خطة الخداع، لأن «جونسون» أقام تخيله على أن مصر سترفض، وبالتالي تكون حجة لتداعي الأحداث.

نعود إلى الخط الأساسي في الإجابة، وهو أن «يوثانت» قال إنه من الناحية الشكلية والقانونية لا يستطيع تنفيذ الانسحاب الجزئي لقوات الطوارئ الدولية، فإما أن تنسحب كل القوات، أو تبقى كلها، ولم يعد في استطاعة مصر أن تتراجع عن طلبها، ولم يبق أمام مصر إلا الانسحاب الكلي للقوات.

للأسف هذه الخطوة فرّضت على مصر العودة للمشكلة القديمة الخاصة بالملاحة في خليج العقبة، وهذا موضوع آخر.

وفي اليوم الذي وصل فيه خطاب للأمم المتحدة بسحب القوات الدولية من سيناء، وصلت رسالة طويلة من «جونسون» مؤداها أنه يدعو كافة الأطراف لاحترام الهدنة، وقال في رسالته إن مصر تستطيع أن تعتمد على الحكومة الأمريكية لأنها تعارض تماماً أي عدوان، ويمكن أن تصل في موضوع الملاحة إلى حل، إما عن طريق محكمة العدل الدولية، أو عودة قوات الطوارئ لشرم الشيخ. واقترح في نهاية رسالته أن يوفد نائبه للمنطقة.

وهذا ملخص سريع لرسالة مطولة، وردت في نفس اليوم الذي أرسلت فيه رسالة للأمم المتحدة، ولكن «جمال عبدالناصر» شك في مصداقيته على أساس استقراء التاريخ، ف«جونسون» يعادي مصر لحساب إسرائيل طوال السنوات السابقة، فلماذا يتراجع فجأة عن كل ذلك، ويتخذ موقفاً عادلاً.

وقد رد «عبدالناصر» على هذه الرسالة يوم ٢ يونيو برسالة مطولة؛ مؤكداً رفض إسرائيل لمسألة الهدنة، وأن مصر لن تقوم بعمل عسكري، واقترح في نهاية رسالته إرسال «زكريا محيي الدين» إلى واشنطن.

موقف «عبدالناصر» حتى هذا اليوم، كان يتلخص في الحيلولة دون استمرار الاعتداءات الإسرائيلية ضد الدول العربية. وقد وصل «يوثانت» إلى القاهرة يوم ٢

يونيه، وقدام مشروءاً إلى المرءوم «مءمود رفاء» وزير الءارءية، ثم اسءقبله «ءمال عبدالناصر» وعرض عليه المشروع، الءى ٱتلءص فى نقاط ثلاث: أولاً: ٱطلب من إسرائيل ألا ترسل أى سفينة إلى ءلفاء العءبة. ثانياً: ٱطلب من الءول الءى ترسل سفنها لمفاء إفاء ألا ءحمل مواءاً اسءراءية لهءه الءول.

ثالثاً: ٱطلب من مصر عءم مزاولة ءق الءفءش على السفن الءى تمر عبر ءلفاء العءبة. وبعء أن وافق الرءفس على مقءراءه، اسءأءن الرءفس أن ٱسأله ءارء الءلسة قائلأ: «سفاء الرءفس .. إسرائيل مءءوفة من قفاءكم بعملفاء عسكراء، هل ٱمكن بصفة شءصفة أن ءعءنى بأن مصر لن ءقوم بعملفاء عسكراء».

رد عليه «عبدالناصر»: «نحن لم نعلن أننا سوف نءاوم إسرائيل، فهى الءى هءءء، وما نقوم به لفس إلا ءطة ءفاعفة لمنع الءهءفاءء ءءى لا ءصء ءقفة، وبناء عليه لن ءكون مصر هى الباءة أبءأ بالءءوان».

والرءفس أبلى «فاءاء» بءصرفاء صءرا فى الأفاء السابفة، بل وسألمه نصهما. ءصرفاء أول بأنه سفاءم سورفاء واءءل ءمشق وفسقط النظام فىها. وءصرفاء آءر لأء القاءة العسكراء الإسرائفاء أعلن فىه: أن إسرائيل ءاءلة المءركة، وأنها سءءمر أفة قواء عربفة.

وقء وصل إلى القاءرة فى بءاءة فوم ١ أو ٢ فونفه مبعوآان .. مبعوآ رسفى «شارلز فوسء» آءء السفراء، وكان سففر أمرفكا فى سورفاء، و«روبرء أنءرسن» وكان وزير الءزانة، وفسءءم كمبعوآ شءصفى لنقل رسائل رءفس الولافاء المءءة الأمريكفة منذ عهد «أفزنهور» ءءى فىما بعء.

• هءان المبعوآان قابلا من؟

- قابلا «مءمود رفاء» والرءفس، وأءا على رسالة «ءونسون» للرءفس «عبدالناصر» بأن الولافاء المءءة ءسعى لءل الأزمة، وأنها سوف ءقف ءء من فباء

باستخدام القوات المسلحة. وقد أكد الرئيس «عبدالناصر» موقف مصر المعروف في ذلك. في ٣ يونيو ١٩٦٧ أبلغ «شارلز يوست» - المبعوث الرسمي لـ «جونسون» - «محمود رياض» بأن «جونسون» مستعد لمقابلة السيد «زكريا محيي الدين» في واشنطن، وقد استعد السيد «زكريا محيي الدين» للسفر إلى واشنطن لمقابلة «جونسون»، وقد تحدد الموعد يوم ٥ يونيو، وقد وافق «يوست» على هذا الموعد.

• هل كانت الصورة واضحة لديكم في الرئاسة منذ اللحظة الأولى لضرب الطيران؟
- الساعة ٨ر٣٠ صباح يوم ٥ يونيو كانت الصورة واضحة، وتأكدت الساعة ٩ أو ٩ر٣٠ ص.

• «سامي شرف» أين كان في تلك الفترة .. الساعة ٨ صباحاً؟
- كنت في المكتب .. كُنَّا ننام في مكاتبنا. ظللت أنام في مكنتي من يوم ١٤ مايو سنة ١٩٦٧ إلى ديسمبر سنة ١٩٦٧، لم أعود المكتب.

• من الذي كان يبلغ الإذاعة البيانات العسكرية المضللة التي كانت تُذاع من القيادة العامة؟
- القيادة العامة للقوات المسلحة.

• ألم يكن لكم أي دور لا في إيقاف هذه البيانات، ولا في توجيهها؟
- كانت توجد محاولات للحد من المبالغة، وأذكر أن «عبدالحكيم عامر» كلم الرئيس وقال له: لقد أسقطنا طائرة أمريكية في منطقة القناة، وسأله الرئيس عما إذا كانت علامة الطائرة لديه، واتضح أنه بلاغ جاء، وطلب إليه أن يتأكد أولاً ثم يبلغه، ولكنه لم يتصل مرة ثانية. هذه واقعة محددة سمعتها وحضرتها.

والواقعة الثانية أنه بنهاية اليوم الأول كان قد سقط حوالي ٨٠ طائرة إسرائيلية حسب بلاغات القيادة العامة، وهذا غير صحيح، ولفت الرئيس النظر لهذا الموضوع، وطلب من «محمد فايق» وزير الإعلام أن يراعي الدقة بقدر ما يستطيع في البلاغات التي تُرسل له من القيادة العامة، فهو ملتزم كوزير إعلام أن يبيث بيانات القيادة العامة.

- هل كان معروفًا أن هذه البيانات كاذبة؟
 - الصورة لم تكن واضحة، كان هناك ارتباك في القيادة العامة العسكرية، التي أصيبت بانفجار في المخ.
- متى اتخذ «جمال عبدالناصر» قرارًا بأنه سوف يتنحى؟
 - ليلة ٧ يونيه.
- كيف عاش «عبدالناصر» من ٥ إلى ٧ يونيه .. كانت هناك اتصالات أو لقاءات؟
 - طبعًا كانت توجد اتصالات، وكانت البلاغات تُرسل من الأجهزة المعنية، ولكن ما يشغلنا كان التفكير في .. ماذا بعد؟!
- ألم يتصل الرئيس بالمشير وبلغه؟
 - لا.
- ماذا كان موقف «زكريا محيي الدين»؟
 - كان من أوائل الذين وصلوا إلى منزل الرئيس، وجلس معه في الصالون الكبير في «منشية البكري»، ضمن آخرين كثيرين، وعلى الملأ - وكان تقريبًا مجلس الوزراء كله بالكامل موجودًا في «منشية البكري» - رفض قبول هذا الترشيح رفضًا باتًا.. ودارت مناقشات.. لم يكن اجتماعًا، وإنما في شكل لقاء، ونبت اقتراح أن يُعدَّ «زكريا محيي الدين» بيانًا يرفض فيه هذا الترشيح، ووافق «زكريا محيي الدين» وجلسنا في قاعة اجتماعات داخلية لصياغته، وأعددنا البيان الذي يعلنه السيد «زكريا محيي الدين» برفضه قبول هذا الترشيح ومطالبته ببقاء الرئيس.
 - وعُرض الموضوع على الرئيس فرفض وقال: "إنتم بتتصرفوا على كيفكم".
 - و وجه كلامه غاضبًا لـ «زكريا»، الذي قال له إن من حقي أن أرفض، وأن أسجل رفضي كتابيًا، وأعلنه على الناس. وقلنا نحن إن من حقنا كمؤسسة وكمجلس وزراء بأن نقبل أو نرفض ونتناقش في أي قرار يُتخذ. فرد: أنا لا يوجد عندي استعداد لمناقشة القرار، وتركنا وصعد إلى غرفة نومه.

- هل كان التنحي لـ «زكريا محيي الدين» حتى يمكنه التفاهم مع الأمريكان؟
 - ليس بهذا المعنى. أنا أذكرك بأن الرئيس تحدث في اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا بمجلس الوزراء حول هذه النقطة بالذات، وقال أنا تأكدت أنهم كانوا مُصرِّين على إسقاط النظام وإسقاطي. أنا شخصياً فكرت أن أريهم من شخص «عبدالناصر» الذي يتعجبهم، ويكون البديل شخصاً وطنياً شريفاً يتولى الأمور لعله يستطيع أن يتجاوب معهم. هذا ما حصل، و«زكريا محيي الدين» رجل وطني شريف.
- كيف اختلف «زكريا محيي الدين» مع «جمال عبدالناصر» بعد ذلك؟
 - لا نستطيع أن نقول إنه اختلف. فقد كانت المبادئ واحدة، والأهداف واحدة، ولكن الاختلاف في سبل ووسائل التنفيذ، ومسافة الاقتراب من المشاكل. قد يكون لـ «زكريا محيي الدين» وجهة نظر في حل المشاكل بشكل مخالف لما يراه «جمال عبدالناصر»، لكن من ناحية المبدأ؛ لم يكن هناك اختلاف.
- هل ظلت العلاقة قائمة بين «زكريا محيي الدين» و«جمال عبدالناصر»؟
 - ظلت العلاقة قائمة بين «زكريا محيي الدين» و«جمال عبدالناصر» حتى يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠.
- هل كان يلتقي به؟
 - كان يلتقي به، وكان يستشير، و«زكريا محيي الدين» هو عضو مجلس الثورة الوحيد الذي طلب منّا «جمال عبدالناصر» أن نعرض عليه خطة مقاومة الانقلاب الذي كان يقوم به «عبدالحكيم عامر» قبل تنفيذها، وكان قد كُلفَ بهذه المهمة ثلاثة هم: «شعراوي جمعة» و«أمين هويدي» وأنا. والأوامر كانت مشددة أن لا أحد رابع يعرفها، ولكن قبل التنفيذ بثلاثة أيام كلفني الرئيس «جمال عبدالناصر» أن نذهب أنا و«شعراوي» و«أمين هويدي» لنعرض الخطة على السيد «زكريا محيي الدين».
- في هذه الخطة .. أين كان «أنور السادات»؟

- كان رئيسًا لمجلس الأمة.
- قال لي السيد «حسين الشافعي» أنه لو دققنا كثيرًا في أحداث مؤامرة «عبدالحكيم عامر» لدخل «أنور السادات» عضوًا متهمًا في هذه المؤامرة .. إلى أي حد توافق على هذا الكلام؟
- ما ضُبط، أو ما حصلنا عليه من وثائق أو مستندات ليريدل على أن «السادات» له دخل، ولكن العلاقة كانت وثيقة جدًا بين «السادات» وبين «عبدالحكيم عامر»، ليس وحده .. بل ومجموعته أيضًا. وكانت هناك جلسات خاصة بالليل، كان «السادات» هو الوحيد الذي يسهر معهم، كما كانت تُصرف له مبالغ من القيادة العامة للقوات المسلحة.
- هل يمكن أن نعتبر أن «أنور السادات» كان أحد رجال «عبدالحكيم عامر»؟
- «أنور السادات» كان رجل نفسه، كان رجل «أنور السادات».
- بمعنى أنه في التصنيف لا نضعه مع «عبدالحكيم عامر»؟
- لو رجعنا إلى التاريخ سنجد قضية «حسين توفيق» و«أمين عثمان»، وسنجد «يوسف رشاد»، والحرس الحديدي، ونجد «حسين جعفر» والمخابرات الألمانية، ثم ثورة ٢٣ يوليو، كانت مواقفهم متناقضة لا يمكن تفسيرها إلا بأنه رجل نفسه.
- هل تواجد «عبدالناصر» في مقر القيادة العامة للقوات المسلحة، وباشر مسؤولياته أثناء العدوان؟
- توجه «عبدالناصر» للقيادة يوم ٥ يونيه، وقال للقيادة إن نجاح إسرائيل في الضربة الجوية ليس نهاية المطاف، ونصحهم بأن يركزوا الدفاع في القطاع الشمالي من سيناء، أي العريش. وعندما تركهم عَيَّرَ «عبدالحكيم» التوجيه، وسحب القوات من العريش، وتبين أن الهجوم الرئيسي كان كما توقعه «عبدالناصر» في اتجاه العريش. ولم يذهب «عبدالناصر» للقيادة يومي ٦ و٧ يونيه ١٩٦٧، ولكنه ذهب يوم ٨ يونيه بعد مكالمة من «شمس بدران» تقول أن «عامر» ينوي الانتحار. «عبدالحكيم عامر» هو الذي كان يقود المعركة العسكرية، وهو الذي

أصدر الأمر العشوائي بالانسحاب الشامل من سيناء، والذي كان بمثابة حكم بالإعدام على قواتنا المسلحة، وتدمير لمعداتنا.

- يجمع العسكريون على أن قرار انسحاب قواتنا من سيناء كان الكارثة الحقيقية في حرب ١٩٦٧، فكيف صدر هذا القرار؟

- قرار الانسحاب هو فعلا الفيصل في تحديد المسؤولية، فعليه تحدد مصير المعركة، ولو صدر أمر الانسحاب للقوات المسلحة فإنه لا بد أن يتم وفق خطة، ولها إجراءاتها التفصيلية التي يعرفها العسكريون تمامًا، وهي من أصعب العمليات في العلوم العسكرية التي درسناها .. لها مبادئها وآلياتها وأهدافها.

لن أدخل في تفاصيل هذه العملية، وأتركها للعسكريين، لكنني أقول بأمانة إن «عبدالحكيم عامر» أصدر أمر الانسحاب .. فقط دون خطة .. بعد أن كلف القادة بإعداد الخطة التي كان المفروض أن يتم الانسحاب بناء عليها في ثلاثة أيام على الأقل. إلا أنه لم يعط القادة فرصتهم لإعدادها، بل أصدر أوامر بعد خروج القادة من مكتبه بانسحاب القوات لغرب القناة في ست ساعات. كيف؟ وإلى أين؟ ومن الذي يتولى المسؤولية؟! وأسئلة كثيرة أخرى لا إجابة عليها. ولم يحدث قتال، في حين أن القيادة العسكرية كان لديها السلاح والرجال، لكنها لم تستطع. أو بمعنى أصح لم تكن تعرف كيف تستخدم إمكاناتها، فحدث شلل وانهايار، وبالتالي خذلان للبلد ولقواتها المسلحة.

- هل درست أسباب ما وصلنا إليه من نتائج في حرب ١٩٦٧؟

- كل المسائل ذات التأثير المباشر على الأوضاع كان تُدرس من أكثر من جهة، وكل جهة تقول رأيها بعيدة عن الأخرى، وفي مقدمة هذه الجهات الجهة المسؤولة أو المختصة.

وقد درست حرب ١٩٥٦، كما درست نتائج حرب ١٩٦٧، على أكثر من مستوى، بل على نطاق واسع، كان الرئيس - باعتبار أنه سيمارس مسؤولياته كقائد لأول مرة، بعد أن حُجبت عنه لمدة سنوات - قد طلب دراسات إضافية من جهات عديدة، لمعرفة رأي كل منها في أسباب الهزيمة، والتقييم الحقيقي لها، والدروس المستفادة منها، وقد امتدت هذه الدراسات لتشمل أيضًا دراسات قام بها السوفيت.

- نلقي الضوء على الدراسات التي قام بها السوفيت؟
 - بدأت بلقاءات بين «بودجورني» و«عبدالناصر»، ثم مع «زخاروف». وكانت الصفة الغالبة في هذه اللقاءات ممارسة النقد، وقد ركز «جمال عبدالناصر» على نقطتين:
الأولى: إن الاتحاد السوفيتي رغم أنه يساند حركات التحرر والعالم الثالث، إلا أنه يتردد كثيرًا في اتخاذ القرار.
 - الثانية: إنه لا يسلمح القوات المصرية بأحدث الأسلحة، رغم أن مصر هي الأساس بالنسبة للعالم العربي ولحركات التحرر، وإنهم يترددون في إمداد الجيش المصري بالأسلحة الحديثة، في حين أن الولايات المتحدة تُعطي إسرائيل كل شيء حتى دون أن تطلب.
 - وقد كرر الرئيس هذا الكلام مع «زخاروف»، وبطريقة أعنف، حتى قال له: إنك لن تغادر مصر إلا إذا أعطيتني تمام بأن القوات المسلحة المصرية تقف على قدميها من ناحية التسليح والتدريب. وكان الوصول إلى ذلك يتم عن طريق دراسات واسعة لكل ما حدث، ولما نريده في المستقبل.
- هل أجرى الاتحاد السوفيتي تقييمًا مكتوبًا لحرب ١٩٦٧؟
 - طريقة الاتحاد السوفيتي إنه حتى في اللقاءات العادية يقدم ورقة مكتوبة. وفي كل المقابلات التي تمت بين الرئيس و«زخاروف»، والتي حضرها من الجانب المصري القادة العسكريون وكبير الخبراء السوفيت، كانت توضع ما يشبه المذكرة، وتقييم للجلسة. وكانت هذه الجلسات تناقش بصراحة كل الأمور، وتضع الخطط والأفكار للمستقبل.
- والدراسات التي تمت من الناحية المصرية، أي التي قام بها خبراء مصريون؟
 - كانت هناك دراسات عديدة قامت بها الأجهزة الرسمية، كما قام عدد من القادة بدراسات أخرى.. هيئة البحوث في القوات المسلحة قامت بدراسات، اللواء «مصطفى الجمل» - وكان رئيسًا لهيئة البحوث قام بدراسة، واللواء «حسن البدري» قام بدراسة أخرى.

تقدم الفريق «عبدالمحسن مرتجي» بدراسة بشكل فردي، على اعتبار أنه كان قائد القوات البرية سنة ١٩٦٧، وكانت قيادته في الإسماعيلية.

الفريق «عبدالمنعم رياض» قدم تقريراً، وناقشه مع الرئيس في جلسات كانت الواحدة تستغرق ساعتين، وفضلاً عن أن الفريق «رياض عسكري»، فهو أيضاً سياسي. وقد تعرض في دراسته للأوضاع في مصر قبل الحرب، كما تعرض لفترة العدوان وهو في الأردن، ثم رؤيته للمستقبل.

• بعيداً عن الجانب العسكري، هل دُرس الجانب المدني؟

- كانت صورة الجانب المدني مضيئة. إنه من المفارقات الغريبة أن الجانب المدني بقطاعاته الشعبية والتنفيذية كانت معبرة ورائعة، بعكس الجانب العسكري الذي خذلته قيادته.

القطاع المدني قَدَّم تضحيات، وأصابته خسائر، كانت سلبياته تكاد تكون معدومة. كانت صورة المجتمع المدني مضيئة، ونتأجه عظيمة، وقد استمر ذلك من ١٥ مايو ١٩٦٧، وأثناء الحرب، ثم ما أعقب الحرب حتى عام ١٩٧٣.

• في أحد محاضر الاجتماعات المغلقة لـ«جمال عبدالناصر» أنه عندما جاء الملك «حسين» إلى مصر، قبل الحرب مباشرة، طلب إليه الرئيس ألا تدخل الأردن الحرب. قال «عبدالناصر» للملك «حسين» إن رأيه ألا تدخل الأردن الحرب، وهذه نقطة هامة.

- كان «جمال عبدالناصر» يرى أن تظل سوريا والأردن بعيدتين في المعارك المحتملة، خصوصاً إذا كانت الصورة غير واضحة، وأن تظل كخط دفاع ثانٍ، فمصر إذا تلقت الصدمة تستطيع أن ترد، ويكون لها خطوط ثانية في معاركها.

وبالنسبة للأردن .. فقد كانت الرؤية السياسية لـ«جمال عبدالناصر» معروفة، وهي أن هدف إسرائيل الاستيلاء على الضفة الغربية والقدس، وكان «عبدالناصر» يضع أمام عينيه ألا يعرض الضفة والقدس لأية احتمالات، كان هناك مخطط استراتيجي هام

لإسرائيل. كان «عبدالناصر» يريد أن يجنب الأردن والضفة الغربية الوقوع في هذا المخطط، لذلك كان ينصح الملك «حسين» باستمرار ألا يندفع.

• جاء الملك «حسين» في زيارة إلى مصر، في تلك الفترة، هل فوجئتم بهذه الزيارة، أم أنه كانت لها مقدمات؟

- كانت الزيارة مفاجئة تمامًا، فقد كانت العلاقات سيئة جدًا، وأنا أذكر أن الرئيس دُهِش عندما أبلغته أن الملك «حسين» سيصل إلى مطار القاهرة. قبل هذه الزيارة بيوم واحد كان راديو «عمان» يبث تعليقًا سياسيًا يهاجمني أنا شخصيًا، وهو طبعًا لا يقصدني بالهجوم، ولكنه يهاجم الرئيس.

• وأخطركم قبل وصوله بحوالي نصف ساعة، وكانت الزيارة سرية، حتى أن الرئيس قال للملك حسين مداعبًا عندما نزل من طائرته في مطار القاهرة: إنني يمكنني أن أعتقلك الآن.

- أبلغنا قبل وصول الملك بساعة، وطبعًا كانت كلمات الرئيس نوعًا من المزاح والمداعبة.

• ما هو التقييم الذي توصل إليه «عبدالناصر» لأسباب الهزيمة؟

- ست نقاط حددها في تقييمه لأسباب الهزيمة، وسوف أقرأ لك نص كلمات الرئيس:

١- الثقة بالنفس أكثر من اللازم، ووصل الأمر إلى حد التبجح بهذه الثقة، ورحنا نتكلم ونتكلم حتى صدقنا أننا نستطيع أن نتصدى لإسرائيل وأمريكا، ولم يكن الجيش بالكفاءة التي كُنَّا نقدرها. وأنا أقول هذا الكلام بصراحة، فتحت اسم «الأمّن» جلس ناس في غير مقاعدهم، والمثل الظاهر هو الطيران. نحن للأسف لم نستفد من دروس سنة ١٩٥٦، ولا من دروس الانفصال، هكذا بقي «صدقي محمود» قائدًا للطيران ١١ سنة بعد السويس.

٢- اتجاهنا لعدم أخذ الأمور بجدية نتيجة نقص المعلومات، ونتيجة للتراخي في تنفيذ ما يترتب على هذه المعلومات. أنا شخصيًا حذرت «صدقي محمود»، وقلت له في آخر اجتماع حضرته أنا برئاسة هيئة أركان الحرب أن الهجوم سيحصل يوم

الإثنين، وأن الضربة الأولى ستكون ضد الطيران. وأنا في هذا لم أكن متنبئًا، أنا كنت حاسب حساب، ومقدر أن ذلك سيحدث.

في البداية قلت أن الحرب بنسبة ٥٠٪، ثم قلت إن النسبة أصبحت ٨٠٪، ثم وصلت إلى أن الحرب واقعة بنسبة ١٠٠٪، وتكلمت معهم يوم الجمعة ٢ يونيو، على أساس أن الضربة القادمة يوم الإثنين ٥ يونيو، ويوم السبت قام الطيران بمظلة جوية للإنذار المبكر والاشتباك، ويوم الأحد حدث نفس الشيء وخرجت مظلة جوية، يوم الإثنين لم تكن هناك مظلة جوية، وفوجئنا بالطائرات الإسرائيلية فوق مطاراتنا دون أن يشعر بها أحد.

وهذا موضوع نحقق فيه، كنت أعتقد أن خطتنا للدفاع الجوي مضبوطة، وقد رأيتها على الورق، وجاء نائب قائد الدفاع الجوي السوفيتي، وقابلني، ومعه «صدقي محمود» قبل الأزمة بوقت طويل، وقال لي نائب قائد الدفاع الجوي السوفيتي أن خطة الدفاع التي رآها على الورق وعلى الطبيعة معقولة جدًا، وإنه وخبرائه لاحظوا وجود ثغرات فيها، وقد أخطر بذلك «صدقي محمود»، وتم الاتفاق على عمليات تكملة، ولكن هذا لم يحدث كما يظهر لي الآن، فدفاعنا الجوي أصيب بالشلل، وهذا موضوع نحقق فيه الآن.

٣- القيادة العسكرية عندنا لم تكن مستعدة لتصديق المعلومات التي جاءت لها، وكان لديهم تصور محدد، ولم يكونوا مستعدين لقبول أي شيء يختلف عن هذا التصور. على سبيل المثال فالروس أبلغونا يوم الخميس أول يونيو عن حجم القوات الإسرائيلية من المدرعات، وقالوا إنها ٩ لواءات، وكانت القيادة وقتها مصممة على أن اليهود ليس عندهم إلا خمسة لواءات.

٤- الذي يذهلني حتى الآن هو أن القيادة العامة - بعد ضربة الطيران - أصبحت مثل واحد حصل له انفجار في المخ، وأصاب الشلل جسمه كله.

٥- الخطط التي كانت مُعدَّة؛ كانت حكومة أيضًا بالثقة بالنفس، ولقد دهشنا من أنه لم تكن هناك دفاعات في الخطة وراء العريش، ولذلك فإنه حينما حدث الارتباك

والانفجار في المنح، وتمكنت القوات الإسرائيلية من دخول العريش، لم يحدث قتال وراءها في القطاع الشمالي، وإنما اندفعت المدرعات الإسرائيلية على طريق أسفلت جديد كُنّا بنيناها بين العريش والقاهرة والقنطرة، حتى وصلت دون قتال إلى شاطئ قناة السويس.

٦- الخلط بين الوهم والواقع. أنا قلت للقيادة من البداية إننا حاندخل معركة دفاعية، وهي معركة تتفق مع خططنا التي كانت موجودة، مع إمكانياتنا المتوفرة، ولا أعرف مين ركبهم حكاية إنهم لازم يبدأوا الهجوم، بينما هو مستحيل من الناحية السياسية.

و«عبدالحكيم» قال لي وهو يناقشني في هذا الموضوع، إنه إذا كان هدفي من تحركات القوات المصرية بعد الحشد هو نجدة سوريا بالفعل، فمعنى ذلك أننا لابد أن نهجم، وإلا فنحن لا ننجدها. وحاولت أن أشرح له أن مجرد حشد قواتنا سيفرض على إسرائيل أن تستعد لنوايانا، وتحول حشودها من الشمال إلى الجنوب، وهذا هو المطلوب للتخفيف عن سوريا، أما موضوع أن يتحول هذا إلى هجوم، فهذا له حسابات أخرى.

والغريب أنهم ظلوا مع ذلك يتوهمون إمكانية الهجوم. وجرت تحركات كثيرة خلافاً للخطة الأصلية على أساس إمكانية الهجوم، وكانوا يتصورون أن يقوموا بالهجوم من الجنوب في اتجاه «إيلات»، وعندما هاجم الإسرائيليون من الشمال، نسوا القوات التي حشدوها للهجوم من الجنوب.

وقبل هذا كله لم تكن عندنا خطط حقيقية للهجوم.

نحن استطلعنا الجبهة الجنوبية لإسرائيل، ولكننا لم نكن نعرف بما فيه الكفاية عن الجبهة الوسطى أو الجبهة الشمالية، وبالتالي فالهجوم لا تتوافر لدينا إمكانياته المادية، فضلاً عن المخاطر السياسية التي تلحق بنا إذا حاولناه. معنى ذلك أننا نعطي أمريكا دعوة مفتوحة بضربنا بكل وسائلها، ولا يستطيع أحد أن يفتح فمه.

وقراءتي للموقف أنه لم يحدث في الواقع حرب، وحدث قتال عنيف جداً في مناطق متفرقة، وحصلت بطولات رائعة في الحقيقة، ومات واستشهد وضحي ناس أثبتوا أنهم رجال، وفعلوا ذلك وفوقهم قيادة لا تقود، لأنها فقدت أعصابها إلى درجة أنهم

أخطروني أن اليهود ينزلون بالباراشوت على الناحية الغربية للقناة، في حين أن الحقيقة أن اليهود كانوا يلقون بتموين وذخائر بالباراشوت للقوات التي وصلت إلى منطقة القناة الشرقية.

انهارت القيادة بأسرع مما كانت تتوقعه القيادة الإسرائيلية، وفقدان الأعصاب هذا جعل الأوامر متضاربة، وقد عُرِضت عليَّ عندما بدأ التحقيق مجموعات من أوامر صادرة في نفس الوقت بعضها يأمر بالانسحاب إلى خط الدفاع الثاني، وبعضها يطلب الانسحاب إلى غرب القناة، وكان معنى هذا فوضى في الانسحاب، وعملية الانسحاب هي أصعب العمليات في الحرب.

• السؤال الذي تكرر دائماً هو: لماذا لم يستخدم «جمال عبدالناصر» الصواريخ في الحرب؟

- لقد تحدث «عبدالناصر» في اجتماعاته بصراحة عن هذا الأمر، ومازلت أنقل من محضر الاجتماع قوله إنه «في النهاية وجدت أمامي كارثة لا بد أن أوقفها عند حد، وكان قبول وقف إطلاق النار، ولم أفكر لحظة في استعمال أسلحة غير تقليدية كالصواريخ أو الغازات، لأنه لم يكن لاستعمالها من نتيجة سوى أنني «أزود» الاستفزاز، وأعرض مرافقنا المائية والصناعية لضربات انتقامية عقابية. وعلى أي حال، فالصواريخ لم تكن مستعدة بأجهزة التوجيه، والغازات كان يمكن أن تُثير علينا الدنيا بدون فائدة، لأن الفرصة راحت، إلا إذا كُنَّا نريد مجرد الانتقام و«فش الغليل».

ويوجد عامل أهم، وكان يجب أن أضعه نمرة واحد، ولكنني تخرجت حتى لا يظهر وكأنني ألتمس الأعذار لنفسِي، أو لغيري، وهو أن الأمريكان كانوا مصممين على ضربنا مهما فعلنا. هم حاولوا معنا بكل الوسائل أن نتوب عن العمل القومي، وعن التصنيع، وعن التحدي، ونحن رفضنا واعتبروها مهمتهم أن يؤدّبونا، ونحن بتصرفاتنا جعلنا المهمة أسهل لهم بدلا من جعلها أصعب.

الأسباب التي عرضتها كلها هي ما سهل عليهم مهمة كانوا مصممين عليها».

• هل تحدث الرئيس في تقييمه عن دور الاتحاد السوفيتي؟

- نعم .. وفقاً للمحاضر، قال الرئيس بالنص: «عن الاتحاد السوفيتي فإننا تعاملنا معهم سنين طويلة، ولم أرهم على هذا النحو من التردد والضياع. والحقيقة أنني مندهش ويمكن من أهم أخطائنا - وهذه أتحميلها أنا - أننا لم نحسب حساباً دقيقاً للتغيير الذي حدث في الميزان الدولي، فالروس في حالة انكماش .. والأمريكان في حالة انفلات.

وقبل أيام «التخاقت» مع المارشال «زخاروف» رئيس أركان حرب القوات المسلحة السوفيتية، وهو الآن عندنا في مصر، وأنا طلبت منه أن يبقى، وقلت له: إنني لن أسمح له بالسفر من مصر إلا بعد أن يقدم لي تقريراً عن الموقف في الجبهة، وعماً سيفعلونه لتعويض احتياجاتنا. قبل أيام جاءني بصور التقطتها الأقمار الصناعية لمطارات سيناء، وقلت له: الآن تجيء لي بصور لمطارات سيناء بعد أن احتلها اليهود؟! وسألته: لماذا لم تعطونا هذه الصور من قبل عن مطارات إسرائيل قبل بدء المعركة؟

وأنا استدعيت السفير السوفيتي ثاني يوم القتال، وطلبت منه ١٠٠ طائرة، ولم يستجيبوا إلا بعد أن عدلت عن الاستقالة، فأرسلوا لي رسالة يقولون فيها إنهم سوف يبعثون لنا بكل شيء طلبناه.

وأنا عندما تنحيت فإني لم أكن مدفوعاً بالعواطف وحدها، وإنما كان عندي اعتبارات عملية، وجزء منها متعلق بموقف الروس، فكانوا أمامي غير مستعدين للحركة. وقد قلت أن من بين أهداف الأمريكان أن يخلصوا من النظام ويخلصوا مني، فأنا قلت إن أسهل لهم الخلاص مني، إذا كانوا يعتبرونني هدفاً، واخترت «زكريا محيي الدين» وهو جزء من النظام، وربما يستطيع أن يتفاهم معهم.

جاءنا «بودجورني»، وكان حديثنا معه أنهم حتى الآن لم يقدرُوا أن ضرب الدول غير المنحازة هو خطوة في سياسة الأمريكان للانفراد بالسيطرة على العالم، وإذا وقعنا نحن فسوف يزداد الضغط عليهم، وسيصل إلى بقية دول العالم الثالث، ثم ينتقل إلى دول أوروبا الشرقية، ثم يدخلوا عليهم في بلادهم ذاتها. أنا قلت هذا الكلام لـ«بودجورني» صراحة.

وقد حضر قائد قوات الدفاع الجوي السوفيتي للقاهرة بعد زيارة «بودجورني»، وبعثت معه رسالة لـ«جريتشكو» قلت فيها: «اسمعوا .. إذا استسلمنا نحن للأمريكان، فإن العالم الثالث سيذهب كله للأمريكان، وسوف تخسروا الحرب الباردة، حتى وإن كان لديكم مليون قنبلة ذرية، فهي لن تُستعمل».

• وماذا قال الرئيس عن الاتصالات بالأمم المتحدة؟

- تحدث الرئيس قائلاً: «هناك الآن اتصالات مع الأمم المتحدة، والأمريكان يطالبوننا بتنازلات، والغريب أن الذي يضغط علينا في قبول هذه التنازلات هو وزير الخارجية السوفيتي «جروميكو»، وليس وزير الخارجية الأمريكي «راسك». وفي كل هذا أنا لا أريد أن أفقد أعصابي.

موقف الروس بالنسبة لنا موقف أساسي، فإذا لم نحصل منهم على احتياجاتنا من السلاح، فمعنى هذا أنه لن تكون هناك معركة، وأنا باقول علينا أن نتحمل ظروفهم وتفكيرهم، ولا نياس من إخراجهم من حالة الجمود التي تقيدهم الآن. لكن ذلك سوف يتطلب وقتاً وجهداً.

ولهذا فإن الاتفاق على خطة عمل سياسي مسألة في منتهى الأهمية، ولا بد أن نستمر في الضغط على السوفيت، كل من يستطيع الضغط على السوفيت لا بد له أن يضغط: نحن، والجزائر، والعراق، وسوريا، والدول غير المنحازة، ويوغوسلافيا، والهند، وغيرهم، وكل دول آسيا وأفريقيا.

وأيضاً لا بد من الضغط على الأمريكان، ولهذا فأنا أريد عقد مؤتمر قمة عربي، لكي يتحرك إخواننا في السعودية وغيرها، ويضعوا علاقاتهم بالأمريكان موضع اختبار .. ليس من أجلي، ولكن من أجل الضفة الغربية، ووراء الملك «حسين»، وأنا باعتبار أنه ليس هناك محذور في العمل السياسي إلا الاستسلام.

وعلى أي حال .. فنحن نحتاج إلى فترة ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات لكي نعود إلى معركة كبيرة، ونحن لا نريد أن تبرد الأحوال على خطوطنا مع إسرائيل. لا مانع من قبول اشتباكات محدودة لتسخين الجبهة، ولكسر حاجز الخوف عن القوات، وتطعيمها

بالنار، وقواتنا في حالة معنوية ممتازة، لكننا نحتاج - كما قلت - لفترة سنتين أو ثلاث قبل أن نكون مستعدين لمعركة واسعة النطاق لإزالة آثار العدوان، وهذه الفترة لا يمكن أن تمر ساكنة، وإنما لا بد أن نغطيها بعمل سياسي نشيط، يقنع أصدقاءنا - وأولهم الاتحاد السوفيتي - أننا فعلنا كل شيء من أجل الحل عن طريق الأمم المتحدة والاتصالات الدولية.

ورأيي أن هذا لن يأتي بنتيجة، فمن الطبيعي أن ما أخذ بالقوة لا يمكن أن يُسترد غيرها.

• ماذا كانت رؤية «عبدالناصر» للضفة الغربية؟

- وفقاً لأقواله - وأنا أنقلها حرفياً من اجتماعاته المغلقة عقب الحرب مباشرة - قال الرئيس: «الضفة الغربية تختلف عن سيناء اختلافاً كلياً، لأن اليهود مهما بقوا في سيناء سنة، سنتين أو ثلاثة يعرفون تماماً أنهم لن يستطيعوا البقاء فيها للأبد، لأنهم يريدون بالدرجة الأولى إخراج مصر من صراع المصير العربي، وبالتالي فهم لا يريدون اشتباكاً دائماً مع مصر، وإنما هدفهم باستمرار صلح منفرد معها. ومن ناحية أخرى فإن سيناء ليس فيها إلا عدد قليل من الناس، وهؤلاء الناس معظمهم بدو، ولديهم فرصة الحركة دون البقاء في موقع ثابت رهائن للاحتلال. سيناء بالنسبة لنا مصيبة، أما الضفة الغربية فهي مأساة، ولذلك أنا قلت للملك «حسين» أن يذهب لـ«جونسون» ويقابله ويستجديه، إذا استلزم الأمر، إذا كان ذلك يمكن أن يؤدي إلى خروج إسرائيل من الضفة الغربية، مهما كان الثمن الذي يدفعه في ذلك، وأنا أرى أن الملك «حسين» يواجه مشكلة صعبة فقد فيها نصف مملكته، ويتحتم علينا جميعاً أن نقف معه.

• في ذلك الوقت المبكر، وبعد الهزيمة مباشرة، ومن خلال تقييمه للأداء، ماذا كانت رؤية «عبدالناصر» للمستقبل؟

قال «عبدالناصر» إنه لا بد من توافر الشروط التالية:

- أن يتحقق وقوف الأمة العربية كلها في خطوط القتال. إن الذين يستطيعون العمل من خلال جهد عربي موحد لهم هذا الحق، كما أن الذين لا يثقون في إمكانية العمل العربي

الموحد؛ فالشكوك تراودهم إزاء أطراف عربية أخرى، فإن لهم هذا الحق أيضًا بشرط أن تصب جهودهم جميعاً في النهاية في وعاء المعركة.

- إن الملك «حسين» لا بد له أن يحاول سياسياً بكل الوسائل أن يبحث عن حل سريع إذا استطاع لرفع الخطر المحيق بالضفة الغربية.

- أن يتمكن العرب جميعاً من إقامة توازن دولي حول الأزمة، يُمكن من اتخاذ قرار دولي محدد يركز عليه العمل العربي في المجال السياسي.

- إن توافر هذه الظروف جميعاً هو الذي يُعطي العرب الوقت والفرصة لإعداد أنفسهم لاستخدام جميع اسلحتهم في معركة ليس هناك مفر منها.

إذا كُنَّا سنتحدث عن ضرورة العودة إلى ميدان القتال، وضرورة إقامة توازن دولي حول الأزمة التي نواجهها فإن موقف الاتحاد السوفيتي يصبح مركزياً في الصورة كلها. فنحن لن نحارب بدون سلاح، ولن يكون لنا مصدر للحصول على السلاح غير الاتحاد السوفيتي. ثم إن ظهور وتأكيد موقف الاتحاد السوفيتي إلى جانبنا هو الذي يمكن أن يخلق توازناً دولياً مطلوباً للخروج من الأزمة.

والصعوبة التي نواجهها - كما رأينا من اتصالاتنا معهم في الأيام الأخيرة - أن لهم مصالح في المنطقة يريدون المحافظة عليها، ويريدون زيادتها في نفس الوقت باستغلال الظروف الطارئة. وهم أيضاً في موقف مختلف عن موقف الولايات المتحدة، وواضح لنا أنهم حريصون جداً، لا يريدون أن يتورطوا بأي شكل، ونحن لا نريدهم أن يتورطوا، ولكن نريدهم أن يقفوا وأن يتفهموا جيداً حقيقة موقفنا، ويعرفوا أنه إذا ضاعت المنطقة، ودخلت كلها في حوض الأمريكان؛ فهم أيضاً سوف يخسرون موقفهم العالمي كله.

لقد تلقيت صباح اليوم رسالة من «تيتو»، ويفهم من الرسالة أنه توجد ثورة كبيرة داخل الاتحاد السوفيتي، وفي أوروبا الشرقية، لأن كثيرين يتهمون القيادة السوفيتية بالتخاذل والتردد إزاء الأمريكان. وأن زعماء الدول والأحزاب الشيوعية قد عقدوا اجتماعاً ثانياً على مستوى القمة في «بودابست»، وتركز هذا

الاجتماع على أحداث الشرق الأوسط، وتعرض للقاء «برجينيف» و«كوسيجين» في «جلاسبورو» مع «جونسون»، وأنه هناك لعب به «جونسون» بطريقة تؤدي إلى انكشاف موقف المعسكر الشرقي بأكمله.

• هل هذا هو التقييم الكامل الذي قام به «جمال عبدالناصر» للهزيمة العسكرية في يونيو ١٩٦٧؟

- كانت تلك هي الكلمات التي قالها «عبدالناصر» - بنصها - في عدد من الاجتماعات السرية التي عقدها في أعقاب عدوله عن التنحي مباشرة.

• إذا كانت الأمور على هذا النحو، فلماذا أصر «عبدالناصر» على أن يتحمل وحده المسؤولية كاملة؟

- أولاً .. لأنه هو الزعيم والقائد، وثانياً .. لأن هذه هي شخصية «عبدالناصر»، ولشعوره بالخطأ عندما قبل بتأكيد «عبدالحكيم عامر» على مدى استعداد القوات المسلحة، وكان الأولى به أن يتأكد بنفسه قبل أن يوافق على تصعيد الموقف. وقد أخطأ «عبدالناصر» أيضاً عندما تبين له عجز القيادة العسكرية صباح ٥ يونيو، ولم يتدخل لحسم الوضع في قيادة القوات ليتولاها بنفسه، ويُنحي «عبدالحكيم»، وسحب القوات لخط المضائق، وكانت الخسائر قليلة جداً في القوات، ولا تحول الضربة الجوية دون الصمود ومنع تقدم القوات الإسرائيلية، وكان من الممكن تعويض القوات الجوية خلال وقت قصير لأن الخسائر انحصرت في المعدات وليس في الطيارين.

• هل رُصدت خسائرنا من الأفراد في هذه الحرب؟

- هناك إحصائية مصدرها هيئة الصليب الأحمر بـ«جنيف»، عن الخسائر البشرية من ضحايا الحروب في المنطقة، أي من كلا الجانبين، بما فيها جانب العدو. والأرقام التي أعلنتها عن حروبنا مع إسرائيل تستدعي التأمل، خصوصاً أنه أعلن أرقاماً أخرى لخسائر في الحروب، سواء كانت حرب اليمن، أو الحرب الأهلية في لبنان، أو حرب العراق مع إيران.

- تقول الأرقام، وأرجو أن تلاحظ مرة أخرى أن الخسائر البشرية الواردة من الجانبين:
- في حرب ١٩٥٦ كانت الخسائر البشرية ١٢٠٠.
 - في حرب ١٩٦٧ كانت الخسائر ١٥٦٠٠.
 - في حرب ١٩٧٣ بلغت الخسائر ١٦٣٠٠.
 - وفي حرب الاستنزاف بلغت الخسائر ٤٦٠٠ وحوالي ٦٠٠٠ من المدنيين.
 - وحرب الخليج بين إيران والعراق حتى عام ١٩٨٩ على الجانبين كان الضحايا ٩٢٥ ألفاً.
 - وفي جنوب لبنان ٢٥ ألفاً، وفي بيروت نفسها ١١٥ ألفاً.
- بالمناسبة .. أخيراً.. لقد تردد على ألسنة البعض أن «عبدالناصر» قال إنه سيلقي إسرائيل في البحر؟

- الذي قال ذلك هو المرحوم «أحمد الشقيري»، واستراتيجية «عبدالناصر» بالنسبة للقضية الفلسطينية واضحة. كان «جمال عبدالناصر» مؤمناً عن يقين أن بناء القوة العربية الذاتية الشاملة هي الطريق الوحيد لاقتلاع إسرائيل، وعودة الحق الذي اغتصب من الشعب العربي، ومن هنا فكان يدرك أن مشكلة إسرائيل تتصل اتصالاً وثيقاً بأوضاعنا الداخلية. وكان يعتبر أن تخلفنا هو الشيء الوحيد الذي يضمن لإسرائيل البقاء على أرضنا، وأن الخطر الإسرائيلي سيتلاشى حتى قبل المعركة الفاصلة إذا تمكنت الأمة العربية من أن تخلص نفسها من التخلف الذي فرض عليها. وأننا مع كل تغيير يزيد من القوة العربية من أجل المعركة، وضد أي صراع شخصي أو طائفي أو فكري لا يكون من شأنه أن يضيف للمعركة، وإنما يأخذ منها، وكان يرى أن منطق العصر هو أن الحق بغير قوة ضائع، وأن أمل السلام بغير إمكان الدفاع استسلام، وأن المبادئ بدون قدرة على حمايتها أحلام مثالية مكانها السماء، وليس لها على الأرض مكان، وأنه يجب أن نفهم الروابط العربية التي تجعل من أرض العرب منطقة واحدة، لا يمكن عزل جزء منها عن كلها، ولا يمكن حماية مكان بوصفه جزيرة منعزلة لا يربطها

بغيرها رابط. وإذا كُنَّا خسرنا معركة، فإننا لم نفقد إرادتنا، والخسارة في معركة لا يكون بأي حال دافعاً للاستسلام.

• أذكر أنه في المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس قبل العدوان بأيام قليلة، إنه قال إننا لا نريد الحرب، ولكن إذا أرادتها إسرائيل فأهلاً وسهلاً.

- هذا صحيح ..

و ...

لكن الهزيمة تطرح واحدة من أعقد المسائل .. تلك العلاقة الشديدة التميز والخصوصية بين «جمال عبدالناصر» و«عبدالحكيم عامر». بين «الرجل الأول» و«الرجل الثاني» .. وهي علاقة معقدة في العالم الثالث كله، ولكننا سوف نقف أمامها طويلاً .. طويلاً منذ البداية على ضوء الوقائع الثابتة التي حدثت في مصر.





جمال عبد الناصر

انقلاب مايو ١٩٧١



مع أول تشكيل وزارى فى ٢١ أكتوبر ١٩٧٠ بعد وفاة الرئيس عبد الناصر:
سامى شرف على يسار الرئيس السادات وعلى يمينه الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء و وزير الخارجية
أثناء استقبال السفراء الأجانب

عليه المحكمة الخاصة التي شكلها «السادات» حكمًا بالإعدام، ثم يُخفف إلى السجن المؤبد. وأمضى عشر سنوات كاملة في السجن قبل أن يُفرج عنه في مايو ١٩٨١، قبل إطلاق الرصاص على «أنور السادات» بشهور معدودة!

وقد عُرفت قضية خلاف «السادات» مع شركائه في الحكم باسم «قضية مايو»، وأطلق عليها «السادات» بعد ذلك اسم .. «ثورة»!

وما زالت أحداث هذا الخلاف غامضة، وأغلب ما نُشر عنه هو وجهة نظر «السادات» ورجاله، الذين استمروا على امتداد عشر سنوات يروون الوقائع من وجهة نظرهم وحدهم.

الآن .. يتحدث «سامي شرف» .. لأول مرة عن أحداث مايو ١٩٧١ .. ولكن قبل أن نتعرض لهذه الأحداث لابد لنا من وقفة مع الشهور التي أمضاها وزيرًا للشئون رئاسة الجمهورية مع «السادات». ففي تلك الشهور عُرست بذور الخلافات التي تفجرت بعد ذلك .. هذا إذا لم تكن هذه الخلافات موجودة من قبل أن يتولى «السادات» موقعه كنائب لرئيس الجمهورية.

ولنبداً مع «سامي شرف» الرحلة من بداية ظهور نتيجة الاستفتاء على «أنور السادات» ..

والآن .. وقد أصبح رئيسًا .. وعلى «سامي شرف» أن يتعامل معه يوميًا .. وربما في اليوم الواحد أكثر من مرة، وهكذا بدأ هذا الجزء من الحوار بسؤال للسيد «سامي شرف»:

• سبق أن تحدثنا عن ظروف اختيار «أنور السادات» رئيسًا .. ولنبدأ من هذه النقطة .. وليكن سؤالنا عن أول لقاء لك معه بعد أن أصبح رئيسًا؟

- يصعب أن أحدد أول لقاء، فإنه بحكم العمل، اللقاء شيء أساسي، وهو أسلوب العمل. أول لقاء تم في «قصر الطاهرة» حيث أبلغت «السادات» بأني أقترح أن يختار رجاله .. فلكل رئيس رجاله.

كما قلت له وأنا من جانبي جندي، سأظل في موقعي لمعاونة من يختاره، ثم أخدم في أي موقع بعد ذلك.

ولقد عارضني بشدة، وقال لي: كيف تنظر بهذه الطريقة .. أنا لا أستغني عنك.

وطبعًا أنا أعلم أن «أنور السادات» مختلف عن «جمال عبدالناصر»، ولكنني أردت منه بعد أن أصبح رئيسًا للجمهورية، وأنا وزير رئاسة الجمهورية، أن يحدد لي طبيعة وأسلوب ونظام العمل معه كرئيس جمهورية. كنت قبلها قد قلت له في لقاء بـ«قصر القبة» بأني أقترح أن يختار هو رجاله، وأنا جندي أعمل في أي موقع لمعاونته، ولكنه رفض.

وفي أول لقاء بعد توليه .. تحدثت معه عن أسلوب العمل قائلاً: سيادتكم تعلم أننا نعمل ٢٤ ساعة في الأربع والعشرين ساعة، ولا ينقطع العمل في المكتب.

وسيادتكم تعلم أن أي معلومات تصل إلى المكتب في أي وقت لا بد أن تكون على علم بها، وهذا يعني أنني يمكن أن أوقظك من النوم.

فقال: لا .. أنا شيء والرئيس «جمال عبدالناصر» شيء آخر. من الساعة التاسعة مساءً لا تتصل بي، ويوم الخميس والجمعة أجازة.

فوجئت بهذه الإجابة ..

فقلت له: أريد استيضاحين على وجه التحديد. الأول: الساعة التاسعة مساءً في القاهرة تعني الساعة الثانية بعد الظهر في واشنطن. وحسب دارستي من قبل في البيت الأبيض - لأنني أخذت «كورس» هناك - أعلم أن القرارات تصدر في البيت الأبيض ما بين الساعة الواحدة والثانية بعد الظهر، ولو فرض أن صدرت قرارات من الحكومة

الأمريكية في مسألة تتعلق بمصر، أو مصر طرف فيها، أو مسألة عربية متعلقة بأية قضية عربية، والقضايا العربية مثارة باستمرار، ماذا يكون التصرف؟

قال: بعد الساعة التاسعة مساءً لا اتصال بي.

فقلت له: الاستيضاح الثاني وهو عن أجازة الخميس والجمعة.

هذه الأيام أجازتنا نحن كعرب، ولكن العالم كله أجازته السبت والأحد، وبهذا نواجه أربعة أيام لخبطة في العمل هي الخميس والجمعة والسبت الأحد. لو ظهرت مسائل متعلقة بمصر أو بالعالم العربي يومي الخميس والجمعة .. ماذا نقول؟

طلبت أن يعطيني خطوطاً عريضة واضحة لأعمل على أساسها ..

فكان رده: تصرف.

هذا يعني أنه لا يوجد مجال للأخذ والرد في هذا الموضوع.

قلت بيني وبين نفسي: نجرب هذا الأسلوب الجديد من العمل.

وفي هذا اللقاء أثرت معه أيضاً موضوعاً آخر يتعلق بالبريد، أي كيفية عرض بريد الرئيس عليه. «عبدالناصر» كان قارئاً نهماً، ومستمعاً جيداً. كان يسمع إذاعتين في وقت واحد، ويقراً كل هذا في وقت واحد.

وكان رد «السادات» أن أُمِّرَ عليه كل يوم صباحاً «وتقول لي ماذا عندك، وإذا كان فيه شيء يحتاج القراءة أرسله لي». هذا ما قال!

قلت: إن هناك قرارات جمهورية لا بد أن تراها، فمن الجائز أن تعترض عليها، أو تعدل في بعضها.

قال: لا مانع.

• وهكذا بدأ العمل على أساس التجربة .. فهل وقعت أحداث بعد التاسعة مساءً أو يومي الخميس والجمعة استلزمت الاتصال به .. ولم تتمكن؟

- تصادف فعلاً ما استدعى أن أتصل به بعد التاسعة مساءً في بعض المسائل، ولكنه كان يقول لي: تصرف أنت.

كما أنه في بعض الأحيان في يوم خميس أو جمعة أتوجه إليه في المنزل - سواء في الجيزة أو في القناطر - في شكل زيارة للاستفسار عن أي مطالب خاصة، وأستغل المناسبة لأعرض عليه ما لدي من مسائل تحتاج لتوجيه.

لكن الشيء الذي استجد .. أنه بعد أسبوع كان البريد والتقارير من المفروض أن تُعرض يومياً.

الرئيس «جمال» كان يطلع على البريد المكتوب بانتظام مرتين وثلاثة في اليوم. مع «أنور السادات» كنت أرسل البريد مرة واحدة في اليوم. كنت أجمع حصيلة المعلومات الموجودة، والتقارير والدراسات، وتبويب وتلخيص بقدر الإمكان، وترسل له في نهاية اليوم في الساعة الثانية أو الثالثة بعد الظهر.

أفاجأ بحقيبة سفر كبيرة مرسلة إلى المكتب من بيت «أنور السادات»، وبها البريد كما هو، بعضه ذو طابع سري. كُنَّا معتادين أن نرسل مطروفاً للرئيس مكتوب عليه «سري للغاية» ومغلق، والرئيس يفتحه ويقرأه ويغلقه بالسلوتيب مرة أخرى ويعيده إلي. لكن هنا المظاريف عادت مرة أخرى كما هي بدون أن تُفتح ولا تُقرأ بعد أسبوع من إرسالها.

• نحن الآن انتقلنا من اليوم الأول إلى اليوم السابع مرة واحدة.

- كان بيننا لقاء يومي صباحاً، سواء أنا وحدي، أو أنا و«شعراوي» و«أمين هويدي»، وأحياناً معنا «فوزي» على حسب المواضيع التي تطرح على الرئيس. وكان يقيم في هذه الفترة ما بين «قصر العروبة» في مصر الجديدة، أو «قصر الطاهرة» في حلمية الزيتون، أو «القصر الجمهوري» بالقبة، قبل أن ينتقل إلى بيت الجيزة، وكان اللقاء اليومي أيضاً يتم هناك.

• ماذا حدث بالنسبة للحقيبة التي أرسلها إليك، والتي تدل على أنه لم يفتح البريد .. هل سألته؟

- ذهبت إليه في اليوم التالي وقلت له: جاءني حقيبة بها مسائل كنت أتوقع فيها تعليمات وقرارات. فيه قرارات جمهورية لم توقع، وقوانين لم توقع، وقرارات تعيين سفراء لنا في الخارج لم توقع. البريد المطلوب التوقيع عليه لم يوقع.

قال: بالنسبة للقرارات المحتاجة لتوقيع اختتمها بالخاتم. قلت: إن هناك إشياء لا بد أن توقع بواسطة سيادتكم. قال: إجمعها كل أسبوع .. أسبوعين .. ثلاثة .. وأحضرها لي وأمضيها. لكن القرارات العادية الروتينية اختتمها أنت.

• هل نفسر ماذا تعني القرارات الروتينية .. لأنها نقطة أثرت فيما بعد خلال قضية محاكمتكم؟

- هناك قرارات إدارية تصدر من وزير الداخلية، مثلاً بإنشاء ناحية في قرية، بمعنى التقسيم الإداري للمحافظات أو المركز أو القرية. وقرار وزير الداخلية يصدره من أجل تعيين عنده لها أو نقطة وخلافه. رئيس الجمهورية لا بد أن يعلم بهذا، وأن يصدر به قراراً جمهورياً. أشياء روتينية شكلية. هذه القرارات مثلاً كانت تُختم.

كذلك بناء المساجد والكنائس، تصدر بها قرارات جمهورية .. هذه قرارات روتينية .. هذا يعني أنه يوجد مسجد أنشئ يعتمد على كرئيس جمهورية، كنيسة أنشئت، كذلك تُعتمد.

في إنشاء بعض الشركات المساهمة، لا بد أن يصدر بها قرارات جمهورية. هذه أمثلة على القرارات الروتينية.

• هل لا بد أن يوافق رئيس الجمهورية على إنشاء الشركات؟

- مؤسسات معينة من الناحية الاقتصادية .. حد أعلى في الإنشاء. مثل رأس المال، وتغطيته وخلافه. توجد أشياء تقتضي الأمر بأن يصدر بها قراراً جمهورياً.

• ووجه لك اتهام بأنك أسأت استخدام السلطة في إصدار هذه القرارات الجمهورية؟

- نعم .. ولكن هذا الاتهام لم يُثبت، لأنني طلبت في هذه القضية المواجهة بالقرارات التي أسند بسببها هذا الاتهام.

- لقد قالوا إن هناك قرار علاج لزوجتك بالخارج أنت أصدرته، واتضح أن الذي أصدر هذا القرار هو «أنور السادات» وأنه وقع بخط يده.
- لقد صممت يوم علاج زوجتي أن يوقع «أنور السادات» القرار.
- كيف تطورت الأمور في علاقتك مع الرئيس في العمل؟
- سرنا على هذا المنوال حتى منتصف نوفمبر، عندما قرر «أنور السادات» أن يجري تعديلاً وزارياً، وفي أحد اللقاءات اليومية عدتُ أطلبُ منه إعفائي.

قال: لماذا؟ أنت أرشيف الدولة، وأنت مسمار الدولة، ولن نستغني عنك. قلت له: والله يافندم الطريقة التي اشتغل بها مع سيادتك ليست بالطريقة التي اتعلمت بها طوال الـ ١٨ سنة الماضية، ثم أنا تعبت ومن حقي أن أستريح. أنا لم أقل أستقيل أو أمشي أو أذهب إلى بيتنا. ولكن إذا كنت تريد أن تُبقي عليّ .. أريد موقعاً آخر. ابحث لي عن موقع آخر. لكن ليس منصب وزير رئاسة الجمهورية.

قال: أنا لن أستغني عنك. قلت: أنا أرجو أن تعفيني سيادتك لأنني تعبت عصيباً، وأخشى أن أسيء التصرف في موقعي هذا كمسئول في أي ظرف نتيجة مرض أو ظروف عصبية وخلافه. وإزاء إصراري طلب مني تأجيل مناقشة الموضوع حتى يوم ١٦ يناير سنة ١٩٧١ على أساس أننا سنكون افتتحنا السد العالي، ونبدأ مرحلة جديدة .. «وعندها سوف أحقق لك رغبتك». وقلت: هل هذا وعد من سيادتك؟ ولكنه لم يرد.

شُكلت وزارة الدكتور «فوزي» في منتصف نوفمبر، واستمر بنا العمل.

- أقام الرئيس السادات حفلاً في قصر عابدين في قاعة العرش للسفراء الأجانب. هل تُلقِي ضوءاً على هذا الحفل، ودورك فيه؟
- أُقيم يوم ذكرى الأربعين لوفاة الرئيس «جمال عبدالناصر» كنوع من اللقاءات بين رئيس الدولة والسفراء الأجانب. هو لقاء اجتماعي وسياسي في نفس الوقت.
- من الذي فكر في عقد مثل هذا اللقاء؟

- الفكرة ساهم فيها «محمود رياض» و«شعراوي» و«هيكل» وأنا. لا أستطيع تحديد من هو صاحب الاقتراح.

• من هو صاحب اقتراح أن يُقام هذا الحفل في «قاعة العرش» بـ«قصر عابدين»؟ القاعة الملكية؟

- أنا أتحدث عن الفكرة وكيف نشأت، أما التنفيذ فهذه مسألة أخرى سأعود إليها. عندما نقلت الفكرة إلى «أنور السادات» رحب بها، وطلب مني أن يتم اللقاء في قصر عابدين، وفي قاعة العرش.

قلت له: ياريس أحب أن أقول شيء. الرئيس «جمال عبدالناصر» لم يجب قصر عابدين. قال: أنا أحب أن يكون الحفل في «قصر عابدين»، وفي «قاعة العرش». وقمنا بعمل الترتيب اللازم ليقام الحفل في قاعة العرش.

ثم اتصل بي وطلب أن يدعى السفراء ومعهم زوجاتهم. قلت إنني أقترح أن توافق أن يكون الحفل مقصورًا على السفراء حتى يأخذ الشكل السياسي، لأن سيادتك سوف تُلقي كلمة تقول إنك مستمر على نفس السياسة، وإنما نُبقي على العلاقات الودية بيننا وبين دول العالم. وهذا الكلام التقليدي الذي يُقال من رئيس جديد إلى ممثلي الدول الأجنبية الموجودين في القاهرة، حتى لا يأتي سفير يسأل عن سياستنا، فهذا اللقاء بوجود جميع السفراء، ووجودك لتؤكد فيه بشكل عريض موقفنا.

قال: لا.. السيدات لابد أن تُدعى..

طبعًا واضح تمامًا حتى تحضر اللقاء السيدة «جيهان».

• في هذا الاحتفال استقبل الرئيس «السادات» السفراء، بينما نواب رئيس الجمهورية وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا، والوزراء كانوا في خارج قاعة العرش. كان هو و زوجته وحدهما في قاعة العرش.. فهل هذا صحيح؟

- هذا صحيح.. فكل المسؤولين دون استثناء، ودون اتفاق كانوا رافضين ذلك، فكلهم وقفوا في قاعة ملحقة بقاعة العرش، وكان بالقاعة «أنور السادات» و«جيهان السادات».. و«صلاح الشاهد» يقدم لهما السفراء.

- هل كانت هذه هي المرة الأولى التي تذهب فيها السيدة «جيهان» إلى «قصر عابدين»، أم أنها ذهبت من قبل .. ؟
- لا كانت هذه أول مرة.
- ولم تظهر صورة السيدة «جيهان» في التلفزيون، وكنت مسئولاً عن ذلك، وكان هذا سبب أول خلاف بينك وبينها عندما غضبت لعدم ظهورها في التلفزيون؟
- الذي حدث أنه بعد انتهاء هذا اللقاء كان الأخ «محمد فائق» وزير الإعلام في الخارج، وكنت وزير إعلام بالنيابة، فحصل اتصال من رؤساء التحرير بي بصفتي وزيراً للإعلام لمناقشة إخراج هذا اللقاء، قلت نخرجه بشكل سياسي، فهو حفل تعارف بين رئيس الجمهورية وبين السفراء الأجانب. والذي دار في اللقاء هو تأكيد على سياسة مصر الداخلية والعربية والخارجية. ولقد ألقى الرئيس كلمة للسفراء، ومن ناحية الصور فتنشر صور الرئيس مع السفراء الأجانب، ولا تظهر السيدات.
- هل منعت صورة السيدة «جيهان» من التلفزيون؟
- لم أمنع الصورة، ولكن كان الغرض أن نعطي لهذا اللقاء شكله السياسي، وليس الاجتماعي باعتباره أول لقاء بين رئيس الجمهورية والسفراء الأجانب. أما الشكل الاجتماعي فمجاله المجالات الأسبوعية.
- لم تظهر السيدة جيهان في التلفزيون؟
- الذي يسري على التلفزيون يسري على الجرائد .. لا تظهر فيهم.
- توعدتك السيدة «جيهان» في اليوم التالي لأن صورتها لم تظهر؟
- نعم .. حصل. في اليوم التالي ذهبت إلى الرئيس مع «شعراوي جمعة» لعرض بعض الأمور، وكان «السادات» يجلس في الحديقة، قبل أن أجلس قال لي: ادخل «استلقي» وعدك. أنا الحقيقة فوجئت بهذا الكلام، الذي لم أعود عليه.
فقال: الحزب يريدك .. لفظ «الحزب» كان يطلقه على السيدة «جيهان».

فدخلت، وبمجرد أن رأني، وبدون تحية قالت: «انت بتشيل صوري من الجرايد؟».

فقلت لها: أريد أن أقول شيئاً.. هل المطلوب أن أول لقاء بين رئيس الدولة والسفراء الأجانب يأخذ شكلاً اجتماعياً أم شكلاً سياسياً؟ المفروض إننا بنعرف هؤلاء الناس رئيس الدولة، والمفروض يقول كلمة عن سياسة الدولة، ولا أستطيع أن أدخل الناحية الاجتماعية في هذا الموقف، فكلاهما مختلفان. وإذا كنت سيادتك تريد أن تُنشر الصور فليست مشكلة. عندنا المجالات الأسبوعية تُنشر فيها، وهذه هي وجهة نظري.

قالت: طيب.. ومسكت خصلة من شعرها وقالت: وحياتك دول لأوريك. فأنا فوجئت، فهذا شيء لم أعتد عليه، لا في عملي، ولا في حياتي، لا أتعامل بهذا الأسلوب، فخرجت وتركت المنزل.

• نقطة خاصة بهذا الموضوع أيضاً، هل الدكتورة «حكمت أبو زيد» أرسلت خطاباً للسيدة «جيهان السادات» وأنت رفضت توصيله لها؟
- غير حقيقي.. «حكمت أبو زيد» أرسلت خطاباً و وصل لـ«جيهان السادات».

• هي تقول - في مذكراتها - أنه وصل بعد شهرين؟
- أنا لم أكن سكرتير «جيهان السادات»، لقد كنت وزير شئون رئاسة الجمهورية، أعمل مع أنور السادات. البريد يرسل لـ«أنور السادات»، سواء يخصه أو يخص بيته، وليس لي أن أتعامل مع حرم رئيس الجمهورية كسكرتير خاص لها، أنا وزير، عضو مجلس وزراء، تعاملت مع رئيس الدولة.

• قالت في مذكراتها أنها اتصلت بك بالتليفون وقلت لها إنك لا تعلم عن هذا الخطاب، أو أنه فقد.. أو شيء من هذا القبيل؟
- لم يحصل.. «حكمت أبو زيد» بعثت برسالة، وأرسلت من مكنتي إلى رئيس الدولة، كون الرئيس لم ينظر فيها، أو أنها لم تصل إلى حرم رئيس الدولة، فهذه ليست مسئوليتي.

- بماذا تتعلق هذه الرسالة؟
- موضوع عادي .. نشاط نسائي أو شيء من هذا القبيل.
- هل حدث صدام بينك وبين السيدة «جيهان» مرة أخرى في تلك الفترة المبكرة حول مقتنيات وتحف وغيرها من «قصر عابدين» أرادت نقلها لمنزل الرئيس بالجيزة؟
- في أحد الأيام اتصل بي المشرف على «قصر عابدين» - اللواء «محمد البنا» - قال يافندم الهانم موجودة في «قصر عابدين»، ويمر معها «رؤوف أسعد» الأمين العام المساعد برئاسة الجمهورية، وتقوم باختيار بعض مقتنيات القصر، وهذا بلاغ ابتدائي أبلغه لسيادتك، وأرجو التوجيه.

هذه عهدة حكومة، وأشياء يصعب تقييمها بال، وفي نهاية الأمر أنا مسئول لأنني وزير الرياسة، واللواء «البنا» وهو حي يُرزق يمكن سؤاله في هذا الموضوع. قلت يا «محمد» بلغ «رؤوف أسعد» إذا طلعت «قشة» من «قصر عابدين» دون أمر كتابي مني أو من رئيس الدولة، غداً صباحاً تكون أمام النائب العام تُسأل في هذا الشأن. وبناء على ذلك أبلغ «محمد البنا» الأمر إلى «رؤوف أسعد» الذي كان لبقاً جداً في التصرف معها، فبعد أن اختارت بعض الأشياء، قال لها ما هو معناه سوف نسوي هذه المسائل إدارياً، ونبغ بها المسئولين .. ثم نرسلها.

مرة أخرى أكدت على «رؤوف أسعد» بعد ما خرجت «جيهان السادات» قائلاً: إذا خرجت «قشة» من قصور الرياسة - وليس «قصر عابدين» فقط - سأقدمك للنيابة باعتبار أنك الأمين العام المساعد المسئول عن القصور.

السيدة «جيهان» فهمت طبعاً، وقالت للرئيس «السادات»، واتصل بي وقال:

انت «زعلت» الحزب ليه؟

قلت: والله يافندم هذه عهدة، إذا كنت سيادتك تعطيني أمر كتابي، سوف أنفذه، أمر شفوي لن أنفذه، وسيادتك ممكن تعطيني. فلم يرد عليّ.

• هناك حكاية تشبه حكاية «قصر عابدين»، هي حكاية قصر «اللواء صلاح الموجي» الذي حاول السادات أن يقيم فيه بعد أن عاينته السيدة «جيهان»، وكان ذلك وهو نائب رئيس؟

- كان لدى «أنور السادات» اتجاهًا أن يترك منزله بالهرم، وهو بيت من بيوت الحراسة، وبدأ البحث في الأماكن القريبة. وذات يوم - كان الرئيس في موسكو - واتصل «أنور السادات» بـ «أمين هويدي» الذي كان وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء. وكان في هذا المنصب المسئول عن القرارات المتعلقة سواء بمجلس الوزراء، أو القرارات الوزارية، أو قرارات رئيس الجمهورية، أو قرارات الحراسة. اتصل به «أنور السادات» وقال له أريد أن تفرض الحراسة على «الموجي».

• من هو «الموجي»؟

- «الموجي» قائد بورسعيد أثناء العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦، وكان كلام «السادات» أنه لديه معلومات أن فيه إثراء غير مشروع، وإلا فمن أين أحضر هذا القصر؟! وأن موقفه مريب. بدأ «أمين» طبعًا يبحث الموضوع. كُنَّا نلتقي يوميًا معه، «شعراوي» وأنا، وتعرضنا لبحث هذا الموضوع.

• كان «السادات» نائبًا في هذه الفترة؟

- نعم .. كان «السادات» نائبًا، وكان يعقد كل يوم في قصر «عبدالمنعم» لقاء بعد الظهر يحضره «السادات»، و«علي صبري»، و«أمين هويدي»، و«فوزي»، و«شعراوي»، وأنا .. وفي بعض الأحيان كان يحضر «هيكل» لو كانت ستناقش قضايا تتعلق بالإعلام، وكذلك كان يحضر أحيانًا «محمود رياض».

أجري بحث سريع عن الموضوع، اتضح أن «جيهان السادات» وهي تبحث عن بيت في هذه المنطقة، رأت هذا القصر، وذهبت لزيارته أكثر من مرة، و وقع اختيارها عليه. فقالت لـ «أنور السادات»، الذي بحث عن طريقة لأخذه، واهتدى إلى أن يفرض الحراسة عليه، ثم ينتقل إليه. هذا الموضوع يجب أن يُعرض على الرئيس، لأنه لا يحق لأي أحد فينا أو حتى «أنور السادات» باعتباره نائب رئيس الجمهورية أن يُصدر هذا

القرار، وخصوصاً أن الصورة أصبحت واضحة، وأن هناك سبباً شخصياً لفرض الحراسة على هذا القصر.

أرسلت برقية للرئيس، حتى أكون متحصناً برأي الرئيس في هذا الموضوع، وأيضاً ألا نثير هذا الموضوع في الاجتماع. فعندما يكون الرئيس في الموضوع فهو الذي يفصل فيه، وطلب «أمين هويدي» من «السادات» التريث لحين عودة الرئيس.

ولكن «السادات» أصدر أمراً بوضع القصر تحت الحراسة .. القصر وليس «الموجي» بكل أمواله. وأرسلنا إلى الرئيس في موسكو، وعندما عاد وكان «أنور السادات» في استقباله بالمطار، وركب معه السيارة فتح معه الموضوع في السيارة، ونزل مع الرئيس «منشية البكري»، وقد عنفه الرئيس في هذا الموضوع ورفض رفضاً باتاً هذا الأسلوب من العمل، ويخصص له قصر «كاسترو» - منزل الجيزة الحالي - وصرف النظر عن أي إجراء اتخذ ضد «صلاح الموجي».

• بعد عودة الرئيس «جمال عبدالناصر» من موسكو، وبعد هذا اللقاء، ذهب «أنور السادات» إلى «ميت أبو الكوم»، قيل أنه مصاب بأزمة قلبية. ولم يحضر المؤتمر القومي في تلك الفترة، وقال الرئيس في المؤتمر إن «أنور السادات» تعبان. ما هي حقيقة هذا المرض؟ هل كان مرضاً أم كان غياباً سياسياً؟ لأن الملفت أن المصاب بأزمة قلبية لا يذهب إلى قرية، بل يبقى بالقاهرة حيث المستشفيات والأطباء ووسائل العلاج؟

- لا .. الرئيس عاتبه في موضوع «الموجي»، وفي أشياء أخرى متعلقة بتصرفات شخصية، سواء في علاقات مع الإخوة العرب أو غيرهم، أشياء كان الرئيس يتفادى أن يتكلم فيها، فوجد أن الفرصة قد أتحت لينبهه إلى أن هذا التصرف وغيره من تصرفات أخرى لا تليق بوضعه كنائب لرئيس الجمهورية، ولا بوضعه ك«أنور السادات».

• هل من بين هذه الأشياء إعلانه عن رفض مبادرة «روجرز» أم أن ذلك لم يكن واردًا في هذا اللقاء؟

- مبادرة «روجرز» كانت واردة، ولكن ليس بشكل جدي، مثل تصرفاته الشخصية التي كانت هي الأساس، فأنت تعلم أن «جمال عبدالناصر» كان حساسًا جدًا بالنسبة لتصرفات الشخصيات العامة الشخصية.

• هذا يطرح سؤالاً حول وجود «أنور السادات» كنائب لرئيس الجمهورية مع كل هذه الملاحظات، وأنت تقول أن «جمال عبدالناصر» كان حساسًا بالنسبة للشخصيات العامة، وكان يعلم هذه الملاحظات.

- أرجع مرة أخرى للقصة القديمة المكررة التي أقولها. إن أحد عيوب «جمال عبدالناصر» الكبيرة هي قلبه الكبير. وكان لديه أمل أنه بالتنبه والتوجيه والعتاب والمصارحة يتغير أسلوب الشخص.

• إذن أطرح السؤال بشكل محدد .. لماذا اختاره «جمال عبدالناصر» نائبًا؟

- السادات كان عضو مجلس الثورة الوحيد الذي لم يتول منصبًا رسميًا، وكانت تنقص مدة خدمته سنة حتى يستحق عنها معاش نائب رئيس جمهورية. ولكن «جمال عبدالناصر» كان مصرًا على التغيير وفقًا لتنفيذ بيان «٣٠ مارس»، بحيث يُعطي الفرصة لجيل جديد للقيادة.

• لكن «أنور السادات» عُين بعد برنامج «٣٠ مارس»؟

- عُين .. نعم .. ولكن لماذا؟ من أجل أن يُكمل مدة سنة بمنصب نائب رئيس جمهورية ليستحق معاش نائب رئيس جمهورية. ولو لم يكن السبب إنسانيًا وعاطفيًا من قبل «جمال عبدالناصر» إزاء «أنور السادات» فكان الأجدر أن يُعين «زكريا محيي الدين» نائبًا للرئيس، وهو الشخص الذي اختاره عندما قرر التنحي سنة ١٩٦٧.

• لماذا لم يُختَر «أنور السادات» في ذلك الوقت؟

- إن تعيين «أنور السادات» نائبًا كان لأسباب إنسانية ومعاشية، في إطار خطة تغيير شاملة ستحدث.

• ألم يكن واردًا أنه عُين من أجل أن يكون رجل الغرب بجوار «جمال عبدالناصر» في تلك الفترة؟

- أنا لا أوافق على كلمة «رجل الشرق» و«رجل الغرب»، مهما كان تصرف أي واحد من المسؤولين في مصر، من أي وقت. لا أستطيع أن أتهمه بأي نوع من أنواع اللاوطينية ما لم يكن هناك شيء مُدعم ومثبت.

• أنا أعدّل السؤال: هل عُين لأن له ميولاً غربيةً؟

- كثيرون لهم ميول غربية .. إنما هل هناك خلاف على مبادئ الثورة أم لا؟ بمعنى أن ثورة ٢٣ يوليو .. مبادئها ومواثيقها واحدة، الفيصل والحكم فيها هو الاتفاق على هذه المبادئ، إنما وسائل التنفيذ تختلف.

وأنا أرد على سؤالك بسؤال آخر:

لماذا عُين «زكريا محيي الدين» رئيس وزارة؟ هل «زكريا محيي الدين» ليس وطنياً؟ إنه وطني .. هل هو مختلف مع «جمال عبدالناصر» على مبادئ الثورة؟ لا .. ليس مختلفاً. لكن الاختلاف في وسيلة التنفيذ، وأسلوب التنفيذ. فقد كان يرى أن يكون هناك تقارب أكثر مع الغرب عن الشرق.

• ما نُشر عن «أنور السادات» بعد ذلك، وتصرفاته تدل على أنه رجل غير موالٍ للثورة، ولا لمبادئ الثورة.

- نحن نتكلم الآن عن سنة ١٩٦٩، لم يكن شيء من الذي تقوله الآن قد ظهر أو نُشر. عندما نقيم وضعاً أو موقفاً نقيمه على أساس التاريخ والظروف التي تم فيها. أنا مثلاً لم أعلم مدى العلاقة التي بينه وبين واحد مثل «كمال أدهم» إلا في سنة ١٩٧٧، عندما نشر «جيم هوجلاند» مقالة في الواشنطن بوست في فبراير سنة ١٩٧٧.



• هل كانت كل الخلافات من هذا النوع الذي تحدثنا عنه.. خلافات بسبب طموحات السيدة «جيهان» المبكرة.. أو بسبب طبيعة «أنور السادات» في العمل، وكان معروفًا عنه أنه كان قليل الحركة والجهد، وأنه يهوى الرفاهية، وقد أشار إلى ذلك في مذكراته، فرغم فقره كما يقول كان يتطلع إلى حياة كلها ثراء. هل كانت كل الخلافات من هذا النوع.. أم أنه كانت هناك خلافات سياسية؟ من ذلك - مثلاً - ما قرره هو بعد ذلك في مذكراته أنه بدأ الاتصالات بالأمريكان في شهر ديسمبر سنة ١٩٧٠. فهل رصدتم هذه الاتصالات؟

- الاتصالات رصدت على وجه الدقة سنة ١٩٧١، اعتبارًا من مارس ١٩٧١ بعد المبادرة التي قدمها في مجلس الأمن لحل المشكلة مع إسرائيل.

• عندما أحضر «السادات» جهازًا لاسلكيًا للاتصال بالأمريكان، ووضعه في منزله، ألم ترصدوا هذه الواقعة؟

- لا.. لم يرصد.. وهذا ينفي الادعاءات التي تقول إننا كنّا نضع تسجيلات في بيت «السادات»، لو كنّا نراقبه لعرفنا هذه الأشياء.

• هناك واقعة رواها لي الفريق «محمد فوزي» وهي عندما وضع الجهاز، ضبطت أجهزة المخابرات الحربية ترددات في الاتصالات، وتعبوا في تحديد اتجاه ومكان هذه الترددات، وكانوا يستبعدون تمامًا أن تكون في منزل الرئيس، وبعد جهد، قال الخبراء إن الإشارات تُرسل من منزل السادات بالجيزة؟

- أول رصد حقيقي دقيق للعلاقات بين «أنور السادات» والأمريكان جاء عن طريق متابعة «برجس» القائم بالأعمال الأمريكي في القاهرة بواسطة المخابرات العامة.

• وقال «هيكل» في كتابه إن هناك اتصالات بدأت من شهر ديسمبر مع «كمال أدهم».

- جاء «كمال أدهم» وقابل «أنور السادات». لا أعلم ما دار بينهما، ولكنني علمت فقط بالمقابلة، على أساس أن «أنور السادات» كان يعمل مع «كمال أدهم» في المؤتمر الإسلامي من سنة ١٩٥٥، وهي زيارة مثل زيارة بعض أفراد «الإخوان

المسلمين» القادمين من «قطر»، «كمال ناجي» مثلاً حَمَلَهُ الإخوان رسالة، وأرسل لي «السادات» «كمال ناجي» إلى المكتب لمقابلتي.

- نريد أن نلقي ضوءاً على هذه الرسالة؟
- في شهر فبراير ١٩٧١ اتصل بي «أنور السادات» قائلاً إن هناك شخصاً سوف يأتي لمقابلتي، وعندما أردت معرفة اسم الشخص، قال إنني سوف أعرفه عندما يأتي فعلاً، ورفض أن يذكر اسمه. وبذلت معه جهداً حتى عرفت أن اسمه «كمال ناجي»، على الأقل حتى أترك له خبراً للدخول قصر القبة حيث كان مكنتي.

- هل تعرف «ناجي»؟
- لا أعرفه كشخص .. ولكنني أعرفه من الورق.

- من هو «كمال ناجي»؟
- «كمال ناجي» من الإخوان المسلمين الذين هربوا وتركوا مصر بعد حوادث ١٩٥٤، مثل «سعيد رمضان» و«عبدالحكيم عابدين»، من الذين هاجروا خارج مصر. منهم من ذهب إلى دمشق أو السعودية أو ألمانيا أو قطر.

جاء «كمال ناجي»، وجلس معي ولم يقل شيئاً، وبعدها اتصلت بـ«السادات» وقلت له أنني قابلت «كمال ناجي» ولكنه لم يقل لي أي شيء. قال: الظاهر إنه «كش منك»، وأبلغني أنه يحمل رسالة على لسان الإخوان المسلمين» لـ«السادات» يقولون إنه لا يوجد بيننا وبينك شيء، ولكن الثأر الذي كان بيننا وبين «عبدالناصر» انتقل إلى «شعراوي جمعة» و«سامي شرف» !!

ثم قال: أنا أقول لك يا «سامي» .. شدد الحراسة على نفسك إنت و«شعراوي جمعة». قلت له: الحارس هو الله. أبلغت «شعراوي جمعة» هذه الرسالة، وتقريباً كان نفس الرد من «شعراوي». واستمر «كمال ناجي» في القاهرة مدة أسبوع أو عشرة أيام.

- ألم تحدث خلافات سياسية بينكم وبين «السادات» حتى ٤ فبراير ١٩٧١؟
- حصل خلاف في لجنة الأمن القومي، عند انتهاء موعد وقف إطلاق النار، بناء على مبادرة «روجرز». عُقد اجتماع مجلس الأمن القومي في مبنى القيادة العامة

بمدينة نصر. حضره «حسين الشافعي»، و«علي صبري»، والدكتور «محمود فوزي»، و«عبدالمحسن أبو النور»، و«محمود رياض»، و«شعراوي جمعة»، والفريق «فوزي»، ومدير المخابرات العامة والمخابرات الحربية.

- هل كان «السادات» يؤيد مد وقف إطلاق النار؟
- قبل ٤ فبراير بفترة بحث موضوع إيقاف إطلاق النار. هل يُوقف إطلاق النار أو لا يُوقف. وكان إجماع الآراء عدم إيقاف إطلاق النار، ثم أعلن «أنور السادات» مد إيقاف إطلاق النار، وأعلن مبادرته.
- ألم يجمع اللجنة العليا، ولا اللجنة المركزية؟
- لا.
- ألم تثيروا هذه القضية معه؟
- أثرت، وقال إن هذه مسائل عسكرية يختص بها المجلس الخاص بها.
- هل في تلك الفترة المبكرة، ونحن الآن نتكلم في شهر فبراير ١٩٧١ ظهر لكم أن «أنور السادات» يختلف عن «جمال عبدالناصر» في توجهاته السياسية؟
- قبل أن يدخل قاعة مجلس الأمة لإلقاء خطابه، وإعلان مبادرته في ٤ فبراير، حدثت معه مشاجرة عنيفة، اشترك فيها الدكتور «محمود فوزي» - الذي لم يعمل صوته أبداً - اشترك معنا معترضاً على الكلام المكتوب. لا أحد يعلم ماذا كان في الخطاب إلا «أنور السادات» و«هيكل» وأنا. عقدنا لقاءً خاصاً بمكتب ملحق بقاعة مكتب رئيس الجمهورية بمجلس الأمة، حضره الدكتور «فوزي» و«شعراوي جمعة» والفريق «فوزي»، و«محمود رياض»، وأنا.
- كان الاعتراض على نقطتين .. أولاً: المبادرة .. ثانياً: الهجوم على سوريا. و وافق «السادات» على رفع الصفحات التي تعرّض فيها لسوريا.
- على أي أساس كان يهاجم «أنور السادات» سوريا؟

- كان يتهمها بأنها تعوق مسيرة الأمة العربية، وكلام غير موضوعي، استطعنا إلغاء هذه الصفحات الأربع. أما المبادرة فقد أصر عليها.

وهذا كان بداية تفجر الخلافات. وتصادف في نفس الوقت أنه كانت هناك لقاءات واتصالات مع «بيرجس» القائم بالأعمال الأمريكي في مصر، وأن هذه الاتصالات بدأت المخبرات العامة تكشفها، وتكتب تقارير عنها. و وضعت هذه بجانب تلك، فظهر حجم العملية .. وأنه تحول في التوجه العام.

• هل يمكن أن نرصد سريعاً ماذا كان يدور في مكتب «بيرجس» وفقاً لما جاء في هذه التقارير؟

- إن «أنور السادات» سوف يغير - وعلى وجه التحديد - المسؤولين الذين يعارضون المبادرة؛ «محمود رياض» و«شعراوي». من وقف في مجلس الأمة ضد ما جاء في هذا الخطاب؛ وضعه «أنور السادات» على قائمة التغيير أو الإبعاد.

النقطة الثانية .. وهي على الصعيد الخارجي، وهذا هو الشيء المحير والغريب، وهو نقطة تحول خطيرة، أن أول مرة رئيس جمهورية عربي يتمنى أن واحداً مثل «موشى ديان» يتولى رئاسة الوزارة في إسرائيل من أجل أن يتفاهم معه.

وحسب ما ورد بعد ذلك من تسجيلات في منزل «بيرجس» أن «أنور السادات» كلف «سيسكو» أن ينقل هذه الرسالة بمثل هذه العبارات إلى «موشى ديان». أريد أن أذكر أن «ديان» هذا الذي كان منتظراً تليفون يوم ٩ يونيه سنة ١٩٦٧ أن يُسلم «جمال عبدالناصر». لم يتلقه هذه الرسالة إلى اليوم من «جمال عبدالناصر».

النقطة الثالثة .. أنه سوف يعدل في هيكل المؤسسات السياسية في مصر. وقد وضع بعد ذلك عندما طلب منّا حل الاتحاد الاشتراكي، وإعادة بنائه من القاعدة إلى القمة بشكل جديد. طبعاً كل هذه الأمور ترمز إلى تحولات جذرية في التوجه العام.

• إذا كنتم رصدتم في تلك الفترة المبكرة أن «أنور السادات» يريد عقد صلح مع إسرائيل، لماذا لم تتخذوا موقفاً إزاء ذلك؟ وهذه قضية أساسية ومحورية، لا تحتاج

لمناقشة .. لا تتعلق باستبعادكم أو وجودكم، فهي قضية مبدئية. وصلتكم معلومات أنه سنة ١٩٧١ أعلن أنه يريد أن يعقد صلحاً مع إسرائيل، فماذا كان موقفكم؟ ولم لم تتحركوا؟

- طبعاً لك حق في هذا السؤال، وكمقدمة للإجابة أقول لك أن تقييم كل حدث يتم وفقاً للظروف التي يمر بها.

الإجابة عن السؤال - بدون لف ولا دوران وبصراحة - هي إحداث انقلاب ضد «أنور السادات»، بناء على ذلك هناك سؤال يطرح نفسه هو: هل نحن انقلابيون أم لا؟

لا أكذب عليك .. كل واحد بينه وبين نفسه، وبدون أن نجلس في شكل اجتماع نبحث هذا الموضوع، لكن كل واحد منّا من نفسه كان يسأل نفسه هذا السؤال. الظروف التي تمر بها البلاد، وأنت حاشد كل قوة ممكنة .. مدنية، عسكرية، اقتصادية، سياسية، معنوية، إعلامية، من أجل المعركة .. كل شيء كان بتركيز وإصرار على العبور.

• أنت تؤكد سؤالي .. أن كل شيء كان مُعَبَّأً للعبور، لكن لا يوجد عبور، فالرئيس يسعى لعقد صلح، فإنه حتى من وجهة نظرك لا بد أن يحدث انقلاب.

- دخلت هنا في نقطة أخلاقية، ونقطة مبدئية، هل نحن إنقلابيون أم لا؟

• إذا سلمنا بذلك .. لماذا لم تقولوا للناس في تلك الفترة - حتى فيما بعد تفجر الخلاف - إن «أنور السادات» يريد أن يعقد صلحاً مع إسرائيل؟

- متى؟

• عندما اكتشفت ذلك.

- ومتى تم هذا الاكتشاف؟!

• تم في فبراير.

- هذا الاكتشاف اتضح في منتصف أبريل، لأن عملية إعلان المبادرة في فبراير. والشكل العام والمناقشات التي كانت تتم في هذه المرحلة كانت من أجل أن يُمد وقف إطلاق النار تمهيداً لإحداث المعركة.

- أنا أضع السؤال بشكل آخر، لأن هذه نقطة مستفزة جدًا، وسوف تثير جدلاً طويلاً. لماذا لم تستقيلوا؟! أنتم استقلمتُم لأنه استبعد «شعراوي جمعة»، لكن لم تستقيلوا لأنه سيعقد صلحًا مع إسرائيل؟!
 - أولاً .. نحن لم نستقيل من أجل استبعاد «شعراوي جمعة»، وإلا كُنّا استقلنا من أجل «علي صبري» قبله، فلم تكن الاستقالة من أجل أشخاص.
- لماذا لم تقولوا للجماهير، وتعلنوه على الناس؟
 - عندما أقول ذلك أكون قد دخلت طريقًا جديدًا وهو طريق التمهيد للتغيير.
- لماذا إذن لم تستقيلوا؟
 - نحن استقلنا طبعًا.
- هل تفجرون خلافاً مع «السادات» حول الدولة الاتحادية، سواء كانت دولة أو اتحادًا بدون دولة، ولا تفجرون خلافاً معه حول صلحه مع إسرائيل؟
 - الخلاف الذي فُجِرَ مع «أنور السادات» بخصوص دولة الاتحاد؛ كان أساسًا مُنصَّبًا على المعركة، لأنه كان يريد أخذ ورقة الاتحاد حجة في أن يُطيل العملية، ولا يبدأ المعركة.
- لأننا عندما نقيم دولة الاتحاد، ومؤسسات دولة الاتحاد، وغير ذلك سوف يستغرق ذلك وقتًا، وهذا ما كُنّا نعارضه. لم نعارض الوحدة. وهذه الصورة للأسف هي التي نقلها للمشاركين في دولة الاتحاد. كيف أكون أنا «ناصرى» وأكون ضد الوحدة!! لا يمكن.
- كيف تكون ناصرياً وتسمح بأن رئيس الدولة يقول أنه سوف يعقد صلحًا مع إسرائيل وتبقى في العمل معه يومًا واحدًا؟ هذا هو سؤالى.
 - أنت الآن سنة ١٩٩٢، تقولها بمنتهى الوضوح والصراحة، بأنه سيعقد صلحًا مع إسرائيل. أيامها كانت الألفاظ والعبارات أنه لا يعقد صلحًا مع إسرائيل، هو يمد وقف إطلاق النار.

- الكلام الذي تقوله الآن، والكلام الذي أنا أعلمه، أنه طلب إبلاغ رسالة لـ «ديان» نصها: "أنه يصلي من أجل «موشى ديان» أن يصبح رئيسًا للوزراء، لأنه يمكنه التفاهم معه!" ما معنى هذا؟
- هذا الكلام كان في ١٨ أبريل ١٩٧١، لم يكن أمامنا إلا أن نعبّر، وهذه هي الوسيلة وكان السؤال المطروح: هل نقوم بانقلاب أم لا؟
- فكان الرأي ألا نقوم بانقلاب في هذه الظروف وحشودنا على الجبهة.
- ألم يكن واردًا حتى أنكم تستقبلوا بسبب هذا الموقف؟!
 - كان واردًا .. واستقلنا بسببه.
 - ليس بسبب ذلك الموقف.
 - بل بسببه.
 - لا.
 - لم نستقل بسبب أشخاص.
- عندما يسمع أحد من الناس أنه سيعقد صلحًا .. ماذا سيكون رد الفعل في تلك الفترة؟! كانت ستكون مسألة مهولة جدًا.
- أنا لا أختلف معك، ولذلك فقد أقدمنا على الاستقالة.
- لقد استقلتم في مايو .. هذه قضية ثانية.
- أنت اليوم تتكلم عن التاريخ بسهولة، ولكن معاشة الأحداث، والحسابات فيها تختلف، ولا نأخذ الأمور بهذا الشكل. أنا أفكر في الاستقالة، ومن داخلي كمواطن وكإنسان أقول إن هذه خيانة. كون أن أفكر هذا التفكير شيء؛ أمّا أن أترجم هذا التفكير لإجراء فسوف يترتب عليه أشياء أخرى لا بد من حسابها. أنا سوف أقول الخلاصة التي أقيم بها اليوم، فأعترف وأقر وأبصم بالأصابع العشرة بأننا أخطأنا.
- هذا نقد ذاتي .. مجرد نقد ذاتي فقط؟
 - ماذا أكثر من نقد الذات. الجو الذي كُنّا نعيش فيه، والأحداث التي كُنّا نواجهها، ليس يومًا بيوم، ولكن دقيقة بدقيقة، كانت في منتهى القوة والعنف. الضغوط النفسية التي كُنّا نعانيها ونحن في قمة المسؤولية، ونحن مقدرين هذه

المسئولية، وما يترتب على اتخاذ إجراء نتيجة تحملنا لهذه المسئولية؛ كانت تجعلنا تحت ضغوط نفسية عنيفة جدًا.

عندما أجلس أنا الآن ومعى ورقة وهدى، وغير مسئول، وأنفج على الأحداث، وأستقري الحوادث، أجد نفسي وأنا عندي الشجاعة الأدبية أن أقول إننا أخطأنا.

أنا بالذات أخطأت خطأ جسيمًا. لا أقول هذا لإنهاء هذه المناقشة، ولكن رأبي اليوم أننا لم نكن لنقبل السكوت، ولا نبالي النتيجة. لكن الظروف التي كُنَّا نسايرها، والظروف التي كانت مكونة لعناصر القيادة لم تكن تسمح بأكثر من الذي حدث.

الأمور لم تسر هكذا ببساطة، فقد كان هناك كلام على العبور مع «أنور السادات» شخصيًا، وحدث نوع من تحديد الخطوط العريضة للخطط العسكرية، وانتهى البحث على أن المعركة تبدأ في الأسبوع الأخير من أبريل سنة ١٩٧١، على أساس أن الاستعدادات العسكرية للمعركة كانت تكون قد اكتملت.

ثم جاء شهر مارس سنة ١٩٧١، وطلب «أنور السادات» في اجتماع للجنة التنفيذية العليا؛ مد المهلة لإيقاف إطلاق النار شهرًا آخرًا انتظارًا لوصول الصواريخ بعيدة المدى، وتأجلت العملية شهرًا آخر، ثم تكلمنا كلنا معه بعد ذلك إلى أن وافق على تحديد الأسبوع من ٢٠ إلى ٢٦ أبريل لبدء المعركة، ثم بدأ يحرك موضوع الوحدة الرباعية. في نفس الوقت كان يردد أنه منتظر مقترحات من واشنطن، وأن «روجرز» سيحضر للقاهرة. ثم بدأ يعلن عن اجتماعات الوحدة التي تمت في القاهرة وفي ليبيا، ثم تطورت المسائل بسرعة وحدث ما حدث في اللجنة المركزية، وإقالة «علي صبري»، وإقالة «شعراوي»، ولقاءات مع «سيسكو» و... و... حوادث سريعة متلاحقة ومتوالية لا يمكن تخيلها.

عملية الانقلاب عملية كبيرة، كيف نقوم بانقلاب في ظروف أرضنا فيها محتملة. ستجابه موقفًا خطيرًا. إما أن يصطدم الجيش ببعضه، أو يصطدم الجيش بالحرس الجمهوري، وكانت ستحدث مذابح. وشيء آخر يوضع في الاعتبار .. فإن إسرائيل في هذه الحالة كانت ستتحرك لتدمير قواعد الصواريخ، وتصفيتها ونحن مشغولون في صراع داخلي.

نحن عَلَيْنَا الأخلاق والمبدأ .. وقررنا: نستقيل ونتركه يفعل ما يريد. مستحيل أن نتحمل المسؤولية تاريخياً، ومن هنا فقد تخلص هو من الجميع.

وعلى العموم .. فقد فرض الشعب المعركة على «أنور السادات»، وتم العبور سنة ١٩٧٣، وفرضت المعركة نفسها، وهي المعركة العظيمة التي أجهض نتائجها «السادات».

• في تلك الفترة المبكرة، وأنتم تمسكون بزمام السلطة تماماً، عيّنتم مديراً جديداً للمخابرات العامة. متى تم التعيين؟ ومن الذي عينه؟ ولأن هذا المدير الجديد كان موقفه في القضية مختلفاً، وربما تسببت شهادته ضدكم في أمور لم تكن في الحسبان، خاصة وأنكم جميعاً أنكرتم أقواله.

- عُيّن مدير جديد للمخابرات لأن الدكتور «فوزي» طلب أن يكون معه «حافظ إسماعيل» مدير المخابرات كوزير رياسة مجلس الوزراء. وأصر على هذا الطلب، وأصبح منصب مدير المخابرات خالياً. كان مرشحاً أكثر من شخص لهذا المنصب.

• من الذي رشحه؟

- لا أستطيع أن أحدد، فكلنا قمنا بهذا الترشيح. أنا رشحت أشخاصاً، و«شعراوي» رشح أشخاصاً. كُلُّ يُبدي رأيه، وتُعرض على رئيس الدولة خمسة أو ستة أسماء وهو يختار. كان مرشحاً أربعة، و«أنور السادات» اختار من بينهم «أحمد كامل».

• هل كانت ثمة علاقة تربط بين «أنور السادات» و«أحمد كامل»؟

- لا أستطيع أن أقول علاقة بمعنى كلمة علاقة، لكن حدثت عدة لقاءات وزيارات ودية أوجدت نوعاً من العلاقة العادية.

• إذا كُنّا في مجال تقييم الأشخاص .. هل كنتم تعتبرون أن «أحمد كامل» كان ضمن هذه المجموعة التي أطلق عليها مجازاً «مجموعة مايو»؟

- «أحمد كامل» كان عضو الأمانة العامة للتنظيم الطليعي، واختير محافظاً لأسبوط، ومحافظاً للإسكندرية، وكان هذا أحد معايير الاختيار. ثم إن موقفه في أحداث جامعة الإسكندرية سنة ١٩٦٨ كانت تزكيه بأن يتولى مناصب أخرى. حصل تحول أم لم يحصل .. فهذه طبيعة البشر، ونحن لا نتعامل مع ملائكة. البشر ممكن أن يتغير، ويمكن أن تكون هناك مغريات أو مؤثرات، أو أنك لم تحسن معاملته في يوم من الأيام فينقلب عليك.



• لعل بداية النهاية في أحداث «مايو» هو الخلاف الذي تفجر في اللجنة التنفيذية العليا، ثم في اللجنة المركزية، حول قضية الاتحاد بين سوريا وليبيا. لقد تحدثنا من قبل عن الاختلاف الأول حول المبادرة التي أعلنها السادات من تلقاء نفسه، ودون مشورة أحد، وكان الخلاف الثاني - وهو الذي فجر القضية كلها - كان حول قضية الاتحاد.

- باختصار شديد .. كانت قضية الاتحاد بين مصر وسوريا وليبيا سبباً في خلاف. الخلاف ليس على الاتحاد، ولكن على عدة أمور .. أولها توقيت الاتحاد، الذي رأينا أنه يمكن أن يؤجل المعركة، وثانياً .. كان لنا رأي مختلف في بنود الاتفاقية التي وقعها بمفرده، في ظل وجود مؤسسات، وأيضاً لجنة معه للمباحثات. كان «السادات» يريد من هذا الاتحاد أن يكون ورقة في يده يترتب عليها أنه يأخذ فترة زمنية يأخذ فيها قراراً بالمعركة أولاً .. يأخذه لأن دولة الاتحاد لها مؤسسات، هذه المؤسسات تحتاج لوقت حتى تقوم ويتم تنظيم العمل فيها.

بعد قيام هذه الدولة - إذا كان من المفروض أن تقوم - فكيف ستقوم آلية اتخاذ القرار، خصوصاً في المسائل المصيرية.

أحد الخلافات الأساسية التي نشأت بيننا وبين «أنور السادات» أنه وافق على أن يكون القرار بين مصر وسوريا وليبيا بالأغلبية، وكان رأينا مختلفاً، لأنه إذا اتفق اثنان

على رأي فيها أغلبية، يمكن أن يصدر قرار قد لا تكون كل الأطراف مستعدة له، لأن الجامعة العربية مثلاً قراراتها بالإجماع وليست بالأغلبية، فمن باب أولى أن يُتخذ أي قرار مصيري بالإجماع، وبناء عليه كُلفت أنا بالجولة المكوكية بين سوريا وليبيا للموافقة على التعديل، بحيث تكون القرارات بالإجماع.

• ورفضت سوريا؟

- لم ترفض سوريا، تم اللقاء مع الرئيس «حافظ الأسد» ومع بعض عناصر من الأمانة العامة لحزب البعث العربي الاشتراكي، أو «القيادة العامة»، خمس ساعات تقريباً، وقال لي: أنا لا أستطيع أن أتخذ قراراً. وقد تمت موافقة المكتب السياسي على وثائق الاتحاد، ولا بد من أن نجتمعهم لِنناقش الأمر، ثم نرسل لكم برقية. وسافرت ومن المفروض أن يُرسل برقية، ولم تُرسل هذه البرقية.

• قبل إقالة «علي صبري»، وفي تحقيقات هذه القضية، أن السيد «علي صبري» يسألك عن «أنور السادات»، وقد كان في موسكو، فقلت إنه في الجبهة. إذن أنت كنت مع «أنور السادات» .. حتى ضد «علي صبري»؟

- لا تُصوّر الأمور بهذا الشكل. المفروض أن زيارة «أنور السادات» كانت زيارة سرية، ومعه الفريق «فوزي» و«شعراوي جمعة»، ومتفق أن لا يعلم أحد بهذه الزيارة. وليست مسألة أنا مع أو ضد. لقد كنت أقول لـ«علي صبري» إن «السادات» في الجبهة وأنا متضرر، وغير موافق على ذلك داخلي. ولكن بناء على تعليمات، أن هذه الزيارة سرية على الجميع.

• هل كانت سرية على نائب رئيس الجمهورية؟

- هكذا كانت التعليمات.

• ألم يكن هناك أي نوع من التشكك في أنه يريد إبعاد نواب رئيس الجمهورية هؤلاء؟
- في تلك الفترة بالذات - في شهر مارس - لم تكن المسائل بعد قد اشتدت اشتعلاً.

• ماذا كانت العلاقة التي تربطكم باللواء «الليثي ناصف» قائد الحرس الجمهوري في تلك الفترة.

- علاقة وثيقة جداً.

• هل كان على دراية كاملة بهذا الخلاف .. وتطوره .. وأسبابه؟

- نعم .. وكان على دراية كاملة من الطرفين، كان «أنور السادات» يحكي له، وأنا أيضاً. وعندما كان يسألني الرأي كنت أقول له: التزم بالشرعية .. وهذه أحد أخطائي. كان «الليثي ناصف» مستعداً لتنفيذ ما أطلب منه، حتى عندما سُئِل «مدوح سالم» في قضيتنا - ونحن محبوسين وكان هو وزيراً للدخالية - قال للنائب العام: ولو كان «سامي شرف» قال لي استتِمْ لكنت استقلت.

• تم اجتماع بين «السادات» و«الليثي ناصف» في شهر مارس، وقال له: لا تأخذ تعليمات من «سامي شرف»؟

- لم يحدث .. والدليل على عدم صدق ذلك أن الاجتماع تم ليلة اجتماع اللجنة التنفيذية العليا في القناطر، ونوقشت فيه كل الأوضاع، وأن كل أعضاء اللجنة التنفيذية العليا غير موافقين على رأي «أنور السادات». فأرسل لـ«الليثي ناصف» ليقابله بعد الظهر. في هذا الوقت كُنَّا في اجتماع القيادة العامة في مدينة نصر، عند الفريق «فوزي»، ودخل سكرتير الفريق «فوزي» يقول لي: اللواء «الليثي ناصف» يريد سيادتكم ضروري، وكانت الساعة التاسعة مساءً، وكان واقفاً بالخارج، فخرجت له، وجلسنا في مكتب جانبي، وقال أنا أتيت من القناطر، والرجل ثائر جداً على أعضاء اللجنة العليا، وبالذات على السيد «علي صبري» و«شعراوي جمعة»، وأنا لا أفهم الحكاية، فماذا ترى؟

قلت له بالنص: يا «محمد» التزم بما يصدره لك رئيس الجمهورية من أوامر.

هذا ما قلته بالضبط، ولم يقل لي إن «أنور السادات» طلب منه ألا يأخذ أمراً من «سامي شرف»، وإلا لما كان قد جاء ليقول لي ما حدث ويأخذ رأبي. هذا أولاً ..

وثانياً: إن العلاقة التي بيني وبين «الليثي» كانت قوية جداً جداً، وكان يسمع كلامي أكثر مما يسمع كلام «السادات».

• «محمد عبدالسلام الزيات» عينه «السادات» وزيراً في تلك الفترة. ألم يكن ذلك يُعطي دلالة حول شيء ما يمكن أن يحدث، وخصوصاً أن «الزيات» كان رجل «أنور السادات» وصديقه؟

- ترجمنا هذا التعيين بشكل طبيعي؛ أن «أنور السادات» يرتاح لـ«محمد عبدالسلام الزيات» وهو رجله، فمن حقه تعيينه، وهذا ما طلبته من «أنور السادات» يوم وفاة «جمال عبدالناصر»، عندما قلت له: يا ريس .. لكل رئيس رجاله، ولك أن تختار رجالك!

• قال لي «محمد عبدالسلام الزيات» أنكم لم تكونوا مرتاحين لتعيينه وزيراً؟
- لقد عُين وزير دولة لشئون مجلس الأمة، ماذا يضيرني من هذا التعيين. من حقه كرئيس دولة أن يُعين أي وزير في أي مكان يختاره.

• حضر «محمد عبدالسلام الزيات» اجتماعاً مع «الليثي ناصف» الذي طلب فيه «السادات» من «الليثي» ألا يأخذ تعليمات من «سامي شرف»؟
- الذي أعلمه، وكل ما حدث بيني وبين «الليثي ناصف» هو ما ذكرته.

• ماذا كانت علاقة «سامي شرف» في تلك الفترة بـ«حسن التهامي»؟
- لا توجد علاقة.

• ماذا كانت علاقة «مجموعة مايو» كلها - وأنا أيضاً أُطلق عليها «مجموعة» وفقاً للاصطلاح - بحسن التهامي؟

- أيضاً لا توجد علاقة، لا دورية ولا يومية. لا توجد علاقة.
• ما هي علاقة «أنور السادات» بـ«حسن التهامي»؟
- ظاهرياً كان يُطلق عليه أنه مشعوز، كان يصفه بذلك. ولم يُظهر لنا أي ميل نحوه.

• «سامي شرف» حضر اجتماعاً للتنظيم الطبيعي في تلك الفترة للوقوف ضد اتفاقية الاتحاد الثلاثي؟

- كانت لقاءات الأمانة العامة للتنظيم الطبيعي بصفة دورية.
- لم يحصل أي اجتماع للتنظيم الطبيعي في «مصر الجديدة»؟
- حصل اجتماع للتنظيم الطبيعي على مستوى شرق القاهرة، وهوجمت في هذا الاجتماع هجوماً شديداً لأنني لا أتكلم معهم في تفاصيل الموقف، وكنت أقصد ذلك، واتهمت بطريق غير مباشر بأنني سلبي، وكان في غرضي أن تنام المسألة.
- كان «سامي شرف» يجلس في الصفوف الخلفية في اجتماع اللجنة المركزية، وكان يُشير إلى الأعضاء بعدم الموافقة على الاتفاق على حد ما قال البعض في التحقيقات، فما مدى صحة هذا الكلام؟
- غير صحيح، أنا لم أجلس بالصفوف الخلفية، بل أنا كنت عضواً في اللجنة المركزية، كنت أجلس في مكاني المعتاد في منتصف القاعة تقريباً، ولم أشر لأي إنسان لاتخاذ أي موقف.
- ألم يكن هناك اتفاق حول هذا الاجتماع؟
- بمعنى؟
- أن يعارض أعضاء اللجنة المركزية هذا الاتفاق؟
- لم يكن هناك اتفاق على ذلك.
- هذا يعني أن الأعضاء جميعهم رفضوا اتفاقية الاتحاد من تلقاء أنفسهم؟
- نعم .. من تلقاء أنفسهم، أن ترتب للأعضاء ماذا يقولون، أو الموقف الذي يتخذونه داخل القاعة هذا شيء، وأن الأعضاء من أنفسهم تلقائياً رافضون هذه العملية لأنهم يعلمون السبب الحقيقي لها .. هذا شيء آخر. لأنه دارت مناقشات في المنصة، وهذه المناقشات كان فيها رأيان، أحدهما رأي يؤيد، والآخر يعارض.
- الذي تكلم ثلاثة، هم: «أنور السادات» و«ضياء الدين داود» و«حسين الشافعي»؟
- والذين عارضوا كل الأعضاء فيما عدا ثلاثة على وجه التحديد هم: «أحمد سيد درويش»، و«سيد مرعي»، و«مصطفى أبو زيد فهمي».

- أي أن كل الأعضاء كانوا رافضين .. ما عدا هؤلاء الثلاثة؟
- نعم.
- هل اقتنع جميع الأعضاء بكلام «علي صبري»، ولم يقتنعوا بكلام «حسين الشافعي» الذي كان يؤيد «السادات»، ويقف إلى جواره في موقعه؟
- نعم .. في أي نظام حزبي يمكن أن تحدث مشاورات قبل الاجتماعات، حتى يعرف الأعضاء، وهذه القضية لم تكن محتاجة لشرح، لأنها كانت واضحة، ولم يكن بها أسرار.
- قال «أنور السادات» أنه لا يريد تحادًا، ولكن يريد فقط الورقة حتى يمكنه الضغط بها. وهذا يعني أنه كان يريد حلاً سلمياً، أو صلحاً، لأنه قال بالنص: «بدل ما أتكلم باسمي .. اتكلم باسم الثلاث دول». إذن لم يرد الحرب. لماذا لم تبرز هذه النقطة أساساً؟
- الآن تثور مثل هذه المسائل، لكنه مع الضغوط التي كُنَّا نعيش فيها، مع الاقتناع بالكلام الذي تقوله، واستنتاجك سليم، لكن الإجراء المقابل لم يكن متاحاً.
- هل تم التفكير في هذه الأيام في التخلص من «أنور السادات»؟
- لا .. كان المعنى في ذهننا هو الحفاظ على الشرعية والإبقاء عليها. قد يكون خطأ أو صواباً، ولكن هذا هو الرأي الذي كان غالباً في أول مايو، وبعد خطابه الشهير الذي هاجم فيه المجموعة كلها.
- أقال «علي صبري» وأنت كنت تعلم من قبل هذه الإقالة؟
- لم أعلم إلا في نفس الليلة، لأن «أنور السادات» كلمني الساعة ٥ أو ٦ بعد الظهر وقال: اعمل قرار بإقالة «علي صبري». وأبلغت «علي صبري» في نفس الليلة.
- أنا أذكرك .. في هذه الفترة، وقبل إقالة «علي صبري» استدعى «السادات» السفير السوفيتي وقال له أنه سوف يقبل «علي صبري»، وأنت أبلغت «علي صبري» بما قاله «السادات» للسفير السوفيتي. هذا من أوراق القضية، أي أنك علمت قبلها وليس في نفس اليوم.
- لا .. بل في نفس اليوم من مكثبي بالقبة، وكان يجلس معي «شعراوي جمعة».

- كان هناك سؤال في التحقيق موجه لك، أو لـ «علي صبري»، أنه عندما قال له «سامي شرف» أن «السادات» أبلغ السفير السوفيتي بأنه سوف يقبل «علي صبري»، أُصيب السفير السوفيتي بالدهشة، لأن هذا إجراءً داخلياً، لماذا يُبلغ به السفير السوفيتي، وقال «علي صبري» إن «سامي شرف» هو الذي أبلغني، وكان هناك اتهام بأنك أبلغته لكي تثيره فيرفض الاتحاد، ويقول ما قاله في اللجنة العليا واللجنة المركزية. هذا الكلام جاء في أوراق التحقيقات التي أُجريت في قضية مايو، أي أنك أبلغته عندما أبلغ السفير السوفيتي قبلها بفترة؟
- هذا التصوير غير حقيقي .. ولم يحدث.
- بل هذا ما جاء في القضية!!
- إنه ليس حقيقياً، والأمر لم تُدر بهذا الشكل، والحقيقة أن «أنور السادات» أعطاني أوامر بتجهيز قرار جمهوري بإقالة «علي صبري».
- لا أتكلم عن القرار الجمهوري، بل عن واقعة إبلاغ «السادات» السفير السوفيتي.
- «أنور السادات» كلمني، وقال لي: أنا بلغت السفير السوفيتي بأني سوف أُقبل «علي صبري». هو نفسه الذي قال إنه أبلغ السفير السوفيتي.
- أنت قلت لـ «علي صبري» بأنه أبلغ السفير السوفيتي، و«علي صبري» قال لـ «شعراوي جمعة»، و«شعراوي» قال له سوف يتناول العشاء في تلك الليلة مع السفير السوفيتي وسوف يسأله. ولقد كان ذلك قبل أن يقبله بأيام؟
- الذي أذكره جيداً أن «أنور السادات» طلب مني إعداد قرار جمهوري بإقالة «علي صبري»، وطبعاً أنا أخذت وأعطيت معه في الكلام وسألته: لماذا؟ .. فقال: لقد نَقَدَ الأمر.
- في تلك الفترة - يوم ٢ مايو ١٩٧١ - كان القرار الذي أصدره «السادات» بإقالة «علي صبري» .. ألم يتبادر إلى ذهنكم أن هذا هو بداية الخيط لإقالتكم جميعاً؟

- بصراحة .. لا. وكلمة «لا» هنا لا تعني أننا كُنَّا عميانياً، أو لا نستنتج الأحداث التالية، ولكن لم يكن من المتخيل أن العجلة سوف تدور بهذه السرعة. أضف إلى هذا أنه لم يكن هناك فكر موحد للتطورات التي سوف نقبل عليها.

- لماذا لم تتخذوا موقفاً إزاء إقالة «علي صبري»؟
- ببساطة لأن المسائل لم تكن شخصية، أن فلاناً استُبعد، فأنا آخذ موقفاً معه. وهذا ينفي وجود شللية، وأنها لم تكن شلة، أو ارتباط أشخاص، إنما هو ارتباط باتجاه.

و«علي صبري» كان يُمثل هذا الاتجاه، ولكن في جوهر الأمر هو فرد في هذا الاتجاه، مع احترامنا الكامل والتقدير الشديد مهما كان مستواه ووضع القيادي، إلا أنه يظل أيضاً يُشكل مسألة فردية. يمكن أن يُترجم ذلك على أن من معه رئيس الجمهورية أنه لا يتعاون مع أي من معاونيه، ويتخذ منهم إجراء، فهذا حقه الدستوري. هناك كان المفروض أن يكون رد الفعل من جانب من يدرون بحقيقة الأمور بعمقها وبُعدها الحقيقي، أن يكون تحركهم أسرع وأكثر حسماً مما كُنَّا عليه.

- هل أستطيع أن أقول أن هذه المجموعة أو بعض أفرادها كانوا سعداء بإقالة «علي صبري»؟

- لا .. أنفي هذا نفيًا قاطعاً!

- في تلك الفترة، ونقفز بالأمر سريعاً إلى يوم ١٢ مايو. ماذا كان موقفكم من يوم ٢ مايو إلى ١٢؟ هل كنتم تعقدون اجتماعات وتتشاورون فيما حدث، وفيما يمكن أن يحدث؟

- إجراء طبيعي تفرضه الأحداث، أن نجتمع يومياً، علاوة على أنه كان هناك اتفاق على الاجتماع اليومي في جلسات، ليست سرية أو غير شرعية. كانت تُناقش كل المسائل، وكان الاتجاه العام فيها هو محاولة تهدئة المسائل وعدم إشعال الموقف.

- جاء يوم ١٢، وأقيل «شعراوي جمعة» بسبب ما قاله «السادات» - فيما بعد - أنه كان هناك شريط تسجيل وصله يحمل ملامح مؤامرة، أو شيء من هذا القبيل. هل يمكن أن نلقي الضوء من وجهة نظرك على هذا الشريط؟

- طبعاً هذه قصة مختلفة .. لأن ما جاء في هذا الشريط معروف. كلنا اطلعنا عليه قبل أربعة أيام، وقبل أن يدعي «أنور السادات» أنه اكتشفه. كانت هناك رقابة تليفونية، وكانت الشرائط تفرغ يوماً بيوم، وقد اطلعنا أنا وشعراوي على هذا الشريط .. وإذنا أن يحوي ألفاظاً معينة، وصفات معينة تسمى «أنور السادات» وحرمة، فهل هذا يعني أن يحصل انقلاب.

إذا كان الشريط وردت به بعض ألفاظ على لسان «محمود السعدني» بطريقته الكاريكاتيرية الساخرة، ثم إن «محمود السعدني» لن يقوم بمؤامرة، فهو أبعد الناس عن أن يقوم بمؤامرة، فهو إنسان ظريف، ساخر حتى على نفسه لو أتاحت له الفرصة.

• هل هذه التفریغات التي اطلعتم عليها كانت تصل إلى «أنور السادات»؟
- كانت تصله، ولكنه لم يكن يقرأها، فهو لم يكن مطلعاً، ولم يكن قارئاً. وإذا وجدت أشياء مهمة في هذه التفریغات؛ كنت أنا أبلغه إياها بالتليفون.

• هذا يطرح موضوع قضية التسجيل. تسجيل المكالمات التليفونية للمجموعة. وأنا أعتقد أن القضية كلها قامت على مجموعة تسجيلات؟

- في بداية ١٩٦٧ استحدثت شبكة اتصالات تليفونية، كان قد أحضرها «صلاح نصر» .. هذه الشبكة كانت على نمط الشبكة الموجودة في «البيت الأبيض» تقريباً، وهي تشمل مجموعة محددة من خطوط الدوائر التليفونية المغلقة تضمن سرية المكالمات، وكان تجهيزها أنه عندما ترفع الساعة يعمل الجهاز، ويسجل المكالمات أتوماتيكياً. لا أحد يتحكم فيه، إنما تسجل المكالمات كاملة. الشبكة كانت قائمة على أساس أنها تسجل جميع المكالمات، وهكذا سُجلت جميع المكالمات بين هؤلاء المسؤولين. إنها - كما قلت - مثل شبكة «البيت الأبيض»، لو رفعت إحدى السكرتيرات الساعة وطلبت أي شيء لنفسها، فتسجل هذه المكالمات.

• سؤالي حول التسجيلات على المسؤولين؟

- الشبكة خصصت لاتصالات كبار المسؤولين، وتنظيمها أن يتم التسجيل عندما يرفع المسئول الساعة.

- سؤالى هو: لماذا جاءت الشبكة من الخارج أساساً؟
- «صلاح نصر» أحضرها من أجل تأمين سرية الاتصالات بين كبار المسؤولين، كنوع من أنواع التطوير والتحديث.
- التأمين يكون بالتسجيل أم بعدم التسجيل؟
- بالتسجيل .. أرقى الدول وأعظمها تقوم على نظام التسجيل. ولماذا يصبح في مصر تسجيل المكالمات التليفونية جريمة؟
- فالتسجيل خاص بكبار المسؤولين أثناء العمل، وليست للاستعمال الشخصي. هذه التليفونات للعمل فقط، أي يستخدمها المسئول وحده فقط، وفي العمل فقط، والتسجيل يكون لإدارة ومناقشة مسائل عامة، ومواضيع هامة. ما وجه الضرر في تسجيلها، وتُحفظ بعد ذلك للتاريخ والمستقبل. وكل من أبدى برأي لا يستطيع أن يُنكر هذا القول. وكان المسئولون جميعاً يعلمون أن هذا النظام يسجل المكالمات.
- هل كان «شعراوي جمعة» يعلم بهذا التسجيل؟
- نعم .. «شعراوي» كان يعلم، و«علي صبري» يعلم، و«سامي شرف» يعلم، و«أنور السادات» يعلم.
- إذا كانت الشبكة لكبار المسؤولين، فإن «محمود السعدني» لم يكن من كبار المسؤولين، وكذلك «فريد عبدالكريم». فالمكالمة كانت بين «محمود السعدني» و«فريد عبدالكريم»، ولم يكن هذا مسئولاً .. ولم يكن ذاك مسئولاً؟
- هذا موضوع آخر.
- قلت في التحقيق أنه كان عدد من المسؤولين يُسجل لهم منذ أيام «عبدالناصر»، وأنتك سألت «أنور السادات» هل نستمر في التسجيلات أم لا؟ وطلب «السادات» استمرار التسجيلات؟
- نعم .. حصل.
- إذن هذا خارج الدائرة؟

- نعم .. خارج الدائرة. نحن انتقلنا الآن من المكالمات التي تمت على أساسها محاكمات ١٣ مايو إلى موضوع آخر. هذا نظام وذاك نظام آخر.

نظام الشبكة الخاصة بكبار المسؤولين قائم على أن كل مكالمة تُسجل على الفور. هناك شيء آخر اسمه «مراقبات تليفونية»، يعمل وفق الأجهزة المعنية. فمثلاً لو كانت المباحث العامة تريد مراقبة نشاط معين، فمن بين وسائل المراقبة .. مراقبة التليفون، المراقبة الشخصية، وتتبع الأخبار والتحركات. فإحدى هذه الوسائل هي مراقبة التليفونات. ومن هنا من حق أي جهاز من تلك الأجهزة أنه لو كان يتتبع نشاطاً ما في عملية ما؛ فإنه يضع التليفونات تحت المراقبة. وهذه عملية لها تقنين وأصول. ولها دفتر تدون فيه الساعة والقائم بأعمال المراقبة، والذي أمر بها، والنتيجة.

- هل كانت مكالمات الرئيس «أنور السادات» تُسجل؟
- لا .. إلا إذا تكلم على شبكة التليفونات التي تسجل تلقائياً، وكان يتفادها دائماً.
- ألم تكن هناك أجهزة تسجيل في منزل السادات؟
- لا بالطبع. لو كان فيه أجهزة تسجيل في بيت «أنور السادات» لكنت عرفت مثلاً ما دار بينه وبين «كمال أدهم» الذي حرضه على طرد السوفيت من مصر، وعلى إعادة صياغة هيكل الاقتصاد المصري بما يسمح بدخوله في السوق الرأسمالي العالمي. كما شجعه على الحملات ضد «عبدالناصر» وتمويل هذه الحملة. ولكنت عرفت ما كان يدور بينه وبين الدوائر الضيقة الخاصة لاتخاذ قراراته من كل من «هيكل»، و«سيد مرعي»، و«جيهان»، و«محمود أبو وافية»، و«محمد حامد محمود»، و«محمد عثمان إسماعيل»، و«عبدالمنعم أمين»، وغيرهم من أجناب ومصريين.
- هل كانت هناك حراسة على مبنى الإذاعة لمنع «السادات» من دخولها؟
- لم يحصل، ولقد ثبت في التحقيق أن هذه القصة مفبركة، ولا أساس لها من الصحة.
- هل استدعاك الرئيس «السادات» وجلست معه ثلاث ساعات؟
- متى؟

- يوم ١٢ مايو.
 - نعم .. في منزله بالجيزة.
- ماذا جرى في هذا الاجتماع؟
 - قال إنه طلبني لأبلغ «شعراوي جمعة» أنه قَبِلَ استقالته. قبل أن أذهب كانت لدي أخبارًا بأنه استدعى «مدوح سالم» من الإسكندرية، وأنه استدعى أيضًا «محمود فوزي» رئيس الوزراء ليذهب إلى الجيزة، وعندما بدأ حديثه بأنه استدعاني لكي أذهب وأبلغ «شعراوي» بأنه قَبِلَ استقالته.
 - سألته: هل «شعراوي» قدم استقالته؟ ..
 - قال: لا، أنا بدل ما أقيله قلت أبلغه بأن قُبلت استقالته.
 - سألته عن السبب ..
 - قال: «شعراوي» قَصَّرَ، وأنا لا أقبل هذا التقصير منه، وأنا لولا خاطر «شعراوي» عندي لكنت اتخذت معه إجراءً آخر.
 - قلت له: هل هناك إجراء آخر غير الإقالة.
 - قال: أنت تذهب وتبلغه.
 - قلت: أريد أن أعرف الحكاية.
 - قال: اجلس هنا وسوف أغيب دقائق وأعود.
 - خرج من المكتب ورأيت الباب يُقفل عليّ بالمفتاح، ثم بعد ٥ دقائق فُتح الباب بالمفتاح أحد السفرجية، ومعه طبق صغير عليه تفاحتين وسكينًا، وقال الهانم ترسل لك التفاحتين لأنك أكيد لم تتناول الغداء، وعندك السكر، فهذا شيء يعوض. ثم همس في أذني بأن الدكتور «فوزي»، و«مدوح سالم» بالداخل يحلف اليمين .. وخرج .. وعاد ليقفل الباب بالمفتاح. لم أمد يدي على التفاح. بعد ثلث ساعة، عاد «السادات» وعندما دخل أخذ تفاحة وأكلها.
 - قلت له: ماذا أقول لـ«شعراوي»؟ أنا لا يمكن أن أقول له استقلت بدون أسباب.
 - قال: هو انت صوتك ليس في جيبي مثل ما كان صوتي في جيب «عبدالناصر».

قلت: صوتي في جيب سيادتك .. نعم .. لكن لازم أعرف السبب.

وسردت له تاريخ «شعراوي جمعة» في الثورة، وما قام به، والذي فعله بطريقة هادئة، وهو يستمع. ثم علق قائلاً: «شعراوي» أخطأ .. وهذا وضع غير مقبول.

وجلسنا ثلاث ساعات نحاور بعضنا، وهو يرفض أن يدلي بالأسباب، وقلت: أنا غير مقتنع، ولكنني سوف أبلغ «شعراوي جمعة» أنك بدون أسباب طلبت مني إبلاغه قبول الاستقالة.

• ألم يقل لك عن التسجيل الذي قال أنه وصله قبل ساعات بالليل؟

- لا .. إطلاقاً .. وخرجت وذهبت إلى مكتبي أسأل عن «شعراوي» ووجدته عند الفريق «فوزي» في القيادة.

كان هناك «فوزي» و«شعراوي» و«سعد زايد» و«محمد فائق». ودخلت عليهم وقلت لشعراوي: «أنور السادات» قبل استقالتك، و«مدوح سالم» حلف اليمين كوزير داخلية.

وطلب شعراوي مكتبه في الداخلية، رد عليه «مدوح سالم»، وقال له: مبروك، وتمنى له التوفيق.

قم قلت لـ«شعراوي»: هيا نذهب إلى منزلك. فكنت أقصد أن لا نجلس في القيادة. ونزلنا وذهبنا إلى منزل «شعراوي»، وجاء «محمد فائق»، وجاء «حلمي السعيد»، وجاء «فوزي»، واتكلمنا ماذا نفعل.

• في هذه الجلسة في القيادة .. هل اقترح «سعد زايد» أن تعطوه خمسة عساكر ودبابة حتى يذهب ويأتي إليكم بـ«السادات»؟

- ربما.

• هل أرسلتم «مشهور أحمد مشهور» إلى «عبداللطيف بلطية» ليقدم استقالته، ورفض وقال أنه رئيس اتحاد العمال أيضاً، ولا يستطيع أن يقدم استقالته كوزير عمل؟

- «عبداللطيف بلطية» اتصل بي في المنزل، وقال لي: ماذا حدث؟ فشرحت له ما حدث، وقلت له أننا قدمنا استقالاتنا. وقال لي أنه لا يستطيع أن يُقدم استقالته، فقلت له: أنا لم أطلب منك ذلك.

• ووزير المواصلات؟

- بالنسبة لوزير المواصلات و«أحمد كامل» .. أنا اتصلت بمكتبي وطلبت أن يبلغوا من يتصل بي أنني قدمت استقالتي. اتصل «علي زين العابدين» وزير المواصلات، وعلم، فقدم استقالته.

• ثم عينه «السادات» بعد ذلك في النظام الجديد وزيراً، واكتشفوا بعد التعيين أنه قد قدم استقالته، فأقاله «السادات» في اليوم التالي بعد إعلان تعيينه كوزير؟
- أنا لا أعرف .. لأنه كانت قد تحددت إقامتنا.

• في تلك الفترة من الساعة الثانية ظهراً استدعى «مدوح سالم» حتى الثامنة مساءً، أحرقت أوراق «التنظيم الطبيعي»؟
- لا أعرف كيف تم ذلك.

• أنا أعرف كيف تم .. ولكن أنا أسألك ماذا كان في هذه الأوراق؟

- لا أعرف .. يُسأل في ذلك الذين كانوا مسؤولين عن أمانة التنظيم.

• ألم تعرف بعد ذلك ماذا كان في هذه الأوراق، ولماذا أحرقت؟

- لا أعرف.

• أنت اتصلت بمدير مكتبك، وطلبت منه ترتيب الأوراق في المكتب وأخذها؟

- بالطبع .. حتى أعرف من الذي سيُعين مكاني، وكانت هناك أوراقاً مهمة، مثل تسجيلات مجلس الوزراء، واللجنة التنفيذية العليا.

• كانت الأوراق في ثمانية حقائب؟

- إنها تسجيلات كل الاجتماعات، فحتى أعرف كيف ستسير الأمور طلبت من مدير مكتبي بأن يحتفظ بهذه الأوراق، وقلت له «إخفيها» ولا أعرف أين ذهب بها.

- ذهب بها عند حماته؟
- أنا طلبت منه إخفاء الأوراق، لأنه عندما جاء «أشرف مروان» - وكان يعمل معي - لتسلم الاستقالات لتسليمها لـ «أنور السادات»، أبلغني «أشرف» أنه لن يستمر في عمله، فطلبت منه أن يستمر.
- من الذي اقترح عليكم الاستقالة وأنتم في منزل «شعراوي»؟
- لا أذكر من الذي اقترح.
- لماذا استقلمت؟
- ولماذا لا نستقيل؟! .. لماذا نستمر؟! .. نقعد نعمل إيه؟!!
- لماذا عندما عزل «السادات» «شعراوي»؟
- كان سيعزلنا الواحد وراء الآخر، هكذا حسبناها، ولم يكن في نيتنا أن نقوم بأي إجراء ضد الشرعية.
- هناك نقطة حاکمة لابد أن نحددها. لماذا استقلمت؟ هل تحسباً من أن يعزلكم «السادات»، أم تعاطفاً مع «شعراوي»، أم أنه قرار انفعالي؟
- مجموعة من هذه التفسيرات .. انفعالي ممكن .. تعاطف ممكن .. تحسباً للقضاء علينا الواحد تلو الآخر ممكن. رأيت من الأفضل أن أخرج بكرامتي، وأهم من ذلك أننا لم نكن نفكر في إجراء انقلابي للأسباب التي قلمتها لك.
- هل كان هناك أي توقع من جانبكم بخروج المظاهرات تطالب بعودتكم وتأييد الجماهير لكم؟
- لم يكن هذا وارداً بالمرّة.
- هل طلبت من «أشرف مروان» أن يوصل الاستقالات في وقت معين يسمح بإذاعتها، أي الساعة ١١ إلا خمس دقائق بالضبط، قبل إذاعتها في نشرة الحادية عشر بخمس دقائق؟
- لا .. لم يحدث. قلت له بالنص: يا «أشرف» خذ هذه الاستقالات لتوصيلها إلى «أنور السادات»، بدون أي قيود، وبدون أي شروط.

- بعد توصيله الاستقالات .. هل حمل «أشرف مروان» رسالة من «السادات» إلى «سامي شرف» بالذات؟
 - تم اتصال تليفوني بيني وبين «أنور السادات»، وكان الاتصال من جانبي أنا.
- قال لي «أشرف مروان» إن «السادات» أبلغه رسالة لكي يبلغها لك؟
 - لم يحدث أن أرسل لي «السادات» رسالة في «لندن»، يوم أول أكتوبر سنة ١٩٨١، وقبل ذلك لم يحدث.
- هل اتصل بك «السادات» بالتليفون؟
 - أنا اتصلت به بعد الاستقالة.
- بعد أن وصلته الاستقالات؟
 - قبل أن تصل إليه. اتصلت بثلاثة .. «محمود فوزي» من بيت «شعراوي» باعتباره رئيساً للوزراء ولم أجده، وكنت أريد أن أبلغه أنني قدمت استقالتي. وطلبت «أنور السادات» في الرقم المباشر ورد علي، وقلت له أنا يا أفندم أرسلت لسيادتك استقالة، ولا أستطيع الاستمرار. فقال لي السادات: أنت تعبان ومجهد وأعصابك تعبانة، واستريح إلى يوم الأحد. قلت له: لا .. أنا أرسلت لسيادتك استقالة، ولا أستطيع الاستمرار في هذا الموقف. قال لي: أنت تقعد .. وأنا محتاج لك .. انفعلت وقلت له: "أنا مش قاعد، وأرسلت لسيادتك استقالة".
- والشخص الثالث الذي اتصلت به؟
 - «محمود رياض» وأبلغته أنني قدمت استقالة، فقال لي: لا يصح أن تعملوا هذا الإجراء .. أنتم أخطأتم.
- أين كان «أحمد كامل» مدير المخابرات في ذلك الوقت؟
 - كان في مكتبه، ولم يقدم استقالته.
- لماذا إذن قُبِضَ عليه؟
 - باعتبار أنه قد حُسِبَ على هذه المجموعة.
- وبعد تقديم الاستقالة لـ«السادات»، هل عاد إليك «أشرف مروان»؟

- حضر إليّ في البيت بالليل، وقال لي «سامشي»، قلت له «انت تقعد» حتى اطمئن إلى وجود أحد أمين في هذا المكتب، وأنت لست طرفاً، أنا من حقي كوزير دستورياً أن أعرب عن رفضي لما يحدث بالاستقالة.

عندما قبل «أشرف» أن يستمر، ولا يستقيل، كلفت سكرتيري «محمد سعيد» بتسليم كل ما لديه لـ «أشرف مروان». وقد تم هذا بعد منتصف الليلة نفسها.



• ما هي الأوراق التي طلبت من سكرتيرك «محمد سعيد» أن يُسلمها إلى «أشرف مروان» بعد أن قدمت استقالتك؟

- كانت هذه الأوراق ثلاث سُنتط جلدية بها تسجيلات لجميع محاضر الاجتماعات الرسمية للرئيس «جمال عبدالناصر»، سواء في مجلس الوزراء، أو في اللجنة التنفيذية العليا، أو في منزله بـ «منشية البكري».

• ولماذا اجتماعات الرئيس «عبدالناصر» بالذات، بالرغم من وجود العديد من الوثائق والأوراق الهامة في مكتبك؟

- التسجيل الصوتي لـ «جمال عبدالناصر»، والقرارات التي كان يصدرها بصوته، والمناقشات التي تمت بينه وبين المسؤولين طوال الفترة التي امتدت من بداية اتباع نظام تسجيل هذه الجلسات إلى وفاته، كنت أعتبرها ثروة قومية، وزحمة الأحداث التي مررنا بها الأيام السابقة على يوم ١٣ مايو جعلتني أفكر في الحفاظ على هذه الوثائق الهامة، ولا تُسلم إلا لشخص أثق فيه، أو أضمن أنه لن يُفرض فيها.

• هل سُلمت فعلاً؟

- أنا بلغت سكرتيري، وسلمها فعلاً إلى «أشرف مروان».

• ما هي الأوراق التي طلبت من سكرتيرك أن يحملها لك في المنزل؟

- لم يحدث أنني طلبت منه ذلك.

- ماذا يعني حمل سكرتيرك لثلاث حقائب مليئة بالأوراق إلى منزله، وقال أنه نقلها بتعليقات منك، وقد ضبطت في منزل حماته؟
 - هي نفسها هذه الحقائب التي بها التسجيلات. جزء منها شرائط تسجيل، وجزء آخر تفرغ لهذه الشرائط، وهي مجموعة الأوراق المصاحبة لشرائط التسجيل، وليس هناك أوراقاً أخرى، فكانت كلها خاصة بتسجيلات الاجتماعات الرسمية التي حضرها «جمال عبدالناصر».
- هل كان ضمنها بعض الأوراق تحمل معلومات عن بعض التصرفات الشخصية لـ«أنور السادات»؟ أو لأحد من أعضاء مجلس الثورة؟ أو لأحد المسؤولين؟
 - لا .. وربما تقصد بسؤالك التسجيل الخاص بـ«برجس» القائم بالأعمال الأمريكي في مصر، وكان التسجيل في منزله، ولم يكن ضمن الأوراق التي بالحقائب، بل كان في حقيبتني الخاصة في منزلي. وقد ضبطت عندما فُتِش المنزل، وسحبت مني كل الأوراق التي كانت بها. كان بالحقيبة تقريران .. الأول تفرغ للمحادثات التي كانت قد دارت في منزل «برجس»، والآخر تفرغ بخط يد «رشدي العمري» أحد المساعدين بمكتبي لمقابلة تمت بين «أنور السادات» و«تيتو» في «قصر القبة».
- لماذا احتفظت بهذين التقريرين بالذات في حقيبتك الخاصة؟
 - هذه التفریغات جاءت أثناء الأحداث، وليست المسألة أنني احتفظت بهما في منزلي، ولكن الأهم الأوراق المتعلقة بتلك الفترة كانت في حقيبتني التي أحملها باستمرار. أما البريد العادي، فقد كان يتم التصرف فيه، ويُنقل للمكتب مباشرة.
- هل المحادثات بين «أنور السادات» و«تيتو» فيها شيء لفت نظرك؟
 - كان فيها شيء يتعلق بـ«علي صبري». أي أن «أنور السادات» أبدى لـ«تيتو» وجهة نظره، وكانت ضد «علي صبري».
- وماذا بالنسبة للشريط الخاص بـ«برجس»؟

- كان في الشريط الأحاديث التي تمت بين «أنور السادات» وبين «سيسكو»، وتعليقاته على الأحداث، ورغبة السادات في أن يقيم علاقات مع «ديان»، ويتمنى أن يصبح «ديان» رئيسًا للوزارة حتى يقيم معه هذه العلاقات.

• بعد أن قدمت استقالتك مع المجموعة وأرسلتموها للسادات، انصرفتم جميعًا وجئت أنت إلى منزلك. ما هي الاتصالات التي أجريتها من منزلك؟

- حاول «أحمد شهيب» أن يتصل بي مرارًا، ولم أرد على التليفون، وجاءتني تليفونات أخرى، ولكنني كلفت البيت أن تكون الإجابة أنني استقلت ولن أرد على أي تليفون. اتصل بي «أشرف مروان» مرتين، وجاءني بعد أن كلفت سكرتيري أن يسلمه الأوراق، وكلمني للمرة الثانية الساعة الثانية والنصف صباحًا يقول أنه أخذ الأوراق.

• هل كانت تحددت إقامتك؟

- لا .. بل تحددت الإقامة الساعة الخامسة صباحًا.

• هل سمعت استقالتك في الإذاعة؟

- لا .. لم أستمع للإذاعة.

• هل استمعت لإذاعة صوت العرب، كانت تذيع عقب الاستقالات خطب

«عبدالناصر» وأغاني الثورة، وانفردت بإذاعة استقالة «عبدالهادي ناصف» و«صبري

مبدي» إلى جانب بقية الاستقالات؟

- لا لم أستمع إليها.

• كيف علمت أن أعضاء اللجنة التنفيذية العليا قدموا استقالاتهم؟

- عندما اتصل بنا أعضاء اللجنة التنفيذية العليا في بيت «شعراوي جمعة» وسألوا عن

الموقف، ورد عليهم «شعراوي» بأننا قدمنا استقالاتنا، فقالوا: نحن أيضًا نقدم

استقالاتنا.

• هل قدموا استقالات مكتوبة؟

- لا أعرف التفاصيل، لم يحدث كلام معي شخصياً، وأنا لم استمع إلى الإذاعة، فعندما استقر رأينا على الاستقالة، جاء «أشرف مروان» وأخذ الاستقالات، وكُلف بأن يذهب ويُسلمها لـ«أنور السادات»، ونزلت إلى منزلي، ونزل الجميع، ولم نتصل ببعض بعد ذلك.

- متى انقطع عنك التليفون؟
- آخر تليفون كان الساعة الثانية والنصف، وهو تليفون «أشرف» ثم انقطع بعد ذلك.
- كيف تم تحديد إقامتك؟
- جاء أحد ضباط الحرس الجمهوري وأخبرني أن إقامتي محددة في منزلي.
- هل كان هو «الليثي ناصف»؟
- كان أحد ضباط الحرس الصغار، أعرفه شكلاً، ولكن لا أذكر اسمه، وقال «أنا آسف جداً يا افندم، عندي تعليمات إن سيادتك لا تغادر المنزل». قلت له متشكر جداً .. وعظّم وانصرف.
- هل زارك أحد، أم كانت الزيارة ممنوعة؟
- كانت العائلة قد عرفت الخبر، وبدأ أفراد منها يزوروني.
- هل علمت أن تحديد الإقامة بالنسبة لزملائك تم بنفس الشكل؟
- استنتجت ذلك، والعائلات كانت تعلم لأنه كانت هناك علاقات عائلية بيننا، ومن خلال العائلات علمت أنه حدث تحديد إقامة.
- هل استمر تحديد الإقامة لفترة طويلة؟
- أيام الجمعة والسبت والأحد.
- ألقى «أنور السادات» خطاباً يوم الجمعة بالليل .. هل سمعته؟
- سمعته طبعاً. كُنت بالمنزل لا أعمل شيئاً .. أشاهد التلفزيون، أسمع الراديو.
- ما هي ملاحظاتك على هذا الخطاب؟

- لا يمكن أن تقول ما هي الملاحظات، لكن يمكن نقول الاستنتاجات من هذا الخطاب. إن ما كُنَّا نفكر فيه منذ أيام بدأ يتحقق، وأن هناك مخططاً لدى «أنور السادات» للتخلص من كل من كان يعمل مع «جمال عبدالناصر».

- لكن «أنور السادات» لم يتخلص منكم، ولكن أنتم خلصتموه من أنفسكم؟
- تركنا له الساحة بمحض اختيارنا، لاختلافنا مع توجهاته، ومع أسلوب العمل.
- هل كنت تتصور في ذلك الوقت أنه كان صراعاً على السلطة؟
- الصراع على السلطة يكون بين طرفين كل منهما يريد التثبيت بالسلطة، ولرئنا نحن متشبثين بالسلطة، وإلا لما استقلنا، لذلك فلم يكن صراعاً على السلطة أبداً.

قصة الصراع على السلطة لا تصور الواقع، ولا الحقيقة. لقد ظهر واضحاً تماماً بإثبات وهو التسجيل الذي كان في منزل «برجس» أن هناك توجهاً مختلفاً تماماً. والخلاف كان على هذا التوجه .. نحن كُنَّا مُصْرِّين على المعركة، وعلى العبور وتحرير الأرض، وهو كما ظهر من خلال اتصالاته مع الأمريكيان كان يريد أن يتجه اتجاهاً آخر مخالفاً ١٨٠ درجة. هذا التوجه السياسي المختلف، والانفراد به هو الذي أثار نقاط الخلاف بيننا وبينه. ونحن غلبنا عنصر الشرعية، وعبرنا عن رفضنا لهذا التوجه السياسي بالاستقالة. إنني كوزير عضو مجلس الوزراء؛ اختلف مع رئيس الدولة في سياسة عامة، يحق لي أن استقيل تعبيراً عن رفضي لهذه السياسة.

- في هذا الخطاب أعلن السادات أنه اختلف معكم في عدد من القضايا، من بينها مثلاً قضية الديمقراطية، أنه كان يريد الديمقراطية وأنتم كنتم ترفضون الديمقراطية؟
- بعد ما تكشفت الأمور، اتضح للجميع أنه ادعاء مختلف من «أنور السادات»، لقد كان يريد أن يعلن أن الخلاف بيننا وبينه على مقابلة «سيسكو»، ولكنه نُصِحَ بأن يتبنى حكاية الديمقراطية لأنها تجمع من حوله الناس.

والدليل على أنه لم يكن صادقاً في هذا التوجه؛ هو أن «السادات» حكم عشر سنوات بديمقراطية الأنياب والأظافر والمعتقلات، وبالمراقبات وبالتسجيلات.

- هل طُرحت قضية الديمقراطية في مناقشة ما بينكم وبين «السادات»؟
- قضية الديمقراطية طُرحت في اليوم الأول لتولي «أنور السادات» قبل أن يُنتخب رئيسًا للجمهورية، وتم اتفاق صريح وواضح وأقره «أنور السادات» أن تكون هناك قيادة جماعية لتملأ فراغ عدم وجود «جمال عبدالناصر»، وهذه أول خطوة.

الخطوة الثانية أن يُتخذ القرار بناء على أسلوب ديمقراطي من القاعدة إلى القمة، وهذا يعني أن المسائل تُطرح على مجلس الوزراء، ويُتخذ فيها القرار، وتُطرح الأمور ذات البُعد القومي في اللجنة التنفيذية العليا التي ندرسها، مع اللجنة المركزية، أو في المؤتمر القومي العام. وبناء على توصيات المؤتمر القومي العام، أو على توصيات اللجنة التنفيذية؛ يُتخذ القرار في هذه المسائل.

إذن كان هناك اتفاق من اليوم الأول قبل انتخابه رئيسًا للجمهورية أن يُارس الحكم بأسلوب ديمقراطي، وقد أقر ذلك، ووافق عليه، ولكنه لم يلتزم به.

- المقصود هنا من قضية الديمقراطية أبعد من ذلك .. وهو إعطاء مزيد من الحريات للجماهير، وليست بمعنى أن تشاركوا أنتم في اتخاذ القرار، بل إعطاء مزيد من الحريات للناس.

- وهل كان هناك كبت للحريات بحيث أن يُعطيها «أنور السادات»؟ لم يكن هناك كبت، ولم يكن هناك تكميم أفواه. ونحن تعرضنا من قبل إلى مسائل كثيرة جدًا، وقضايا كثيرة جدًا، وكيف كانت تُمارس الديمقراطية في عهد «جمال عبدالناصر».

- ما أقصد أن أقوله حول قضية الديمقراطية:
أولاً: قال «محمد حسنين هيكل» إنه هو الذي نصح «السادات» بأن يتكلم عن الديمقراطية، ولا يتكلم عن أي شيء آخر.

ثانيًا: إن «السادات» لم يكن مؤمنًا بالديمقراطية فعلاً لأنه قال في نفس الحديث الذي تحدث فيه عن أن خلافه معكم كان بسبب أنه يريد إقامة ديمقراطية، قال: «إن من يعارضني سوف أفرمه».

ثالثاً: أن الديمقراطية على الطريقة الغربية التي أقامها «السادات»؛ بصرف النظر عن وجهة نظرنا فيها، لم تتحقق إلا في منتصف السبعينيات، ونعود إلى القضية الثانية التي تحدث عنها في خطابه، وقال إنه اختلف معكم بشأنها، وهي قضية الحراسات: أنه كان يريد رفع الحراسات عن الناس، وأنتم كنتم تريدون فرض الحراسة على الناس؟

- لو كنّا نريد فرض الحراسة على الناس، ونستمر فيها، إذن لماذا تشكلت لجنة في حياة «جمال عبدالناصر» لإنهاء قضية الحراسات تماماً، وكانت اللجنة مشكلة مني، و«شعراوي جمعة»، و«سيد مرعي»، و«أمين هويدي» باعتباره وزير الدولة لمجلس الوزراء المسئول عن الحراسات.

وعقدنا جلسات متعددة في مجلس الوزراء، وبحثنا جميع الحالات التي بقيت تحت الحراسة، وكانت ١٥٤ حالة، من بين هذه الحالات أكثر من خمسين حالة أصحابها إما توفوا أو هاجروا هجرة نهائية، وليس لهم وجود في مصر. كانت هذه هي المسائل المعلقة .. لأننا لا نعلم نرفع الحراسة عن من؟! لأن الشخص غير موجود، ولا عائلته.

باقي الحالات كانت في الطريق إلى رفع الحراسات عنها، وكان هذا قرار من «جمال عبدالناصر» قبل تولي «أنور السادات» للحكم، وقبل أن يتوفى إلى رحمة الله.

إنهاء الحراسات قرار اتخذ قبل تولي «أنور السادات» للحكم، واللجنة موجودة، ومحاضر اجتماعاتها وشهودها أحياء، فيما عدا «شعراوي جمعة».

• من ضمن القضايا التي أثارها أيضاً في خطابه، أنه كان هناك حصار على الإذاعة لمنع رئيس الجمهورية من إلقاء بيان بالإذاعة، وأنتم الذين وضعتم هذا الحصار؟

- لم يحدث أبداً حصار على الإذاعة، وفي أثناء التحقيق في المحكمة -في قضية مايو- ثبت أن هذه واقعة مختلقة، ولا أساس لها من الصحة.

• هل حدث حصار على الإذاعة يوم اجتماع اللجنة المركزية؟

- لا .. لم يحدث إطلاقاً حصار، وهذا الادعاء حققه النائب العام، وانتهى إلى حفظ الموضوع، ومرة أخرى قامت المحكمة بتحقيقه، ولم يثبت حصار، وقد شهد «محمد حماد» رئيس الإذاعة في المحكمة قائلاً: لم يحدث أي حصار. كما شهد كل العاملين وكل المسؤولين عن الأمن في وزارة الإعلام، وفي المبنى، وحتى الذين تصادف مرورهم واستدعوا للتحقيق؛ أن المبنى في هذا الوقت لم يكن محاصراً، واتضح أنه ادعاء ملفق.

• من القضايا التي أثارها «السادات» في خطابه أيضاً أنه استدعى عدداً من المختصين للكشف عن أجهزة التسجيل المغروسة في منزله، أي أنكم كنتم تسجلون لرئيس الجمهورية، وعلى حد تعبيره بالنص: أنكم «كانوا يسجلون لرئيس الجمهورية اللي هو أنا».

- لم يحدث.

• لقد سمعت أنا بنفسني «السادات» يقول ذلك في خطابه؟

- وأنا أيضاً سمعته، وكله افتراء غير حقيقي، ولم يحدث إطلاقاً. التسجيل شيء مادي، لماذا لم يظهره ويكون ركناً مادياً للجريمة، أو كان ينشر صورته في الصحف. هذا الأمر أكذوبة، وحتى لم يوجه إلينا أي اتهام في المحكمة بذلك.

• ألم تكن هناك أية تسجيلات أو متابعات لتحركات الرئيس حتى في فترة الخلاف؟

- إطلاقاً .. وأتحدى أن يُثبت هذا. لقد بدأت بعض الأمور تتكشف الآن بعد ١٥ أو ٢٠ سنة. أنه كان هناك أجهزة إرسال بين «أنور السادات» والولايات المتحدة، وكانت هذه الأجهزة في بيت السادات، ولقد قال أنه كان هناك اتصالات بينه وبين أمريكا، و«محمد عبدالسلام الزيات»، وهو أكبر حلفاء «أنور السادات» في هذه الفترة، قال أنه كان هناك اتصال بينه وبين «كمال أدهم» بالإضافة إلى اتصالاته بالأمريكان. لكن لم يقل أحد أبداً أننا كُنَّا نسجل له حتى ولا المحكمة التي شكلها هو لمحاکمتنا قالت ذلك.

• هل يوم الجمعة - وهو اليوم التالي للاستقالات - هل فوجئتم بأنه لا رد فعل لدى الجماهير للاستقالات؟

- كيف أفجأ وأنا أجلس في بيتي! ولا أستطيع أن أقول أنني أفجأ. فلم يكن هدفي أن أعمل فرقة، بل أرفضها. إنني اختلفت مع «رئيس الجمهورية» حول توجهات سياسية عامة بالنسبة للدولة، وعبرت عن هذا الاختلاف بأسلوب أخلاقي أولاً، وبأسلوب دستوري ثانياً، وشرعي ثالثاً، واستقلت، وانتهى وضعي.

• ولكن أنت قيادة ضمن إطار نظام سياسي معين، وهذا الذي يحدث تصوره أنت على أنه انقلاب على هذا الاتجاه السياسي العام .. وأنصار هذا الاتجاه حتى جماهير الاتحاد الاشتراكي، وجماهير التنظيم الطبيعي أين كانت.

- لا أعلم لأن إقامتي كانت محددة، لكن ممكن أستنتج، فمن المعروف عن الشعب المصري أنه يقدر الحاكم، والحاكم بيده أجهزة ووسائل الإعلام، وهو يقول للشعب بأن هؤلاء الأشخاص ضد النظام .. هذا أولاً.

وثانياً: تكشف أثناء تحقيق القضية حسب علمنا من المحكمة أن هناك أشخاصاً تحركوا، ولم تكن الجماهير المؤمنة بقضية معينة جثة هامدة، بل كانت هناك تحركات ليس على نطاق القاهرة فقط، ولكن أيضاً في الإسكندرية، وفي الأقاليم، وهذه التحركات قمت بوسيلة أو بأخرى. فالجماهير التي كانت مؤمنة بقضية التحرير، وقضية رد اعتبارها، ورد شرفها بالنسبة لحرب ١٩٦٧ تحركت.

• هل كانت حركة الجماهير تساوي في حجمها حجم ما حدث؟

- لا أستطيع أن أجيب عن هذا السؤال، لأنه لم يكن لدي جهاز قياس في هذه المرحلة، فقد كنت في منزلي.

• ألم تكن متابعا لهذه القضية؟

- كيف ووسيلة المتابعة انقطعت عنها.

• ألم تعلم بعد ذلك بمظاهرات في جامع «الكخيا» أو في أماكن أخرى، طبعًا مظاهرات محدودة، ولكنها تعبر عن شريحة من الجماهير؟
- عندما تشعر الجماهير أن قيادتها ضُربت أو قُمعت، فإنها تُصاب بصدمة، ولا تستطيع بسهولة أن تعرف أين الحقيقة.

• هل فوجئتم بموقف الدكتور «عزيز صدقي» وزير الصناعة المؤيد للسادات؟
- بالنسبة لي أنا لم أُفاجأ، لأنني توقعت ماذا سيقول له «أنور السادات»، أو كيف يجذبه نحوه.

فهنالك موضوع يتعلق بالدكتور «عزيز صدقي»، وكان «أنور السادات» يعلمه من أول توليه الحكم، وقد أعطى نورًا بمتابعته. وعندما علمت بتحركات «عزيز صدقي» في الفترة بعد ١٣ مايو استنتجت أن «أنور السادات» أخبره «بأنهم يتهموك بكذا»، علمًا بأننا لم نكن نحن الذين نتهمه، بل كان تقرير من جهة رسمية.

• إذن كان موقف الدكتور «عزيز» موقفًا شخصيًا؟
- أعتقد ذلك .. وأميل أيضًا لهذا الكلام، وهذا الرأي - ونفس الشيء - بالنسبة لـ«سيد مرعي». ثم إن «سيد مرعي» لا ينفصل عن «محمد حسنين هيكل»، فهناك ارتباط قوي جدًا بينهما.

• ما هو دور «الليثي ناصف» في هذه العملية؟
- باعتباره قائد الحرس الجمهوري، كان يؤمن الوضع لصالح رئيس الجمهورية.

• ألم يتصل بك «الليثي ناصف»؟
- لا .. لم يتصل.

• ألم يتصل بك لا قبل تحديد الإقامة، ولا بعدها؟
- آخر اتصال لي مع «الليثي» كان يوم ١٢ مايو، حيث ألمح في حديثه معي إلى أن «أنور السادات» مُصر على أن يأخذ إجراءات مع بعض الناس، وسألني ما هو رأيي، فقلت له: نفذ ما يأمرك به رئيس الجمهورية.

وقد سُئلت في التحقيق من النائب العام، وأجبت بهذه الإجابة، وقلت أنني أحب أن أواجه «الليثي ناصف» بذلك، وهو أنه سألني عن موقفي، فقلت له نفذ ما يأمرك به رئيس الجمهورية. ولو كنت أريد إحداث بلبلة أو إحداث تحرك مضاد، كان يمكن التأثير على «الليثي ناصف» ببساطة جدًا.

فالليثي صديقي جدًا، وهناك حب بيننا، وثقة قوية متبادلة، بدأت منذ أول يوم جاء فيه. وكان الرئيس «جمال» يقول له دائمًا، نفذ كل ما يقوله لك «سامي»، فلو كانت هناك نية للتآمر أو للانقلاب، كان يمكن التأثير على «الليثي» أو حتى التحدث معه.

- هل كان ذلك أول تحرك للحرس الجمهوري للاعتقالات، أو تحديد إقامة منذ إنشاء الحرس الجمهوري؟
 - هذا صحيح .. لم يسبق أبدًا أن اشترك الحرس الجمهوري إلا في تحديد إقامة «عبدالحكيم عامر». فأول تحرك للحرس الجمهوري في اتخاذ موقف أممي كان في قضية «عبدالحكيم عامر»، وكانت هذه ثاني مرة.
- ما هي المهام الخطيرة التي قام بها «الليثي ناصف» قبل ذلك في الحرس الجمهوري له؟
 - تأمين النظام.
- هل كشف مؤامرات؟
 - ورد اسم أحد ضباط الحرس الجمهوري في قضية لم يكن مشتركًا فيها، ولكن اسمه ذُكر في التحقيقات، وكان «الليثي ناصف» هو قائد الحرس الجمهوري. وعندما بلغه أن اسم هذا الضابط ورد في قضية من قضايا التآمر، اتخذ إجراء بإقالته عن العمل، وطلب نقله من الحرس الجمهوري.



في هذا الجزء من الحوار؛ نفتح مع «سامي شرف» لأول مرة موضوع خزانة «جمال عبدالناصر».

• أثار «أنور السادات» في خطابه يوم ١٣ مايو قضية هامة، أطلق عليها فيما بعد قضية سرقة خزانة «جمال عبدالناصر». لماذا كان لـ«جمال عبدالناصر» خزانة خاصة أصلاً؟

- لم يكن «جمال عبدالناصر» مقتنعاً أن يكون لديه خزانة. والقصة ترجع إلى سنة ١٩٥٥، عند إنشاء سكرتارية الرئيس للمعلومات، كانت التجهيزات الإدارية والمكتبية المتعلقة بها تقوم بها المخابرات العامة. وكُلف «حسن التهامي» بأن يعاون في سكرتارية المعلومات بالمكاتب، والأدوات المكتبية، وماكينات الكتابة، أي التجهيز المكتبي.

• ماذا كان «حسن التهامي» يشغل في هذا الوقت؟

- كان ضابطاً في المخابرات العامة، مسئولاً عن الخدمة السرية، وكان يحاول أن يفرض نفسه على سكرتارية المعلومات. فقد تم حديث مباشر بيني وبينه في مبنى مجلس قيادة الثورة سنة ١٩٥٥، وقال فيه أي شيء تريده كتجهيزات أنا مستعد و«ابقي حطني في الصورة». سألته عن الصورة التي يريد أن أضعه فيها، قال إنه يمكن أن يعاون في العمل، ويستطيع أن يساهم في الكثير من الأمور.

قلت له يا أخ «حسن»، أنا قطعت صلتي بالمخابرات ابتداء من أول أبريل ١٩٥٥، وأنتي الآن أعمل سكرتير للرئيس للمعلومات. التعامل المباشر مع «جمال عبدالناصر»، والتعليمات أخذها من «جمال عبدالناصر»، والتبليغ أبلغه لـ«جمال عبدالناصر»، وليس لأي شخص آخر، ما لم يأمر «جمال عبدالناصر» بغير ذلك. وهذه كانت أول وقفة بيني وبين «حسن التهامي».

• نعود إلى موضوع خزانة «جمال عبدالناصر»؟
- عند تجهيز المكتب بالأدوات المكتبية، أحضر «حسن التهامي» خزانة، وأذكر أنه قال أن هذه الخزانة تنفعك في المكتب.

قلت له: أنا أحضرت خزانة. والواقع أنني في ذلك الوقت لم أكن أحضرت خزانة، ولكنني أردت أن أحدد العلاقة بدون صدام. وأريد أن أفهمه أن له وضعًا، ونحن لنا وضع آخر مختلف، وأنه ليس ثمة علاقة تربطنا.

قال: إذن هذه الخزانة لن تنفعك؟

كان مكتبي في ذلك الوقت في مبنى مجلس الوزراء في شارع قصر العيني، وكان ترددي على منزل الرئيس قليلاً .. وأول مرة رأيت هذه الخزانة في منزل الرئيس سنة ١٩٥٧، عرفت عن طريق الأخ «محمد أحمد» أن «حسن التهامي» أحضر خزانة وذهب بها إلى «منشية البكري»، وسأله الرئيس: ماذا نفعل بها؟ قال إنه أحضرها ليستعين بها الرئيس. وفعلاً وُضعت في المنزل، وحسب علمي ظلت فارغة لسنين، ولم تُستخدم كخزانة، وإنما كانت تُعتبر ديكور.

ودارت الأيام، وانتقلت من مجلس الوزراء إلى مبنى فندق «هليوبولس»، وكان مقرًا للحكومة المركزية، (مقر الاتحادية الآن) ثم إلى القصر الجمهوري بالقبة، بمعنى أن مكتبي كان يتنقل. حتى يوم الانفصال، قال لي الرئيس: اجلس هنا في «منشية البكري»، ومكتبك يكون بمنشية البكري. كان ذلك يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١. (يوم الانفصال عن سوريا).

واختلف أسلوب عرض البريد على الرئيس، كان من قبل يُرسل إلى الرئيس في ظرف مغلق، و«محمد أحمد» يدخله للرئيس مغلقًا كما هو، بدأت العملية الآن تتغير، فأصبحت أتولى كل شيء، كما أن أسلوب العرض تغير فلم يعد ظرفًا مغلقًا، فقد أصبحت أعرض عليه البريد سواء أكان في المكتب أم في أي مكان آخر.

ولقد رتبت مكتب الرئيس بأوامر منه، و وضعت كل شيء في مكانه الذي خصصه له.

وكانت الخزانة موجودة في المكتب، ولكنني لم أقترب منها، حتى كان ذات يوم في سبتمبر ١٩٦٦، طلب الرئيس عمل حصر للضباط الأحرار، وهو يعرفهم جميعاً، ولكنه أراد الصف الثاني والثالث. أشخاص شاركوا ليلة ٢٣ يوليو. وكان فيه ضباط من الأول، وضباط بعد يوم ٢٣ يوليو.

وكان الرئيس يريد حصرًا كاملاً لهؤلاء. طبعًا المجموعة الأولى يعرفها تمامًا، قال لي إنه كلف «شمس بدران» يعمل حصر، وأنا مع ضباط المدفعية نعمل لهم حصر، و«خالد محيي الدين» يحصر أعضاء سلاح الفرسان، و«شمس» يتولى الباقي. وقام فتح الخزانة، وأنا أول مرة في حياتي، وخلال مدة خدمتي مع «عبدالناصر» أرى ما بداخل الخزانة.

قال سوف أعطي لك كشفًا بأقدمية القوات المسلحة، لكي تضع أمام كل اسم تاريخ ميلاده، وخدمته، وترقياته. وفتح الخزانة مباشرة برفع المقبض إلى أعلى، مع العلم أن الخزانة لها أرقام تتحرك يمين وشمال. ولكن الذي حدث يومها أنه حرك المقبض فقط، بمعنى أنها كانت مفتوحة. وعندما فُتحت وجدتها مقسمة قسمين. قسم شمال به من أعلى ما يُشبه الدولاب بمفتاح، وتحتة أرفف. والقسم اليمين ثلاثة أو أربعة أرفف. وعلى وجه اليقين القسم الأيمن كان فارغًا مائة في المائة.

القسم الشمال، أول رف كان فوقه كتاب، وهو كشف الأقدمية العامة لضباط القوات المسلحة، وهو عبارة عن كتاب يشبه القاموس كبير الحجم، وتحتة رف فوقه حقيبتان جلد في حجم حوالي ٤٠ سم أو ٥٠ سم، ولونهما بني فاتح.

الرف الثالث كانت عليه مجموعة أوراق.. وعلى الأرضية كانت توجد طبنجة. وقال لي الرئيس «هذه الطبنجة كنت لابسها ليلة ٢٣ يوليو»، وقال لي إن «عبدالقادر حاتم» يرسل له أول تسجيلات من كل أغنية جديدة لأم كلثوم في كل حفلة من حفلاتها. وهذه الأشرطة مرسلة داخل هذه الحقائق. طبعًا لم تكن شرائط كاسيت. و«عبدالقادر حاتم» حيٌّ يُرزق،

يُسأل في هذا، وأعطاني الرئيس كشف الأقدمية، ولم أر الخزنة أبداً مفتوحة بعد ذلك حتى عام ١٩٦٩.

بعد أول أزمة قلبية أصابت الرئيس ذات يوم، كان يزوره أحد أخوته - وهو عز العرب - وطلبني الرئيس بالتليفون، في الساعة الثالثة بعد الظهر، وقال لي: يا سامي أدخل المكتب وفي الخزنة على الرف الثاني مجموعة خطابات شخصية، ضعها في ظرف وأحضرها لي.

وكانت الخزنة مفتوحة. وجدت مجموعة الخطابات، بعضها داخل ظروف، والبعض الآخر بدون ظروف، جمعتها ووضعتها في ظرف كبير، وناديت أحد العاملين، وطلبت أن يوصلها لسيادة الرئيس.

• ألم تنظر لما في داخل هذه الخطابات؟

- شاهدت «عززي» و«والدي العزيز» .. أي أنها خطابات شخصية. وبطبعتي لدي قوة الملاحظة، فجاءت عيني على خطابين .. كان بأحدهما «عززي»، وبالأخر «والدي العزيز».

• هل هي بخط الرئيس أم بخط أحد آخر؟

- عرفت بعد ذلك أن بعضها بخط الرئيس، والبعض الآخر بخطوط أخرى. أرسلت هذا الورق للرئيس، وأقفلت الخزنة .. طبعاً بدون مفتاح.

في المساء، في حوالي التاسعة مساءً، طلبني الرئيس وقال لي سوف أرسل لك الخطابات مرة أخرى ورتبها في تسلسل تاريخي، وضعها في مكانها. وأرسل لي الخطابات كلها، وهي رسائل شخصية بينه وبين والده، بعضها قديم وبعضها حديث. وخطابات بين الرئيس وإخوته: «الليثي»، و«عز العرب»، و«شوقي». بمعنى أن كلها خطابات ذات طابع شخصي وعائلي. رتبها في ملف، مسلسل تاريخياً، ثم وضعتها بال خزنة.

بعد هذه الواقعة بحوالي شهرين، سألني الرئيس سؤالاً عن شيء اقتصادي، أجبته بإجابة عن الزراعة، كُنت مجهداً فقلت له شيئاً آخر تماماً. قال لي: «يا أستاذ إنت تعبان،

تأخذ أجازة إجبارية بالأمر، وحالاً. الآن تأخذ زوجتك وتطلع الإسكندرية فوراً، واللييلة فيه فيلم في سينما «ريالتو» اسمه «بارتي»، وسوف اتصل بك الساعة الواحدة صباحاً لتحكي لي عنه، وأنت طبعاً مفلس؟ فلم أرد.

فقال لي: تعال معي المكتب. فدخلت المكتب، وأول مرة في حياتي أرى ما بداخل الدولار بعد الأزمة القلبية سنة ١٩٦٩. وفتح الخزنة، وفتح الدولار بداخلها، وكان فيه نقود. وأخرج مبلغاً وأعطاني إياه. وقال هذه للسهرة، وهو من جيب الخاص. وذهبت للإسكندرية، وشاهدت الفيلم، وطلبني الساعة الواحدة بالضبط، وطلب أن أحكي له الفيلم .. وحكيته، ثم قال: خذ يومين راحة، ثم تستأنف العمل.

قلت له: حاضر. وهذه كانت أول مرة أرى ما بداخل الدولار.

بعد الوفاة بأيام قال لي «أنور السادات»: نريد جرد الخزنة.

فوجئت وقلت له: أي خزنة؟

قال: خزنة «منشية البكري». قلت له: حاضر.

وقال: سوف أحضر اللييلة. إيه رأيك .. هل تكون العائلة موجودة؟

قلت له: نعم .. لا بد أن يكونوا موجودين.

وأبلغتهم، وجاء «أنور السادات»، وجاءت مدام «تحية»، وجاءت «هدى» و«خالد»، و«حاتم صادق»، و«أشرف مروان» و«منى»، كل العائلة كانت موجودة، و«محمد أحمد» كان موجوداً أيضاً، وفتح «محمد أحمد» الخزنة.

• من كان معه مفتاح الخزنة؟

- لا أعلم .. أنا لم أر المفتاح قط. والمرتين أو الثلاث التي كلفني فيها الرئيس بفتح الخزنة كانت مفتوحة.

وفتح «محمد أحمد» الخزنة، وفتح الدولار، وأخذنا الفلوس، وأحصيناها بالمليم، وعملت محضراً، أنه تم فتح الخزنة يوم كذا والساعة كذا، بحضور فلان وفلان وفلان.

وهذا المحضر موجود، وبحصر الأموال الموجودة في الخزنة اتضح أنها كذا، لا أذكر الآن عددها، ولكننا أحصيناها بالمليم، وسألت «أنور السادات»، وقلت له: ماذا تأمر بالنسبة لهذه النقود؟ قال: عهدة الدولة.

وكتبت في المحضر: وقد أُضيفت هذه الأموال إلى عهدة المصروفات السرية كأموال دولة. ودخلت في عهدة المصروفات السرية التي كُنت مسئولاً عنها في مكنتبي. وفي هذا الوقت قال «أنور السادات»: نكتفي بمجرد النقود لأنها أهم شيء موجود بالخزنة، ونقفل وسوف نستأنف الجرد فيما بعد.

• سلم «أنور السادات» الطبنجة لـ «خالد عبدالناصر»؟

- قال «خالد»: أريد الطبنجة. فرد عليه «السادات» قائلاً: خدها يا «خالد» هذه طبنجة والدك ليلة الثورة.

بعدها أنا لم أدخل «منشية البكري» ولا منزل الرئيس، منذ هذه اللحظة التي تم فيها حصر النقود في الخزنة حتى الآن.

• هذه الخزنة أحضرها «حسن التهامي» من الولايات المتحدة الأمريكية. إلى أي حد هذه المعلومة صحيحة؟

- قد تكون صحيحة .. أنا لا أعلم. الذي يستطيع أن يُجيب عن هذا السؤال هو السيد «زكريا محيي الدين».

• هل كان للخزنة طاقمان من المفاتيح .. وأين كانا؟

- لا أعرف.

• الخزنة تُفتح بمفتاحين، وأيضاً لها أرقام معينة مع المفاتيح. عندما فتحتها في ذكري الأربعين لـ «جمال عبدالناصر» من الذي كان يعرف هذه الأرقام؟

- «محمد أحمد».

• هل كان «محمد أحمد» معتاداً أن يفتح الخزنة؟

- هذه الخزنة دخلت «منشية البكري» سنة ١٩٥٥ أو ١٩٥٦، أي في منتصف الخمسينات، وأنا لم أرها إلا بعد سنين. والذي استلم الخزنة من «حسن التهامي» هو الأخ «محمد أحمد» وقد تسلمها منه في «منشية البكري».

- هذه الخزانة من أجل أن تُفتح لابد من المفتاحين والأرقام. أين كان المفتاحان في هذه الأثناء؟
 - لا أعرف.
- يوم ما فتحت الخزانة أين كانت المفاتيح؟
 - «محمد أحمد» هو الذي فتحها، كُنَّا واقفين كلنا على مدخل المكتب، و«محمد أحمد» تقدم وفتحها.
- في هذا اليوم هل كان فيه تصليح في المكتب، ولم تكن هناك إضاءة، وفتحت الخزانة على ضوء شمعة أو ولاة؟
 - نعم .. فتحت على ضوء شمعة وولاية.
- لماذا؟
 - كان النور مقطوعاً، وكان فيه تصليحات في المكتب من قبل وفاة الرئيس.
- قال لي النائب العام الذي حقق قضية «مايو» في لقاء خاص؛ أن «حسن التهامي» كان لديه مفتاحان إضافيان للخزانة، ولكنه قال أنه تركهما في المكتب عندما كان في المخبرات العامة، وكان له مكتب تحت برج الجزيرة. ذات يوم فوجئ بأن المكتب غير موجود، وأبعد عنه، وكانت توجد به المفاتيح، ولا يعرف أين ذهبت.
 - لا أعلم.
- هل حدث أنك كُنت تعرض بعض الأوراق على الرئيس، ثم لا يعيد بعضها، ويحتفظ بها في الخزانة؟
 - ممكن يحتفظ بها، ولكن ليس بالخزانة. الأوراق التي كان يجب يحتفظ بها الرئيس كانت كلها عبارة عن دراسات مثلاً. البنك الدولي يضع شروطاً بالنسبة للقروض التي نطلبها، ثم تُشكل لجنة من وزراء المال والاقتصاد، والمسؤولين السياسيين، وتجري دراسة على شروط البنك الدولي، وكان الرئيس يجب أن يحتفظ بالدراسة والشروط، لكي يرجع لها في أي وقت.

شيء آخر .. التوسع الزراعي «الأرض الجديدة» ومستقبلها مثلاً .. أُجريت دراسات حول هذا الموضوع من اتجاهات كثيرة، وكان الرئيس يُحب الاحتفاظ بها، ويرجع لها في أي وقت. فكل الأوراق - وليس أغلب الأوراق - التي كان الرئيس «عبدالناصر» يُحب أن يحتفظ بها كانت في شكل دراسات، وكان لها مكان خاص في ملحق للمكتب.

وهذا الملحق عبارة عن «بلكونة»، أو مدخل على الجنيئة، وأغلقت بالزجاج، وهي ملحقة بالمكتب وفتحت عليه. هذا الملحق كانت به مكتبة حائط، وبها أرفف توضع عليها هذه الدراسات.

لكن أي ورق له طابع سري، أو مسائل ذات طابع حساس، أو خاصة بالشؤون العسكرية، أو أية قرارات أتخذت كانت تعود لي لحفظها، كما كان البريد العادي يعود إليّ.

• إذا وصلت معلومات بأي شكل عن بعض التصرفات الخاصة لعدد من القيادات، وليكن هؤلاء من أعضاء مجلس الثورة السابقين .. هل كانت هذه الأوراق تذهب إلى الرئيس «جمال عبدالناصر»؟
- طبعاً.

• هل كان يحتفظ بها؟
- كان عندي في المكتب قسم اسمه «مكتب سري للغاية»، وكان مسئولاً عنه أحد العاملين معي بالمكتب وأنا فقط، ولا يُسمح لأي مخلوق آخر أن يدخله. كان هذا القسم يُشبه حجرة خزنة يُحفظ بها أدق الأسرار وأخطرها، وكان منها ما يتعلق بالأشخاص أو الشخصيات العامة، وهذا هو المكتب الذي دخله كل من «عبدالقادر حاتم» و«عبدالسلام الزيات»، بعد القبض عليّ، وأخذنا منه ما يخصهما.

• هل أتم «عبدالناصر» كتابة كشف أسماء أعضاء تنظيم الضباط الأحرار؟
- نعم .. أتم كتابة هذا الكشف، وكان مكتوباً بخط اليد بقلم حبر أخضر.

- بخط يد «جمال عبدالناصر»؟
- ليس بخطه، ولكن «جمال عبدالناصر» كتب الناس الذين كانوا على صلة به، أو الذين نظمهم هو، وباقي الأوراق الأخرى تم تكميلها بقلم حبر أحضر بواسطة «شمس بدران». ومجموعة المدفعية كانت مكتوبة وموجودة .. وكل الأوراق كانت في دبوس واحد، موجودة على مكتب الرئيس «جمال عبدالناصر».

- ألم يُحفظ هذا الكشف بالخرزنة؟

- لا .. لم يُحفظ بالخرزنة، ولكنه كان موجودًا على المكتب على اليمين.

- هل تم حصر عددهم؟

- أذكر أنهم حوالي ٣٠٠ فرد، وهؤلاء هم الصف الأول والصف الثاني والصف الثالث.

- هل حصرتم عدد كل من هذه الصفوف على حدة؟

- أذكر أن الصف الأول أقل من المائة. والصف الثاني حوالي المائة أو ١١٠ فرد، والباقيون هم الصف الثالث، وكانت الأسماء مكتوبة، وبدون ترقيم.

- نريد أن نعود للحديث حول قضية فتح خزانة «جمال عبدالناصر»، فقد وصلت

معلومات إلى «أنور السادات» أن الخزانة فتحت، هذا ما أعلنه؟

- كلمني «أنور السادات» في الظهر، وقال لي «هدى» ابنتي كانت عندي وقالت لي أن خزانة والدها فتحت.

فقلت له: كيف؟

قال: والله هي بتقول كده.

قلت: وبماذا تأمر سيادتك؟

قال: ماذا ترى أنت؟

قلت له: نحقق.

قال: نعم .. صح .. نحقق.

قلت له: تحب سيادتك تحضر التحقيق، ومن يقوم به. فقال: النائب العام «علي نورالدين»، وفعلاً استدعي، وبأشر التحقيق، وسأل كل الموجودين في «منشية البكري» جميعاً، واستدعي خبير خبراء البصمات بوزارة الداخلية، وخبير في عمليات الخزن، وكان التحقيق مكتوباً بواسطة النائب العام، وسألنا جميعاً. كل من بالسكرتارية الخاصة، وأنا، و«هدى»، و«خالد».

- وإلى أي شيء انتهى التحقيق؟
- أسفر عن قرار النائب العام بحفظ القضية، وأن الخزنة لم تُفتح.
- هل سُئلت في «قضية مايو» عن قضية الخزنة؟
- ليس رسمياً.
- هل سُئلت عنها في التحقيق؟
- ليس في التحقيق المكتوب، ولكنني أُخِذْتُ ذات يوم من سجن القلعة إلى مقر التحقيق بمبنى مجلس قيادة الثورة في الجزيرة في الساعة الحادية عشرة مساءً، وكان بغرفة التحقيق المستشار «محمد ماهر حسن» النائب العام، وشخصان آخران لا أعرفهما، وانهالت عليّ الأسئلة. قلت لهم: لن أجب إلا إذا فُتح التحقيق رسمياً، وكانت كل إجاباتي بالنفي، وكانت كل الأسئلة عبارة عن أين المفتاح؟ وما هي الأوراق التي أخذتها؟ وهي الأسئلة التي انطلقت بعد ذلك في شكل إشاعات، ومحاولة لتشويه سمعتي إعلامياً، ولم يكتب هذا التحقيق، ولم أسأل فيه مرة أخرى.
- لدي عدد من الوقائع حول الخزنة؟ أولاً: واقعة رواها «موسى صبري» وكانت علاقته وثيقة بـ«أنور السادات»، وقال فيها أن هذه الخزنة فُتحت، وكان فيها أوراق تحمل بعض التصرفات الشخصية لأعضاء مجلس قيادة الثورة، حيث كان «جمال عبدالناصر» يهوي جمع هذه التصرفات، وأنه كان فيها أوراق مزورة ضد تصرفات السادات الشخصية؟
- أي أوراق متعلقة بتصرفات شخصية لأي مسئول كانت محفوظة في سكرتارية الرئيس للمعلومات. وللتدليل على هذا: في تحقيق انحرافات المخبرات أذكر

تماماً ملفاً كان لونه برتقالي، كله خاص بأنور السادات، وكان هذا الملف محفوظاً في المكتب السري للغاية عندي، ولم يكن محفوظاً عند «جمال عبدالناصر». اطلع عليه «جمال عبدالناصر» وأمر بحفظه.

هناك بعض أعضاء مجلس الثورة كان في تصرفاتهم ما يستوجب المتابعة - بدأت بمسائل سياسية بحتة - وهذه المتابعة كانت محفوظة في المكتب السري للغاية، ولم تكن عند «جمال عبدالناصر»، ولكنه يطلع عليها فقط.

• قال «حسن التهامي» عندما تحدث عن موضوع الخزنة أنه شاهد بعض الأوراق التي كانت في الخزنة مع «أنور السادات» الذي تفاهم مع من فتحها، وحصل منه على هذه الأوراق. إلى أي حد نصدق هذا القول؟

- أنت سألت وأجبت، فمعنى هذا أن الذي فتح الخزنة هو «أنور السادات»، أو شخص كلفه هو بذلك.

• هل تعتقد أن الخزنة فُتحت؟

- حقيقة وبأمانة .. لا .. أعتقد أنها لم تُفتح.

• ولماذا كانت هذه الضيحة؟

- لا توجد انحرافات، أو إفساد، أو أي نوع من المساس بالتصرفات العامة لهذا الشخص، الذي قال «أنور السادات» بنفسه على لسان «جمال عبدالناصر»، وكما ورد في كُتب «موسى صبري» أنه كالذهب .. «أنور السادات» قال هذا. وأنا لم أسمعها من «جمال عبدالناصر» فيما يخصني، بل سمعت هذه الصفة من «أنور السادات»، كما وردت في كتاب «موسى صبري»، قال: «سامي شرف» هذا كالذهب الخالص.

من الجائز أن «جمال عبدالناصر» قالها لأعضاء مجلس الثورة، ولكنه لم يقلها لي، ولم أعرف أنه يصفني بهذه الصفة. إذن هذا «الذهب الخالص» لا بد أن يُشوه، ولا يوجد عليه أي انحراف .. لا بد أن أخرجه كحرامي.

• بعد وفاة «جمال عبدالناصر» هل نقلت مكتبك إلى «قصر القبة»؟

- نعم .. وفي تلك الفترة كنت بين هناك وهناك، لأن نقل المكتب والمستندات وكل شيء من «منشية البكري» ليست عملية سهلة، فلا بد أن تستغرق حوالي ستة أشهر.

• أنت قلت أنه لا توجد لك أية تصرفات شخصية، ولكن في تلك الفترة انتشرت إشاعة حول علاقتك بإحدى الممثلات؟

- التي أطلقتها هي زوجة السيد «حسين الشافعي» في منتصف الستينيات؛ بدأت القصة ذات يوم حيث كنت أجلس مع «شعراوي جمعة» في المكتب، وطلبني الرئيس تليفونياً، وطلب مني اتخاذ إجراء ضد «ماجدة»، وراح ذهني إلى «ماجدة الصباحي» الممثلة، فقلت له «ماجدة» في موسكو في مؤتمر. قال: لا .. بل «ماجدة الشافعي». قلت: لماذا يا افندم؟

قال: لأن «ماجدة» تجلس مع «تحية»، وتقول لها إن «سامي شرف» له علاقة «بكريمة بتاعة المعادي»، أو من أطلق عليها اسم «فاتنة المعادي». قال: هل تعرفها؟ قلت: والله لم يحصل أبداً أن رأيتها في حياتي. قال: إنت «متلحح» هنا طول النهار ٢٤ ساعة في الـ ٢٤ ساعة .. هل لك جسدين؟

وأخذت أتناقش معه و«شعراوي» موجود. وقال «شعراوي» أنا أكلم الرئيس، وقلت له «شعراوي» يريد محادثة سيادتكم. فقال: هو «شعراوي» عندك، قلت: نعم، قال: إعطه لي .. وقال له: يا «شعراوي» هل تعلم شيء عن ذلك. فقال: يا افندم لا يوجد عنده وقت لمنزله، وليس عنده وقت إطلاقاً. وقال: لو سيادتكم تحب نبحت هذا الموضوع رسمي، فقال: هل «سامي» موافق. رد: بل هو الذي يطلب ذلك.

وكلف اللواء «حسن طلعت» وكان رئيس المباحث العامة، وقال له حقق مع هذه السيدة، واسألها بطريقة ليس بها استدعاء ولا مباحث.

تقابل «حسن طلعت» مع هذه السيدة في منزل اللواء «كمال خير الله» لأنها ساكنة في منزله، وكان «كمال خير الله» مدير أمن القاهرة.

و«حسن طلعت» أعطى تقريراً بأن هذه واقعة مختلقة، وليس لها أساس من الصحة. وأضاف «حسن طلعت» أن هذه الإشاعة وصلت من أحد إخوة الرئيس في الإسكندرية، وهو «مصطفى» الذي كان يرددها. وأيضاً الكلام الذي يرويه غير

صحيح، وأنها هي نفسها تشارك في ترويج هذه الإشاعة لتجعل من نفسها شخصية على صلة بكبار المسؤولين.

فقال لي الرئيس: احضر «مصطفى» عندك بالمكتب، واستجوبه، ومن أين جاء بهذا الكلام؟ وهل عنده ما يشبهه، وإن لم يكن عنده ما يُثبت يُعتقل.

فقلت له: سوف أحضره وأسأله. فقال: اتصرف .. وقال كلمة لا أحب أن أذكرها. وأحضرت «مصطفى» فقال إنها إشاعة في الإسكندرية، وإنها هي التي ترددها بنفسها.

- هل أُجري معها تحقيق بعد القبض عليكم في مايو ١٩٧١، وذلك في محاولة لإثبات هذه العلاقة، أو تشويه السمعة على الأقل؟
- سمعت أنها استُدعيت إلى التحقيق في مبنى مجلس قيادة الثورة، وكان أحد ضباط المباحث العامة قد أخبرني وأنا مقبوض عليّ بذلك، ولكنني لم أقرأ التحقيق معها.



- ونحن نتحدث عن موضوع خزانة «جمال عبدالناصر»، التي قيل أنها فُتحت عقب وفاته، والتي أتهمت بفتحها، ولم يثبت الاتهام، وترى أن الخزانة لم تفتح، وإنما كان الأمر إثارة حملة ضدك منذ البداية، هل تعتقد أن «حسن التهامي» اشترك في هذه الحملة؟

- لا أستبعد هذا، لأن القصة القديمة التي رويتها لك تدل على أنه كان يريد أن يفرض سيطرته على سكرتارية الرئيس للمعلومات، وهو ما رفضته.

يوم تحدث «حسن التهامي» معي طالباً أن أضعه في الصورة، كان للمرحوم «كمال رفعت» مكتب بجوار مكنتي في مجلس الوزراء. وكُنَّا نجلس معاً، ورويت له مطلب «حسن التهامي» وردي عليه، فكان تعليقه أن أتنبه لهذا الموضوع جيداً.

فقلت: أنا متبته، فأولاً من ناحية الضبط والربط فأنا لا أسمح لنفسي أن أفرض في معلومة تخص «جمال عبدالناصر» لأي أحد غير «جمال عبدالناصر»، ما لم يأمر بغير ذلك.
ثانياً: من ناحية الأخلاق، أنا مفوض بهذا الأمر، ولا أستطيع أن أخرج أي كلام لأي إنسان مهما كان.

• هل ذهبت إلى «فيينا» للتحقيق مع «حسن التهامي» عندما كان سفيراً هناك؟
- حصل، ولكن ليس للتحقيق كسؤال وجواب، ولكنه ورد اسمه كعنصر يمكن الاستعانة به في قضية «عبدالقادر عيد»، وكانت قائمة على الاستعانة بالصاعقة لإحداث انقلاب، وكان زوج أخته الشهيد «إبراهيم الرفاعي» في الصاعقة، وأراد الرئيس أن يستوثق من هذه المعلومة، فأوفدني إلى فيينا، وعندما عدت كان تقديري الذي أبلغته للرئيس أن «حسن التهامي» ليس له يد في هذه العملية.

• «حسن التهامي» قال أنه قيد «جمال عبدالناصر» بالحبال؟
- غير حقيقي .. هذه الواقعة غير صحيحة طبعاً، وأكثر شهودها مازالوا أحياءً.

• ما هي تفاصيل هذه الواقعة؟
- أنا لم أشاهدها، فقد كنت موجوداً على باب القيادة العامة في هذا اليوم، ولم أكن بالداخل.

• ما هي وقائع ذلك اليوم؟
- كان يوم أزمة السواري سنة ١٩٥٤، كان موجوداً «سعد زايد»، و«عماد رشدي»، و«عبدالحليم عبدالعال»، و«كمال رفعت»، و«محمد عبدالرحمن نصير». و«سعد زايد» حيٌّ يُرزق، وكذلك «عماد رشدي حسن» حيٌّ يُرزق، ويمكن سؤالهما في هذه الواقعة.

وكنْتُ أنا و«محمد السقا» - الله يرحمه - على الباب، وطبعاً سمعنا بالذي دار بالداخل. لم يرد إطلاقاً أن «حسن التهامي» قيد الرئيس. وكل ما سمعناه من شهود الواقعة أن الضباط الأحرار اعترضوا على تنحي «جمال عبدالناصر» أو تركه الرئاسة،

والعودة إلى القوات المسلحة، وأنه يجب أن تستمر الثورة. أي أنهم ضد عودة الجيش إلى ثكناته عمومًا.

وقد ألقى «عبدالحكيم عامر» بالكاب على الأرض، وهدد بأنه سوف ينتحر إذا ازداد تأزم الأمور، وذلك حتى يمتص الموقف.

إن «حسن التهامي» أو غيره، كبر أم صغر .. لم يكن ليجرؤ أن ينظر في وجه «جمال عبدالناصر».

• ولا «سامي شرف»؟

- ولا «سامي شرف» .. بمعنى لو سألتني ما هو لون عيني «جمال عبدالناصر» أقول لك: لا أعلم، وليس بخوف ولا رهبة، ولكن شيء لا تستطيع أن تصفه.

وعشرات المرات رأيت بعيني كبار المسؤولين الذين كتبوا وادعوا، عندما كانوا ينتظرون «جمال عبدالناصر» في الصالون ويسمعون صوت قدميه على السلم، كانوا ينهضون واقفين. فهل مثل هذا الرجل يُقيد بالحبال؟! والذي يقيده من؟ «حسن التهامي»؟ .. أليس مثل هذا الادعاء عيبًا.

• الذين كانوا يقفون قبل حضور «جمال عبدالناصر» .. هل هو خوف؟

- ليس خوفًا .. إنه «جمال عبدالناصر» بشخصيته .. بعظمته .. بهالته. لا أستطيع قول أن هذا خوف .. بل إنه «جمال عبدالناصر» بشخصيته الجبارة الطاغية.

صحفيون أجانب وأمريكان وغيرهم، كتبوا ذلك. جاءوا متحدين لمقابلات صحفية مع «جمال عبدالناصر» متحفزين بأسئلة محرجة، وعندما يخرج هذا الصحفي يقول: لم أتوقع أن هذا الإنسان يمثل قوة الشخصية هكذا، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك.

جميعنا يذكر عندما جاء «منزيس» رئيس وزراء استراليا سنة ١٩٥٦، من أجل أن يبلغ «جمال عبدالناصر» الإنذار والتهديد.

• ما هو هذا الإنذار، وهذا التهديد، حتى نكون متابعين للواقعة؟

- كان هناك اتفاق بين هيئة المتفعين بقناة السويس عقب تأميمها بأن يتنازل «جمال عبدالناصر» عن التأميم، وتعود القناة إلى الإدارة الدولية، وإلى الاستغلال الأجنبي مرة أخرى.

وكُلف «منزيس» رئيس وزراء استراليا بأن يقابل «جمال عبدالناصر» ويبلغه هذا الإنذار. وقد دخل عليه متحفزاً متخيلاً أنه سوف يُرهب «جمال عبدالناصر»، وجلس «منزيس» أمام «جمال عبدالناصر»، وهو واضع يديه على ركبتيه، ثم بدأ الحديث، وشرح القضية من وجهة نظره، ولم ينطق بكلمة مما كان مُكلفاً به، وخرج إنسان «مدلّل» بعد أن دخل متحفزاً.

وكيل وزارة الخارجية الأمريكي الذي كان مدير الاستعلامات، جاء يُعطي إنذاراً لـ«جمال عبدالناصر» حول صفقة الأسلحة، ولكنه لم يستطع، وخرج دون أن يذكر كلمة مما جاء من أجله.

• إذًا لم يُقيد «حسن التهامي» «جمال عبدالناصر». هل أمر «جمال عبدالناصر» بحلق ذقن «حسن التهامي»؟

- أثناء الخروج من عشاء بمنزل الرئيس، كان يجلس قريباً من الرئيس، الذي سأله عندما رآه: «لماذا تُربي ذقنك؟ .. فلتحلقها .. وإن لم تفعل سوف أجعل الجنايني يحلقها لك» .. وحلقها فعلاً.

• هل يعني هذا أن «جمال عبدالناصر» ضد التدين؟

- هو يعرف أن العملية ليست بتدين، ولكنها مسرحية وتمثيلية. فقد سبق ذلك أننا كُنّا نجلس في مكتب «شعراوي جمعة» و«أمين هويدي» وأنا، وقال الرئيس: ضعوا «حسن التهامي» في الصورة، لأنه يشكو لأنه لا يعرف أي شيء. فأحضرناه الاجتماعات، وشرحنا له ما يجري.

• ماذا كانت وظيفته في تلك الفترة؟

- كان أمين عام رئاسة الجمهورية، وأثناء جلوسه معنا، رأيناه يقوم نصف وقفة، قائلاً: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته. فسأله «شعراوي»: ماذا حدث يا «أبو علي»؟! قال: «لا شيء .. سيدنا الرسول يمر، وقد ألقى عليّ السلام، فأنا أرد عليه التحية»!!

وتكرر الأمر، وأحياناً يقول أن سيدنا الخضر هو الذي يمُر!، أو أحد الخلفاء. وطبعاً الرئيس يعلم ذلك، ونحن نبلغه به. فعملية إطلاق اللحية عبارة عن تمثيلية.

- هل كان هناك ثمة علاقة خاصة بربط «أنور السادات» بـ«حسن التهامي»؟
- العلاقة بين «أنور السادات» و«حسن التهامي» قديمة، وترجع إلى ما قبل الثورة، ولا أعرف تفاصيلها في ذلك الوقت.

وفي الأيام الأولى لقيام ثورة ٢٣ يوليو، كان لـ«حسن التهامي» مكتب في مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة، وكان في هذا المكان أيضاً مكتب لـ«أنور السادات»، وكانت اللقاءات يومية بينهما.

وتطورت العلاقات بينهما على مر الأيام، من تبادل اتهامات أساسها أن كلاً منهما كان إرهابياً، إلى صداقة بدأت تتوطد، وصاحب هذه التطورات بدء علاقة بين «حسن التهامي» والمخابرات المركزية الأمريكية، باعتباره كان مكلفاً كضابط اتصال بين المخابرات العامة والمخابرات المركزية الأمريكية، في مجال التدريب وتبادل المعلومات.

- كان له مكتب في برج الجزيرة؟
- بعد إنشاء المؤتمر الإسلامي، عمل مع «أنور السادات». وكان «حسن التهامي» يعمل في المخابرات من عام ١٩٥٨ أو ١٩٥٩، واكتُشف بمحض الصدفة أن «حسن التهامي» يراقب تليفونات المشير «عبدالحكيم عامر» الذي أصر على ضرورة محاسبته باعتبار أنه لم يكن مكلفاً بمثل هذا الإجراء. وكان «أنور السادات» هو الشفيح والوسيط، واكتفى «جمال عبدالناصر» بتعيينه سفيراً في الخارج، وفي هذا إبعاد له عن مجال حساس.

وعُين «حسن التهامي» سفيراً لمصر في «فيينا»، وكانت له هناك بعض تصرفات غير لائقة، تم التحقيق فيها، وأصحاب هذه العلاقة مازالوا على قيد الحياة حتى الآن.

وتقرر إعفاء «حسن التهامي» من مهام منصبه، خصوصًا أنه ورد ذكر اسمه في قضية «عبدالقادر عيد» (محاولة قلب نظام الحكم، وكانت حرم «عبدالقادر عيد» ابنة إيليا بسكال) صاحب مصنع مياه غازية في القاهرة)، وقد قمت بنفسني بتكليف من الرئيس «جمال عبدالناصر» بمأمورية سرية خاصة لفينا، لسؤال «حسن التهامي» في هذا الموضوع، وكانت إجاباته على أسئلة الرئيس «جمال عبدالناصر» التي كُلفت بنقلها له غامضة، وليست قاطعة كما ذكرت من قبل. كل هذا حدا بـ«جمال عبدالناصر» أن يقرر إعفائه، إلا أن «أنور السادات» أيضًا توسط له، وتم إرجاء اتخاذ القرار لوقت لاحق.

• وعين سكرتيرًا عامًا لرياسة الجمهورية؟

- الذي رشحه لمنصب سكرتير عام رئاسة الجمهورية هو «أنور السادات»، بعد أن كان سيُحال للمعاش.

وكان ذلك في سنة ١٩٦٧، حيث حدثت الهزيمة، وعند اكتشاف مؤامرة «عبدالحكيم عامر» اقترح «السادات» هذا الترشيح على أساس أن «حسن التهامي» له تاريخه الإرهابي، ويستطيع أن يقف أو يهدد من يحاول أن يتآمر بالقوة ضد النظام.

كان «أنور السادات» يعرف نية «جمال عبدالناصر» في إعفاء «حسن التهامي»، لكنه نصح بأنه يمكن الاستفادة منه في القاهرة باعتبار أن هناك ثأر شخصي بينه وبين رجال «عبدالحكيم عامر»، علاوة على أنه كعنصر متطرف يمكن استخدامه لإرهاب من يريد أن يُستخدم العنف منهم.

خلال سنة ١٩٦٩ طلب مني الرئيس «جمال عبدالناصر» أن يُعدل تبعية مكتب أمن رئاسة الجمهورية، ليتولاه «حسن التهامي» بإيحاء من «أنور السادات» بعد أن كان هذا المكتب يتبع سكرتارية الرئيس للمعلومات منذ بدء إنشائه في سنة ١٩٥٥.

وكانت وجهة نظر الرئيس في هذا التعديل هي أن حجم العمل بالنسبة لي قد أصبح ضخماً. علاوة على أن طبيعة عمل مكتب أمن الرئاسة مرتبط بمهام سكرتير عام

الرئاسة، أكثر من ارتباطه بالمعلومات من الناحية العملية - من حيث طبيعة العمل والتنسيق - وكلفني الرئيس بإبلاغ «حسن التهامي» بذلك .. فأبلغته.

وفي نفس اليوم حدثت شبه مظاهرة من المرحوم «عز الدين عثمان» واللواء «محمد عبدالكريم» - وكيل هذا المكتب في ذلك الوقت - وباقي أفراد مكتبهم، حيث جاءوا إلى مكنتي في وقت متأخر من الليل، محتجين على هذا القرار، مطالبين برجاء أن يوافق الرئيس على استمرار الوضع كما هو.

لكنني رفضت هذا المطلب لاعتبارين .. الأول: الحفاظ على الانضباط باعتبار أن الأمر قد صدر فعلاً، وأبلغ للمسئول الجديد، الذي اجتمع بهم فعلاً في وقت سابق لحضورهم إلى مكنتي.

والثاني: كان سبباً عملياً، وهو أن حجم العمل والمسئوليات كان فعلاً قد تضخم، وأن المصلحة العامة تقتضي أن يولى هذه المسئولية شخص آخر.

وقد علمت بعد خروجي من السجن - من أحد الأصدقاء - أن «أنور السادات» كان وراء هذا الترشيح أيضاً.

• هل تلقي الضوء على موقف «حسن التهامي» يوم وفاة الرئيس؟

- لقد بادر واستنتج، ووصل إلى قناعة أن هناك من يتآمر مثلاً في «محمد فوزي»، و«شعراوي جمعة»، و«أمين هويدي»، و«سامي شرف» لمجرد أنهم كانوا يسرون في حديقة «منشية البكري» ذهاباً وإياباً.

وهناك حادثة أخرى غريبة تستدعي الوقوف طويلاً، هي إصراره على عمل قناع من الشمع أو الجبس لرأس الرئيس «جمال عبدالناصر» بعد وفاته وهو في «قصر القبة»، وأخذ خصلة من شعر رأسه لا يعلم أحد أين هي، ولماذا أخذت؟ ولا أين هذا القناع؟ ولماذا عمل؟

ثم الدردشة التي تمت بينه وبين صلاح الشاهد» كبير الأمناء في هذا الوقت، ساعة مرور كبير الأطباء الشرعيين، وإثارته موضوع ضرورة تشريح جثمان الرئيس، وما كان من «أنور السادات» برفض لهذا المطلب عندما عُرض عليه أثناء الجلسة المشتركة للجنة التنفيذية العليا، ومجلس الوزراء.

• ولكن «أنور السادات» استبقاه بعد ذلك لفترة في رئاسة الجمهورية؟
- نعم .. استبقاه «أنور السادات» في الرئاسة بعد التعديل الوزاري الذي تم في نوفمبر سنة ١٩٧٠ ليستخدمه بعد ذلك في انقلاب مايو سنة ١٩٧١، وعُين عضواً في المحكمة الاستثنائية باعتباره صديقاً له، وغريباً لرفقاء «عبدناصر». وكافأه بعد ذلك بأن ألبسه ملابس الفريق في القوات المسلحة، بعد ما نجح في كسر ما أسماه «السادات» بالحاجز النفسي في المغرب.

وكان يصحبه السيد رئيس المخابرات المصري في ذلك الوقت في هذه الزيارة إلى المغرب» لإعداد ترتيبات الصلح مع إسرائيل في وقت مبكر جداً، وقد قال رئيس المخابرات، والذي قال في كتابه أنه ذهب وهو لا يعرف من سيقابل، ولا ما هي مهمته هناك، والذي كان يعرف هو «حسن التهامي».



• نعود إلى موضوعنا الأصلي، وهو قضية «مايو»، وكنت تُحدد الإقامة لمدة ثلاثة أيام، ماذا بعد هذه الأيام الثلاثة؟

- يوم الأحد الساعة الثامنة مساءً دق جرس الباب، وكان عقيداً بالشرطة، وقال نريد سيادتكم. سألته هل أحضر معي حقيبة ملابسي، فقال: نعم. وركبت معه السيارة، وخلفنا سيارة الحراسة. وذهبنا إلى سجن «أبي زعبل»، وهناك أخذوا كل ما معي، تحقيق الشخصية، وماكينة الحلاقة، وجميع الأدوات الحادة. ودخلت الزنزانة في سجن أبي زعبل. السجن ثلاث طوابق، وكله حديد في حديد، السقف حديد، والأبواب حديد، والأرضية حديد.

الطابق الأول والثاني كان فيهما بعض الإخوة في قضية مؤامرة «عبدالحكيم عامر»، وكان فيه «صلاح نصر»، و«صديقي محمود»، و«مسعد الجنيدي»، وبعض القيادات، وباقي أفراد قضية المشير.

وكُنَّا نحن بالطابق الثاني .. «علي صبري» في زنزانه بجانبه «حلمي السعيد»، ثم «شعراوي جمعة»، و«أمين هويدي»، ثم كان بجانبني «محمد فوزي». وفي زنزانه أخرى كان «ضياء داود»، وبجانبه «محمد فايق» .. سجن انفرادي، كل واحد مِنَّا في زنزانه.

- هل كانوا موجودين قبل وصولك، أي أنه أُلقي القبض عليهم قبلك؟
- عندما ذهبت؛ كان موجودًا «حلمي السعيد» و«شعراوي جمعة» و«فايق»، ثم جاءوا بعد ذلك الواحد تلو الآخر. «ضياء داود» ثم «محمد فوزي» فقد جاءت المجموعة تباعًا. ووضع كل واحد في زنزانه بمفرده، وتمننا على بعض، وبأننا جميعًا موجودون.

وأخذنا أربعة أيام معارك مع الباعوض، لدرجة أنه في اليوم الرابع كان من الصعب أن تميز وجوهنا من لدغ الباعوض. وإزاء ما قمنا به من تمرد، أعطونا مبيدات، وقاموا بتركيب أسلاك للوقاية من الناموس. وقضيت في «أبي زعل» الفترة من ١٦ مايو إلى أوائل يونيه، عندما بدأ التحقيق.

- قبل التحقيق .. هل التقيتم بالذين حبستموهم؟
- لم نجس أحدًا.
- أي الذين حُبسوا في عهدكم؟
- نعم التقينا.
- في جلسات؟
- لا .. لقد كان الحبس انفراديًا، كُنَّا نكلم بعضنا من خلف الأسوار.
- ألم تكن هناك فسحة؟

- كانوا يسمحون لنا بعشر دقائق كل يوم في الصباح، كُنَّا نمشي خلالها خارج المبنى بالحرس، وكان الكلام ممنوعًا. كان يمكن أن يخرج اثنان أو ثلاثة في وقت واحد لمدة عشر دقائق للمشي، واحد ذهابًا والثاني إيابًا، وبدون أي كلام، ولكن كُنَّا نتكلم مع بعض من الزنزانات على المكشوف، لأنه خلف الأسوار لا يستطيع أحد أن يكلم الأفواه. وكُنَّا نرى بعض كلنا، فقد كانت الأبواب عبارة عن أعواد من الحديد، كل يرى

الآخر، حتى في الطابق السفلي أو العلوي. بعضهم كان لا يتكلم، يقف خلف الباب ويشير إلينا أو يحرك فمه بما في الصحف من أخبار، وكُنَّا نفهم.

- ومن أين كانوا يعلمون أخبار الصحف؟
- كانت الصحف تصلهم لأنه قد تم الحكم عليهم منذ ثلاث سنوات.
- لم تكن هناك اجتماعات أو جلسات؟
- لا .. هذه اللقاءات تمت فيما بعد في سجن طرة، وكانت في طرة المجموعة التي يمثلها «جلال هريدي» و«إسماعيل لبيب» و«زغلول عبدالرحمن» و«أحمد عبدالله»، وجاء «صلاح نصر» معنا فترة، وكُنَّا في طرة نجلس مع بعض.
- واستدعيتم للتحقيق في طرة؟
- استدعينا للتحقيق في أوائل يونيه، وأنا استدعيت للتحقيق في ٨ يونيه، وكان كل الذي من يتم التحقيق معه في مبنى مجلس الثورة، يُنقل إلى سجن القلعة.
- من الذي أجرى التحقيق معك؟
- النائب العام، ورئيس النيابة المستشار «محمد حلمي راغب» هو الذي حقق معي في موضوع شكوى «عبدالصمد محمد عبدالصمد»، حول سينما المنيا، كما أنه هو الذي قام بتفتيش منزلي.
- نلقي الضوء حول موضوع السينما، وشكوى «عبدالصمد»؟
- قرر «أنور السادات» أيام قضية المشير فرض حراسة وطرده مجموعة المشير من مجلس الأمة. وقد ادعى «عبدالصمد» أنني أنا و«أمين هويدي» فرضنا عليه الحراسة. وطبعاً ثبت أن هذا غير صحيح، وأنه لم تكن لنا أية علاقة بالأمر.
- هل «أنور السادات» يملك فرض الحراسة عليه، ومعلوماتي أنه كان يوزع في مجلس الأمة المنشورات التي طبعها المشير «عامر» وطلب إلى أعضاء مجلس الأمة في محافظة المنيا أن يقوموا لتوزيعها على أعضاء المجلس.
- الذي حدث أن «أنور السادات» أمر حتى باعتقاله، وبناء على توصية رئيس مجلس الأمة، نُفِذَ الأمر.

- نُفِّدَ ذلك بالنسبة لأعضاء مجلس الأمة؟
- نعم .. بالنسبة لأعضاء مجلس الأمة الذين كانوا مرتبطين بـ «عبدالحكيم عامر».
- أعضاء مجلس الأمة هم الذين وزعوا الاستقالة؟
- هم الذين وزعوا الاستقالة، وبعضهم ساهم في نقل ميليشيات «المنيا» إلى منزل «عبدالحكيم عامر».
- وانتهى التحقيق معك إلى ماذا؟ هل وُجِهَ إليك اتهام في نهاية التحقيق؟
- في نهاية تحقيق النائب العام المستشار «محمد ماهر حسن»، ورئيس النيابة المستشار «محمد حلمي راغب»، لم يوجها إلى أي اتهام، ووجه إلى الاتهام «مصطفى أبو زيد» فيما بعد.
- ثم انتهت تحقيقات النائب العام مع المجموعة كلها. هل كانت هذه هي أول مرة يرى فيها «سامي شرف» السجن؟
- نعم.
- من قبل .. ألم يكن لديكم أية معلومات حول مجتمع السجن، وما يدور في السجن؟
- قبل ذلك قابلت «شمس بدران» في القلعة، قبل أن يُحكَمَ عليه في قضية «عبدالحكيم عامر». كان قد ألح في طلب مقابلة الرئيس، فذهبت إليه، ولم تسفر المقابلة عن شيء. كان يريد فقط أن يصرف الرئيس النظر عن القضية.
- هل كان ذلك نوعاً من الاعتذار عن المؤامرة التي حاولوا القيام بها؟
- كانت رغبة في أن يُصرف النظر عن القضية.
- وعلى أي أساس يتم ذلك؟
- لم يوضح أية أسباب، رغم طلبه لذلك أكثر من مرة. من الجائز أن يكون «جس نبض»، هل يمكن الرئيس أن يستجيب له أم لا.
- قبل صدور الحكم عليه؟
- نعم .. قبل صدور الحكم.
- هل حدث أن وزير الداخلية «شعراوي جمعة» افتتح عنبراً في السجن كوزير للداخلية، ثم كان في الأسبوع التالي سجيناً في هذا العنبر ذاته؟

- لا .. في أي سجن؟
- سجن «أبو زعبل»، أو مزرعة طرة؟
- سجن «أبو زعبل» الذي افتتحه هو «زكريا محيي الدين»، وسجن ملحق مزرعة طرة الذي كُنّا فيه قديم جدًا أيضًا.
- وما هي الفترة التي أمضيتموها في سجن القلعة؟
- تواجدنا في القلعة فترة، وطبعًا كان التحقيق كل يوم، فترة صباحية وأخرى مساءية، منذ ٨ يونيو حتى الأسبوع الأخير من أغسطس. لقد كُنّا خلال التحقيق في سجن القلعة. وآخر يوم في سجن القلعة استُدعينا لمجلس الثورة، قابلنا «مصطفى أبو زيد» وكان قد عُيّن مدعيًا عامًا اشتراكياً.
- هل أعاد التحقيق معك؟
- دخلت على «مصطفى أبو زيد»، وكان يجلس بجانبه المستشار «القليوبي»، فقال لي: أنت متهم بإحراز سلاح بدون ترخيص؟
- قلت: هل هذه هي الجريمة؟ أنا وزير، ومن حقي أن أحرز سلاحًا.
- فلم يتكلم .. ثم قال: أنت متهم بالخيانة العظمى.
- قلت له: شكرًا.
- ألم يجر معك «مصطفى أبو زيد فهمي» تحقيقًا؟
- لا .. هو لم يحقق معي .. بل وجه الاتهام.
- هل وجه إليك اتهام بأنك حصلت على أموال من المصاريف السرية؟
- هذا الاتهام سئلت فيه في التحقيق، ونفيته طبعًا.
- هل وجه لك «حافظ بدوي» في المحكمة هذا الاتهام نفسه؟
- في المحكمة، وفي جلسة خاصة، وليس أثناء النظر في القضية ككل. في جلسات خُصصت لـ «علي صبري» وليّ بالذات، فيما يتعلق بالذمة المالية.
- وعندما طُرح هذا السؤال قلت له: أنت وعضو اليمين الذي يجلس بجانبك أخذتم مصاريف سرية أكثر من التي أخذتها، ولا داعي لفتح هذه المسائل.

فرد المحامون قائلين: بل نسمع. فقلت أنت تقاضيت في أكثر من مرة مصاريف سرية في مثل الحالة التي تقاضيت أنا فيها مصاريف سرية.

- هذا الكلام وجهته لـ «حافظ بدوي» رئيس المحكمة؟
- نعم .. وقلت له: إن عضو اليمين الذي يجلس بجانبك تقاضى مصاريف سرية قبل قضيتنا بأيام، أي قبل تحديد إقامتنا بأيام ليعالج زوجته في الهند. ورفعت الجلسة. وبالنسبة لهذا الجانب من الاتهامات، فلم يكن الاتهام صحيحاً، لذلك قالت المحكمة انني حصلت على مصاريف سرية، ولم أخالف القواعد.

• الذي نريد تأكيده أنك لم تُسأل في القضية عن خزنة «جمال عبدالناصر» التي أُثرت ضوضاء حولها، وقيل أنك فتحتها، ولم تُسأل أيضاً عن حصار الإذاعة الذي أثير حوله ضجة؟

- لا .. لم أُسأل عن الخزنة، ولم أُسأل عن حصار الإذاعة، فلم يكن هناك حصار للإذاعة.

- هل سُئلت عن واقعة تزوير الانتخابات؟
- سُئلت عن الانتخابات عموماً.
- لكن الذي أثاره «أنور السادات» نحو زورتم انتخابات مجلس الأمة؟
- نعم .. هذا الذي أثاره «أنور السادات».

• وقال أن الخزنة كان فيها النوتة التي كتب فيها «جمال عبدالناصر» أنه سوف يغير لأن هناك تزوير، و«أن الذي كان سيفعله عبدالناصر؛ أفعله الآن»؟

- نعم .. هو قال ذلك. ولكنه اخترع أشياء وهمية لم تكن موجودة، وتحدث عنها.

أولاً: أن عملية تزوير الانتخابات من المفروض أن تكون لصالح شخص معين، أو لصالح اتجاه معين. وبما أنني أعمل مع «جمال عبدالناصر»، إذن لمن أزور الانتخابات، ولصالح من، وما مصلحة «عبدالناصر» في تزوير الانتخابات! إنه لم يكن في حاجة لتزوير انتخابات. هذا أولاً ..

ثانياً: أنا لم يكن من وظيفتي، ولا من مهامي، أن أتابع انتخابات، ولا أشرف على انتخابات، ولم يكن لي دخل بالانتخابات إطلاقاً.

ثالثاً: لم يرد إلينا من أية جهة رسمية أي شيء يتعلق بتزوير انتخابات، ولو جاء أي شيء من جهة رسمية بتزوير انتخابات كان قد حُقق فيها.

• إذا حدث مثل هذا التزوير كان لابد أن تصل الشكاوى والتقارير إلى مجلس الأمة؟
- نعم .. فلم يتقدم قاض من القضاة، أو مستشار من المستشارين الذين أشرفوا على الانتخابات بأي بلاغ بتزوير انتخابات، بمعنى أنها قضية مختلفة ليس لها أي أساس.

• ثم دخلتم ما سُمي بـ«قضية ١٥ مايو»، وصدر عليكم الحكم بالإعدام، وقد خففه «أنور السادات» إلى السجن المؤبد، وعدتم مرة أخرى للسجن؟
- بعد توجيه الاتهام من «مصطفى أبو زيد» انتقلنا إلى السجن الحربي، وقضينا به من ٢٦ أغسطس إلى ١٦ ديسمبر، أي إلى أن صدر الحكم.

وبعد صدور الحكم، قضينا يومين أو ثلاثة بالسجن الحربي، ثم قُسمنا مجموعات .. مجموعة إلى سجن «طرة»، وأخرى إلى سجن «أبو زعبل». أنا و«علي صبري» بالذات أخذونا إلى سجن «طرة»، والباقون وضعوهم في سجن «أبو زعبل». وكان «علي صبري» في الدور الثالث، وأنا في الدور الثاني بسجن «طرة».

هناك كان يوجد «شمس بدران»، والمسجونون في قضية الإخوان سنة ١٩٦٥، و«مصطفى أمين» الذي سُجن في قضية تجسس.

• لم تحدث لقاءات بينكم وبين المسجونين؟
- أثناء تواجدي بسجن «طرة» لم يُفتح الباب عليّ لمدة ١٢ يومًا.

• وبعد ذلك؟

- انتقلت .. لأنني كنت في زنزانة متر في متر، وعلى الأرض بطانية وجردلين، والحائط مبلل بالماء من الرطوبة. فطلبت مأمور السجن، وقلت له أريد ورقة وقلماً. وطبعًا

هذا ممنوع، فقال: لماذا؟ قلت: لا دخل لك في هذا. وكانت نفس الفكرة قد خطرت
ببال «علي صبري».

فجاء بعد ذلك مدير منطقة السجون، وتحدث معي..

وقال: أنك سوف تتعود.

قلت: ليست أن نتعود، ولكنني أريد كتابة رسالة.

وحضر في اليوم التالي مدير السجون، وكان صديقي من قبل، فسألني ..

قلت له: شوف يا «محمود». بلغ الذين يشغلونك أني رافض تخفيف الحكم، وأنا أطلب
بتنفيذ حكم الإعدام، ولا أوافق على تخفيف الحكم.

طبعاً قلت له ذلك لأن مسألة الورقة والقلم شيء مستحيل.

فقال: لماذا تطالب بتنفيذ حكم الإعدام؟! حاول أن تهدأ من روعك.

فقلت: ما يحدث الآن هو موت بطيء، وأنا لا أريد أن «أروح فطيس»، بل نفذوا
الإعدام.

وفي نفس اليوم عصرًا، جاء مدير المنطقة ..

وسألني: أين تريد أن تذهب؟ ممكن تذهب إلى سجن المزرعة، وممكن إلى سجن
«الملحق». ولكن هناك المسجونون في قضية «انقلاب المشير»، والمباحث العامة
تحشى أن يحتكوا بك.

قلت له: هناك بعض من إخواني .. أذهب معهم.

فقال: ممكن يحدث بالملحق مشاكل.

قلت: هذه مسئوليته وسوف أتحمّل المشاكل.

فأخذني بسيارته، وذهبتنا للملحق وظللنا هناك. كان في هذا السجن «علي صبري»
و«شعراوي» و«عبدالمحسن أبو النور» و«محمد فائق» و«فريد عبدالكريم».

- هل كانت تحدث لقاءات بينكم؟
 - نعم .. انتقل «علي صبري» إلى سجن الملحق قبل أن أذهب إليه بيوم، وكان سجن ملحق المرزعة يُفتح من الثامنة صباحًا إلى الثانية عشرة ظهرًا، ثم يُقفل علينا من الثانية عشرة ظهرًا إلى الرابعة بعد الظهر، ثم يُقفل مرة أخرى من الرابعة بعد الظهر إلى الثامنة صباحًا، وهكذا. في الفترة التي تُفتح فيها الزنازين كُنَّا نجلس مع بعض.
- هل تم تقييم بينكم لما حدث؟
 - طبعًا .. بعد سنة أو سنة ونصف، اتفقنا أن نجلس كل يوم نقيم الأمور السابقة، وما وصلنا إليه في شكل جلسات، وكان بها النقد الذاتي من أوسع أبوابه وبلا حساسيات.
- هل اكتشفتُم لأول مرة داخل السجن أنكم لستم مجموعة؟
 - ليس لأول مرة .. بل من قبل السجن، وهذه كانت موضع تحقيق من قبل المحكمة. وأنا كُنت أنفي أننا شلة، ليس لإبعاد التهم، ولكنه الواقع. كان فيه رباط بيننا وبين «جمال عبدالناصر»، وهذا الرباط قائم على أساس مبدئي.
- لكن أيضًا كانت هناك خلافات بينكم وبين بعض؟
 - نعم .. كانت فيه خلافات، والخلافات ليست دليل مرض، ولكنها دليل صحي.
- أنا أعتقد أن جزءًا مما حدث سببه أنكم لم تكونوا مجموعة؟
 - لا اختلف معك في هذا التحليل. لقد اتفقنا على أن نستقيل، لأن الاستقالة هي تعبير عن رفضنا للواقع، وهي تشكل نوعًا من أنواع الوحدة الفكرية. قد نكون أخطأنا، ولا أتحدث الآن عما كان هذا خطأ أم صوابًا، ولكن الاتفاق على التعبير عن موقفنا من التوجهات السياسية العامة للبلد بالرفض عن طريق تقديم استقالتنا، فهذا حسب سؤالك هو ما يُشكل أننا مجموعة.
- لكنه كانت هناك خلافات شخصية بينكم، وكانت خلافات عميقة أيضًا؟
 - هي اختلافات في الرؤى، وليس معنى هذا أننا أعداء، ولم تصل العلاقة بيننا وبين بعض إلى تجמיד أو قطيعة، أو أن نقول كلامًا على بعض. لم يحدث هذا أبدًا.

- هل التقيتم بمجموعة المشير، وهل حدث نوع من الحوار؟
 - نعم .. التقينا بهم، وحصل حوار، كل منا ظل متمسكاً برأيه.
- التقيت شخصياً بـ«صلاح نصر»؟
 - جلست مع «صلاح» كثيراً، كانت العلاقة بيننا طيبة جداً، وأذكر واقعة محددة بالذات. فقد أصيب «صلاح» بأزمة قلبية وهو في السجن، وكُنَّا نجلس معه في حجرته، وطلبنا طبيباً لكي يراه، وفي هذه الأثناء جاء واحد من مخبري المباحث لكي يستمع إلى ما نقوله، فضربناه كلنا بدون استثناء. فضربه «علي صبري» «شلوت» جعله يلف حول نفسه، وكلنا نزلنا عليه ضرب.
- هل كنتم ترتدون ملابس السجن في ذلك الحين؟
 - لبسنا ملابس السجن من سنة ١٩٧١ إلى فبراير ١٩٧٥.
- كان «أنور السادات» - وفقاً لرواية «محمد عبدالسلام الزيات» وكان وزيره وصديقه الحميم في تلك الفترة - يطلب تقريراً يومياً عن تصرفاتكم في السجن، وماذا تقولون، وكيف تتصرفون، والخلافات بينكم.
 - كُنَّا نعلم هذا .. ولذلك كُنَّا كل يوم بعد أن يقفل علينا، نتكلم مع بعض من وراء القضبان بصوت مرتفع برسائل متفق عليها أثناء النهار حتى تُكتب في التقارير، وتصل إلى «أنور السادات»، وكُنَّا نعرف أنها تصل فوراً.



فاجأني «سامي شرف» قائلاً:

- لقد سألتني لماذا لم تتخلص من «السادات»؟
- نعم ..
- أريد أن أجيبك عليه، لأنني أحسست أن إجابتي ليست كاملة.

• قلت لي أنكم لستم انقلابيين، ولم تفكروا في القيام بانقلاب، خاصة في تلك الظروف، وقواتنا على الجبهة، وكانت عيونكم على الجبهة، وفكركم في تحرير الأرض.

- نعم هذا هو السبب الأساسي، ولكنه لا بد من زيادة إيضاحه بشيء من التفصيل. فحتى إذا كُنَّا نريد التخلص منه، فالموضوع لم يكن بمثل هذه السهولة التي نتكلم بها الآن، لأن هذا كان يعني ضرورة التخلص من كل ما يمثله من أشخاص واتجاه.

أي أنه كان من الضروري في نفس الوقت التخلص من أعضاء في مجلس الأمة، ومن وزراء، وأعضاء في الاتحاد الاشتراكي، ورجال أعمال، ومقاولين وغيرهم.

وإذا كان مطلوباً القيام بهذه الإجراءات، أي القيام بانقلاب في ظروف الأرض المصرية والعربية فيها محتلة؛ وكل الترتيبات والإجراءات تسير في اتجاه واحد فقط، وهو التحضير للمعركة مهما كانت الأسباب والمعوقات، وكان هذا إصراراً من جانبنا.

إن القيام بانقلاب - وفق الظروف التي كانت قائمة - سيترتب عليه اصطدام ببعض فصائل الجيش، وإن لم يتم هذا الصدام داخل القوات المسلحة، فقد كان بالقطع سيحدث بين وحدات أخرى والحرس الجمهوري. وكانت ستحدث مذابح وحرب أهلية، وكانت إسرائيل ستتحرك بالتأكيد لتحقيق هدف سريع، يتمثل في ضرب قواعد الصواريخ على امتداد جبهة القنال في منطقة قناة السويس.

وإذا تبادت المسائل، فكانت البلد ستنقسم على مستوى الشارع. ألا يشكل هذا مسؤولية تاريخية تحكّمها أخلاقيات ومبادئ وطنية، بغض النظر عن النتائج التي ترتبت على موقفنا الذي يعتبره البعض سلبياً. لكن لكي نحكم على ما حدث، وموقفنا لا بد أن نحكم عليه وفق ظروف و وقت ومكان حدوثه. الخيار كان «انقلاباً» أو «استقالة»، وقد تمثل وتجسد رفضنا لسياسة رئيس الدولة الشرعي في الاستقالة. وعلى العموم فقد حدثت ضغوط شعبية وغيرها أملت على «السادات» أن يخوض المعركة فيما بعد، سواء

تم ذلك بناء على رضاه؛ أم على عدم رضاه، خصوصاً وأنه كان يناور مع الأمريكان وغيرهم.

هناك نقطة لا تقل أهمية عما ذكرته، وهي أن «السادات» استغل الشرعية – والشعب المصري كما نعلم كلنا يقدر الشرعية – صوّر الأمر على أنه صراع على السلطة، وليس خلافاً على مبادئ، بمعنى هل تستمر الثورة أم لا تستمر.

• نعود إلى موضوعنا الأساسي، وقد كُنَّا قبل هذا الاستطرد نتحدث عنكم، وأنتم في السجن، وسؤالي هل أرسل لك «السادات» مبعوثاً وأنت في السجن؟

- نعم .. مرتان.

• المرة الأولى؟

- المرة الأولى سنة ١٩٧٧.

• من هو المبعوث؟

- كان «طه زكي»، وأيضاً كان هو نفس المبعوث في المرة الثانية أيضاً. وكان كل حديثه أنه يريد اعتذاراً رسمياً ومكتوباً، وإبداء الندم على ما وقع. والمرة الثانية كان يريد ما يشبه الإقرار بأنه كانت لي علاقات بالاتحاد السوفيتي. وطبعاً أنا رفضت هذا وذلك.

• ما هو المقابل لذلك الاعتذار، وذلك الإقرار؟

- المقابل هو الإفراج.

• ألم تصلك رسائل من أي أحد؟

- لا .. ليس أكثر من المجاملات، وفلان يسأل عنك، وفلان يبلغك تحياته، وكان الذين عندهم نقاء و وفاء هم الأفرقة، وهذا حق يُقال. وهذا يخص «محمد فائق» بالذات. إنما غير هذا للأسف الشديد فلم يسأل أحد عنّا.

• هل كانت تصلكم صحف في السجن؟

- بعد سنة ١٩٧٥ .. أما قبلها فكُنَّا نطلع على الصحف مع إخواننا المسجونين في قضية مؤامرة المشير.

• ألم تتوقعوا أنكم ستُسجنون؟ بمعنى .. ألم تحسبوا أبداً أثناء خلافكم مع «السادات» وأنتم في قمة السلطة، أنه يمكن أن يُزج بكم إلى السجن؟

- عندما قدمت الاستقالة كنت أعرف أنني سأسجن. هذا هو الوضع الطبيعي، ومن يستنتج غير ذلك يكون مخطئاً، وكنت قد طلبت «السادات» تليفونياً، وقلت له إنني قدمت استقالتي.

قال «السادات»: أنت تعبان .. أقعد استريح وسوف أراك يوم الأحد. وكانت المكالمة يوم الخميس، ورددت على «السادات» أنني تعبان، وأنا قدمت استقالتي، ومُصر عليها، ولن أستطيع أن أعمل بعد ذلك.

• قال «محمد عبدالسلام الزيات» إن «أنور السادات» كان قلقاً جداً من أقوال «سامي شرف». ومن أشياء معينة يمكن أن يقوها «سامي شرف»، وأنه يرجو من «سامي شرف» إيضاح هذه المسائل: لماذا كان «أنور السادات» قلقاً منك؟

- «أنور السادات» قالها لي في منزله: «أنت تعرف الكثير». هذه الرسالة لها معنى، لأنني أعرف كل شيء عنه من الألف إلى الياء.

• هل كان «أنور السادات» قلقاً من أشياء معينة يمكن أن تقوها؟
- كان يمكن أن أقول أشياء كثيرة جداً عن تصرفاته الشخصية وعلاقاته الخاصة، وتعاملاته مع بعض أمراء الخليج، وتصرفاته المالية في المؤتمر الإسلامي، وغيرها، وأيضاً المصاريف السرية. أنا أعلم كل هذا، ولا أحد يعلمه غيري. علاوة على حقيقة الصيف المليئة بالملابس له ولأسرته، وحقيقة الشتاء من أحد أمراء الخليج. وكذلك الكلام عن اتصاله بالأمريكان، وهو ما عرفناه عن طريق مراقبة «برجس». كل هذه الأمور كان يمكن أن تُقال.

• هل هناك مسائل خاصة تمس أسرة السادات؟
- أرجو أن تعفيني من الإجابة عن هذا السؤال.
• إذا كانت كل هذه المسائل واضحة عندكم، فكيف جاء «عبدالناصر» بهذا الرجل للحكم؟

- تحدثنا في هذا الموضوع أكثر من مرة، والإجابة هي هي. ولا أعتقد أن «عبدالناصر» كان يتخيل أنه سيموت في هذا الوقت. والنقطة الثانية الهامة التي نعلمها جميعاً أن «عبدالناصر» كان على وشك تغيير كل الطاقم القديم، وكان مصرًا على ذلك. لذلك عيّن «أنور السادات» نائب رئيس جمهورية، لكي يحصل على معاش النائب، بعد أن يمضي عامًا في هذا المنصب، ولكن قبل أن يمر العام توفي «عبدالناصر».

• أمضيت في السجن ١٠ سنوات؟

- بالتمام والكمال وبالدقيقة، وزيادة ٤٨ ساعة، ولو حسبنا السجن من «أبي زعبل» حتى الإفراج فالمدة ١٠ سنوات وساعة.

• كيف عاشت أسرتك خلال هذه العشر سنوات؟

- أنت تقلب المواجه .. عاشت في ضنك.

• من هي الأسرة في تلك الفترة؟

- زوجتي وبتان، إحداهما كانت قد تزوجت بالفعل، وكان زوجها ملازمًا أول في الجيش، والثانية تم زواجها بعد سجنى بعام، ولم أحضر عقد قرانها، وولدان: الأول طالب في الثانوية العامة، والثاني في الإعدادية. وقد فرض السادات حراسة على المعاش. والمعاش الذي تقرر هو ١٥٠ جنيهاً، وكان يتم الصرف بواسطة «مصطفى أبو زيد» المدعي الاشتراكي في ذلك الوقت، ومرت سنوات لا تستطيع أن تصرف أكثر من ٨٠ أو ٩٠ جنيهاً في المرة الواحدة.

واضطرت زوجتي أن تبيع كل ما هو أمامها. ولم يكن أمامها ولا وراءها شيء له قيمة «نجفة .. كرسي .. سجادة» لأنني لا أملك شيئاً، وأنا إلى الآن لا أملك شيئاً أيضاً كما تعرف.

كُنَّا نسكن، في فيلا بالإيجار مملوكة لشركة مصر الجديدة، وبدأت الشركة بعد عامين من سجنى اتخاذ إجراءات إدارية للمضايقة والتطفيش مثل قطع الماء والنور شهوياً متصلة .. الهدف طبعاً هو ترك الفيلا .. ثم أرسلت الشركة لزوجتي إنذاراً بإخلاء الفيلا لبيعها بالمزاد، وأن من حقها أن تشتريها إذا رضى عليها المزداد. وكان الهدف هو التعجيز. وظلت شهوياً تبحث عن شقة، حتى وجدت شقة بالتقسيم، فجمعت مقدم قيمتها من العائلة، وعن طريق إخوتها وإخوتي، وبعض الأقارب، حتى أمكنها أن تنتقل إليها.

• كيف تم الإفراج عنكم؟

- يوم ١٥ مايو سنة ١٩٨١، بدأت حركة غير عادية في عنبر المسجونين في مستشفى قصر العيني، وكنت قد نُقلت في يونيو سنة ١٩٨٠ بعد أن أصبت بارتفاع في الحرارة إلى ٤١ درجة، وأصيب جسمي كله بصديد، ولم يعرف الأطباء له سببًا.

قبل ذلك كنت في سجن ملحق مزرعة «طرة» بمفردي، وليس معي أحد لمدة ٩ شهور و١٢ يوم تحت حراسة ٦ ضباط، و ٦٤ مباحث عامة، و ٦ سجانين داخل السجن، و ٣٦٠ صف عسكري، كل هؤلاء حراسة عليّ بمفردي، فأنا الوحيد في السجن كله. لقد كان لي سجنًا كاملاً بمفردي، وهذا الحشد الهائل من الحراس، ولا أعرف سببًا.

كان «فريد عبدالكريم»، و«علي صبري»، و«محمد فائق»، و«ضياء الدين داود»، وقد سبقوا ونُقلوا إلى مستشفى قصر العيني، وظلوا به حتى أُفرج عنهم جميعًا. وبعد إصابتي بهذه الحالة المرضية الغريبة نتيجة التلوث بالمياه القذرة والمجاري، نُقلت إلى نفس المستشفى في يونيو سنة ١٩٨٠.

في شهر مايو سنة ١٩٨١ لاحظنا حركة غير عادية في عنبر المسجونين في مستشفى القصر العيني، ووجدنا أن المخبرين اختفوا، واختفى بعدهم الضباط، وكذلك اختفى حراس بوابة العنبر الثلاثة.

وأصبح العنبر بلا حراسة، وكانت الساعة الثامنة مساء، عائلتنا كانت تعرف أن هناك نية للإفراج عنّا بعد أن نُشر خبر صغير بإحدى الصحف يُفهم منه الإفراج عنّا، فجاءوا جميعًا إلى مستشفى القصر العيني، وظلوا ينتظرون أسفل العنبر بسياراتهم لعل هذا الخبر الذي نُشر يكون صحيحًا، ويتم الإفراج عنّا في يوم ١٥ مايو.

بعد اختفاء كل الحراس دخل أحد ضباط المباحث العامة، عاين العنبر، وخرج ولم يتحدث معنا. بعد ذلك فُتح باب العنبر، ففهمنا أنها رسالة للخروج .. إما أن نُغتال على الباب، أو نذهب إلى منازلنا.

قبل ذلك، عملنا بعض المؤشرات أثناء النهار لجس النبض، حيث طلبنا عربة لنقل التليفزيونات التي معنا في العنبر، وكان قد سُمح بها، وكان الهدف من ذلك قياس رد الفعل. ولم يحدث رد فعل عندما نقلنا هذه المتعلقات في الصباح، وبعد الظهر ارتدى كل منّا ملابسه، وظل في حجرته بمفرده إلى أن فُتح الباب. وقررنا أن نخرج بدون تردد

وليحدث ما يحدث. وفعلاً وضعنا أقدامنا على باب عنبر المسجونين في اتجاه الخروج، ولم نجد أمامنا أحداً، ولم يسألنا أحد، ولم يقابلنا أحد، حتى كُنَّا في فناء المستشفى حيث العائلات، وركبنا السيارات إلى بيوتنا وخرجنا.

• هل صدر قرار رسمي بالإفراج عنكم؟

- بالنسبة لي لم يصدر قرار، وهناك دليل على هذا .. أثناء حبسنا كانت زوجاتنا قِيم علينا للتصرف في الأموال والمتعلقات، وصدرت أحكام قضائية لزوجاتنا بذلك، بعد خروجي ذهبت لإلغاء الحكم ليصبح لي حق التصرف في المعاش وخلافه، فذهبت إلى محكمة في مجمع التحرير لألغي حكم القوامة، فطلب القاضي مستنداً يثبت خروجي من السجن، فقلت له: أنا أمامك، ولكنه أصر على ضرورة وجود مستند لأن هذا إجراء رسمي.

فراى أن أذهب لأطلب استخراج شهادة من مصلحة السجن بالإفراج عني، وعندما ذهبت إلى مصلحة السجن، وقابلت أحد كبار المسؤولين، طلب فرصة أسبوع لأنه ليس لديه أية أوراق تثبت الإفراج.

وكان هذا الرجل أحد ضباط الحرس في السجن ويعرفني جيداً، وعندما ذهبت له في الموعد الذي حدده؛ طلب أن أذهب إلى نيابة الأحوال الشخصية، وهناك وقع وكيل النيابة على ورقة، حُوت إلى المحكمة في الغرفة المجاورة، وصدر القرار برفع القوامة.

• كلها إجراءات شفوية غير مكتوبة؟

- حتى هذه اللحظة، لا توجد عندي أوراق تثبت أنه قد تم الإفراج عني.

• بعد خروجك من السجن، وحتى الآن، لم يحدث اتصال بينك وبين «السادات»؟

- حدث اتصال غير مباشر في شهر أغسطس ١٩٨١. كُنْتُ خارجاً من السجن ووزني ٥٨ كيلو، وأصبت بمرض السكر، ولدي مشاكل مرضية كثيرة، وتقارير من الأطباء بضرورة إجراء عمليات جراحية، وفي الحقيقة أولاد الرئيس «عبدالناصر» و«أشرف مروان» طلبوا من «أنور السادات» إذناً بعلاجي في الخارج، فسأل «أشرف مروان» هل يضميني، ووافق على سفري عندما رد «أشرف» بأنه يضميني.

وسافرت لندن بإذن مكتوب، ولم يُصرف لي جواز سفر دبلوماسي، ولكن جواز سفر عادي، وأجريت عمليتين جراحيتين كبيرتين هناك. ويوم ٤ أكتوبر، وأنا في المستشفى جاء «أشرف مروان» يزورني الساعة ١١ ليلاً، وقال أنه كان في مصر، ووصل اليوم «وهناك رسالة من أنور السادات .. يقول لك: لا تنزل مصر». فسألته: هل هو قرار بالنفي، فقال: لا .. لقد طلب الرئيس «السادات» أن أبلغك ألا تعود «للهاب الي في مصر».

فقلت: هل هو يبقى عليّ، وتهمه مصلحتي.

فقال: لا أعرف.

يوم ٥ أكتوبر الساعة ٤ بعد الظهر، شعرت بالآلام بشعة في معدتي، فقرر الأطباء إجراء الأشعات والتحليل تمهيداً لإجراء العملية الجراحية. يوم ٦ أكتوبر الساعة الثانية عشر ظهرًا دخلت حجرة العمليات لإجراء العملية. وبعد أن أجرى لي الطبيب العملية، وأخبر زوجتي بأن هناك أوضاعاً سيئة وغير مستقرة بالقاهرة، وطلب إليها ألا تخبري زوجك حتى لا ينفعل. وفي اليوم التالي بعد العملية أخبرني الطبيب بمقتل «السادات» قائلاً: لا تنفعل، وكانت هذه أول مرة أسمع أن «أنور السادات» قدمات .. في اليوم التالي لاغتياه.

• هل حزنت على «أنور السادات»؟

- نحن كمصريين أكلنا عيش وملح مع بعض. لقد قاسيت منه الكثير، وظلمت، وشهر بي بطريقة لا أخلاقية.

وأقول لك بإخلاص وصدق: أنا لا أفكر في الماضي بكل آلامه النفسية والجسدية.

تسألني بأمانة: هل حزنت على «السادات»، عندما بلغك نبأ مقتله،

أقول لك بأمانة أيضاً:

”إنها مسألة إنسانية .. نعم حزنت وبكيت

ولم أشعر بدموعي!“



المحتويات

- ١٢- التنمية .. التأميم ٢٤٩
- ١٣- الوحدة .. الانفصال ٢٦٧
- ١٤- القضية الفلسطينية ٢٨٣
- ١٥- أم كلثوم .. عبدالوهاب .. عبدالحليم ٢٩٧
- ١٦- ثورة الفاتح ٣١١
- ١٧- ثورة اليمن ٣٣٣
- ١٨- لبنان ٣٤٧
- ١٩- هزيمة ١٩٦٧ ٣٥٧
- ٢٠- انقلاب مايو ١٩٧١ ٣٨٧



رقم الايداع

٢٠١٨ / ٩١٣٨

الترقيم الدولي 4-301-209-977-978-I.S.B.N